الأزمــــات الاقتصاديــــة

(دراسة تحليلية مقارنة في الفكر الاقتصادي)



تأليـف
بـاور أحمـد حاجـي

الأزمـات الإقتصاديــة

- دراسة تحليلية مقارنة في الفكر الاقتصادي-

الطبعـة الأولـى

1440هـ - 2019م



شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع
المملكة الأردنية الهاشمية
عمان – مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية
تلفاكس : 0096265330508
جـوال : 00962795699711
E-mail: academpub@yahoo.com

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية
(2017/11/5673)
رقم التصنيف:335
المؤلف ومن في حكمه:
باور احمد حاجي
الناشر
شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع
عمان – الأردن

عنوان الكتاب:
الأزمات الاقتصادية – دراسة تحليلية مقارنة الفكر الاقتصادي
الواصفات:
/ / الفكر الاقتصادي/ / الانتكاس الاقتصادي

ISBN : 978-9957-637-53-8

الأزمـــات الإقتصاديــة

- دراسة تحليلية مقارنة في الفكر الاقتصادي-

تأليـف

باور أحمـد حاجي



شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع

بِسْمِ اللـهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿يَرْفَعِ اللـهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللـهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾

سورة (المجادلة- الآية: 11)

الإهداء

إلى والدتي العزيزة .. برّاً بها وولاءً لها، فلها منّي محبّةً ، ودعاءً.

إلى أسرتي الصغيرة (أم جنان- جنان- جيلان) التي تحمّلت معي عناء هذا الجهد.

إلى أساتذتي ومعلميّ في جميع مراحل التعليم.. إقرارًا بفضلهم.

إلى أصدقائي وزملائي في العمل طيبي المعشر، عرفانًا لجميلهم.

أهدي هذا الجهد المتواضع.

شكر وعرفان

بعد أن مَنّ اللـه ﷻ عليّ إتمام هذه الرسالة بعونـه وتسـديده. لا يسـعني إلاّ بعده أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذين الفاضلين المشرفين على هـذه الرسـالة كـل مـن الـدكتور"أحمـد إبـراهيم منصـور" والـدكتور "أكـرم محمـد أسـود" عـلى ملاحظـاتهما الدقيقـة ، وحرصـهما الشـديد عـلى حسـن الصياغـــة والإتقـان في العمـــل، فكـــانا مكمـــّلين لـنقصي، وفاتـــحًا لي واسـع الآفـاق لم أكـن لأدركهـا لولاهما.

كما أشكر عميد كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة دهوك وجامعـة نـوروز كـل من الدكتور (ريبر فتاح محمد) والدكتور (سمير فخري نعمـة) الـذين أمـدّوني بيـد العون والتأييد، ولا أنسى فضل كل من (د. خمي رشيد ناصر) رئيس قسم الاقتصـاد بجامعة دهوك والسيد (أحمد محمد اسماعيل). فهـــؤلاء جميعـــاً يعجـز اللسـان عن كفائهم، مهما أوتي من عبارات الشكر والثناء، فاللـه يتولاّهم بالمثوبة والجزاء.

وأتقدم أيضاً في هذا المقام بجزيل الشكر لأعضاء لجنة المناقشة على قبـولهم مناقشة هذه الرسالة وإعطاء الملاحظات وإبداء الرأي فيها.

الباحث

المحتويات

قائمة الأشكال

قائمة الجداول

المقـــدمـــة

أمسى تكرار وتعدد الأزمات الاقتصادية خلال القرن العشريـن والقـرن الحـادي والعشرون ظاهرة مثيرة للقلق والاهتمام، وترجع أسباب ذلك إلى أنها تـترك وراءهـا آثاراً سلبية ومدمرة تهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدول. فمـثلاً عانى من "أزمة الكساد الكبير" التي حدث في (1929م) العالم أجمع تقريباً، حين بلغ معدل الباطلة في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وحـدها أكـثر مـن (25%) وخلفـت وراءهـا الكثـير مـن الجيـاع. كـما أن الأزمـة العالميـة في (2008م) آثارهـا مازالـت موجودة لحد الآن، ولا يعني هذا أن الأزمات الحديثة هي أقوى تأثيراً من الأزمـات التي حدثت في سالف الزمان في عصر التجاريين أو الطبيعيين أو حتى التي حـدثت في زمن الإغريق وما تلاه من أمم ودول، فكل أزمة تؤثر بمقدار حجمها الاقتصـادي، ونحن نعلم أن اقتصـاديات البلـدان القديمـة كانـت ترتكـز عـلى التجـارة والحـرف المنزلية، وعندما كانت تحدث أزمة في ذلك الوقت مثلاً، فإنها كانت تُخلف وراءهـا آثاراً سيئة بالمقدار نفسه التي تحدثها الأزمات الآن.

إن كثرة الأزمات وتكرارها تدل على فشل المدارس الاقتصادية، سواء كانت توجهات هذه المدارس اشتراكية أم رأسمالية، لكون أن كل أزمة اقتصادية لهـا طابعها وقنوات عبورها الخاصة بها، وأن البديل المرتجى والمنتظر هو أطروحة جديدة تفهم وتسـتوعب هـذه الأزمـة بجميـع نواحيهـا بشرط أن تكـون قـد عاصرتها، حتـى يتسـنى لهـا وضـع أدوات علاجيـة مناسـبة. كـما حـدثت مـع المدرسة الكلاسيكية عندما مرت بـ "أزمـة الكسـاد الكبـير" في (1929م)، كـون أنها لم تجد مـبرراً في النظريـة الاقتصـادية الكلاسـيكية ولا تفسـيراً لهـا، لـذلك

احتاجت هذه الأزمة إلى أطروحة جديدة يتبناها شخص مثل "كينـز" ويـأتي بأفكـار جديدة وبأسلوب معاصر يختلف كل الاختلاف عن ما عاصروه.

ومن أجل ذلك كان موضوع هذه الدراسة عنواناً يدرس وجهات النظر والأفكار الاقتصادية لزمرة من المفكرين وعلماء الاقتصاد من خـلال التفسـيرات والمعالجـات التـي قـدموها هـؤلاء العمالقـة للأزمـات الاقتصـادية قـديماً وحـديثاً عـبر مسـارها الطويل، من مهد البشرية مروراً بعصر التنوير وحتى عصرنـا الحـاضر. هـذا الـعصر الذي شك فيه علماء الاقتصاد بحدوث أيـة أزمـة اقتصـادية كـما قـال "جوزيـف إ. ستيغليتز". فالتقدم الذي طرأ على علـم الاقتصـاد بمـا في ذلـك معرفـة كيفيـة إدارة الاقتصاد العالمي، يعني أن مثل هذه الكارثة تبدو غير متصورة بالنسبة إلى كثير من الخبراء، ولكن هيهات فكل أزمة في الاقتصاد عندما تحدث، تحدث بأسـلوب جديـد لم يتعارفه جيل علماء ذلك الزمان، كما تمثـل كـل أزمـة نقطـة بدايـة لظهـور فكـر اقتصادي جديد، فأزمـة "الكسـاد الكبـير" تعتـبر كنقطـة فاصـلة بـين إنهيـار الفكـر الكلاسيكي وبروز الفكـر الكينـزي، كـما تعتـبر أزمـة السـبعينيات السـبب في تطـور المدرسة النقدية المعارضة للمدرسة الكينزية. وهكذا يمكن من خلال هذه الأزمـات أن يتطور "علم الاقتصاد".

وتكمـــن أهميـــة هـــذه الدراســـة عنـــدما تنـــاول الاقتصـــاديون الأزمـــات الاقتصادية بالبحث والدراسة، وظهرت دراسات وأبحاث مختلفة تـفسر هـذه الأزمات من وجهات نظر متعددة، موجهين الأنظار إلى طبيعـة تلـك الأزمـات وحقيقتها والأسباب التي كانت وراء ظهورها وإبراز أهم تداعياتها على مستوى الاقتصاد الوطني والدولي. فتكمن أهمية هـذه الدراسـة في التركيـز عـلى مسـار الأزمات الاقتصادية عـلى مسـتوى الاقتصـاد العـالمي، والتـي رأت فيهـا المدرسـة

الكلاسيكية بأنها نتيجة فعلية لمتظمنات النظرية الاقتصادية وقُدرة القانون الطبيعي على إعادة التوازن في الاقتصاد.

أما مشكلة الدراسة فتتمثل من خلال وجود اختلاف فكري في تفسير هذه الأزمات الاقتصادية، حيث تعددت وجهات النظر في التفسير طبقاً لكل حقبة زمنية وطبيعة النظام الاقتصادي في هذه الحُقب، وبالعودة إلى المسار الذي تشكلت على وفقه النظرية الاقتصادية تبين أن المشكلة الحقيقية التي نحن بصددها من حيث كونها موضوع، فهي متغيرة طبقاً لتغيرات الآليات ومن حيث كونها علاقات فهي ثابتة، إذاً ينصب البحث على دراسة الموضوعات كونها متغيرة بشكل مستمر.

إن الهدف من هذه الدراسة هو كشف المسار التاريخي الحديث منذ عصر النهضة وما تلاها من تغيرات، والذي يمكن من خلاله فهم طبيعة الأزمات الاقتصادية وتفسيرها حسب الحقب الزمنية التي حصلت فيها، ومن ثم دراسة الآليات التي عملت على تفاقم هذه التأزمات.

ومن خلال ما تقدم من استعراض أهمية ومشكلة وهدف البحث يمكننا صياغة الفرضية على النحو الآتي:

«ان الأزمات الاقتصادية في مسارها منذ المدرسة التجارية وحتى العصر الحديث كانت تؤدي إلى حالات متباينة في إطار الكساد والرواج، ولكنها مختلفة من حيث الأسباب والنتائج ».

أما بخصوص الدراسات السابقة فلم يجد الباحث في سياق دراسته أية دراسات سابقة (رسائل وأطروحات) حتى يتسنى له مقارنتها بدراسته، وإن جل ما حصل عليه الباحث من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع

الأزمات كانت أغلبها يختص بالأزمة المالية العالمية التـي حـدثت في 2008م، وكـون أن في هذه الدراسة مبحث متخصص في تفسير هذه الأزمة (أي أزمة 2008) والتـي عنوانهـا (تفسـير "بـول كـروجمان" للأزمـة الاقتصـادية العالميـة 2008) إلاّ هـذه الدراسات السابقة لم تطرق لا من بعيد ولا من قريب إلى فكرة هـذا المبحـث، أمـا الدراسات المقاربة فكانت:

1- أطروحة دكتوراه بعنـوان: **العولمـة الاقتصـادية والأزمـات الماليـة: الوقايـة والعلاج "دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية"**. مقـدم مـن الباحثة: نادية القـون إلى جامعـة الحـاج لـخضر- باتنـة، كليـة العلـوم الاقتصـادية والتجارية وعلوم التسيير/ قسم العلوم الاقتصادية- الجزائر، 2012- 2013م.

2- رسالة ماجسـتير بعنـوان: **أزمـة الـرهن العقـاري وأثرهـا في الأزمـة الماليـة العالمية**. مقدمة من قبل الباحث: عبد الغاني بن علي إلى جامعة دالي براهيم- كلية العلـوم الاقتصـادية وعلـوم التسـيير/ قسـم العلـوم الاقتصـادية- الجزائـر. 2009- 2010م.

3- رسالة ماجستير بعنوان: **مواجهة الأزمة المالية العالمية بين تـدابير صـندوق النقد الدولي وخطة الإنقاذ الأمريكية**. مقدمة من قبل الباحث: فارس بن رقرق إلى جامعة سطيف (1)- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير/ قسم العلوم الاقتصادية- الجزائر. 2012- 2013م.

ومن أجل ذلك اعتمد الباحـث عـلى الكتـب والدراسـات العلميـة المحكمـة كونها متاحة ومترجمة من الانكليزية أو الألمانية. وعليه فإن هذه الدراسة تنفرد

في وقوفها على الاختلاف الفكري في تفسير الأزمات ومعالجتها ابتداءً بالمدرسة التجارية وحتى الأزمة العالمية التي حدثت في 2008م.

كما اعتمد الباحث في دراسته هذه على منهج دراسة الجزء للوصول إلى الكليات أو ما يسمى بـ (المنهج الاستقرائي)، حيث أن الأجزاء هي التأزمات الاقتصادية للوصول إلى تأثير هذه التأزمات على الاقتصاد الكلي.

من أجل الإلمام بمختلف الجوانب التي تتعلق بموضوع الدراسة تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول:

في **الفصل الأول تم مناقشة** "البعد التاريخي لتفسير الأزمات الاقتصادية" من خلال أربعة مباحث:

في المبحث الأول ناقشنا جذور الجدل الفكري في تفسير الأزمات الاقتصادية، بينما ناقشنا في المبحث الثاني رؤية التجاريين للأزمات الاقتصادية، وخصصنا المبحث الثالث لدراسة مدرسة الطبيعيين وتوزيع الناتج الصافي

أما المبحث الأخير فكانت تحت عنوان: المدرسة الكلاسيكية وآلية النظام الطبيعي في تصحيح الأزمات الاقتصادية.

أما الفصل الثاني في هذه الدراسة فكان عنوانها:"رؤية المدرسة الكلاسيكية للأزمة الاقتصادية" والتي ناقشنها من خلال أربعة مباحث:

في الأول سلطنا الضوء على الدورات الاقتصادية كمتغير داخلي في النظام الاقتصادي، وفي المبحث الثاني ناقشنا قانون ساي للأسواق وتفسير التوازن والتشغيل الشامل، أما المبحث الثالث فتم دراسة طروحات الحديّن في الاستخدام والتوزيع

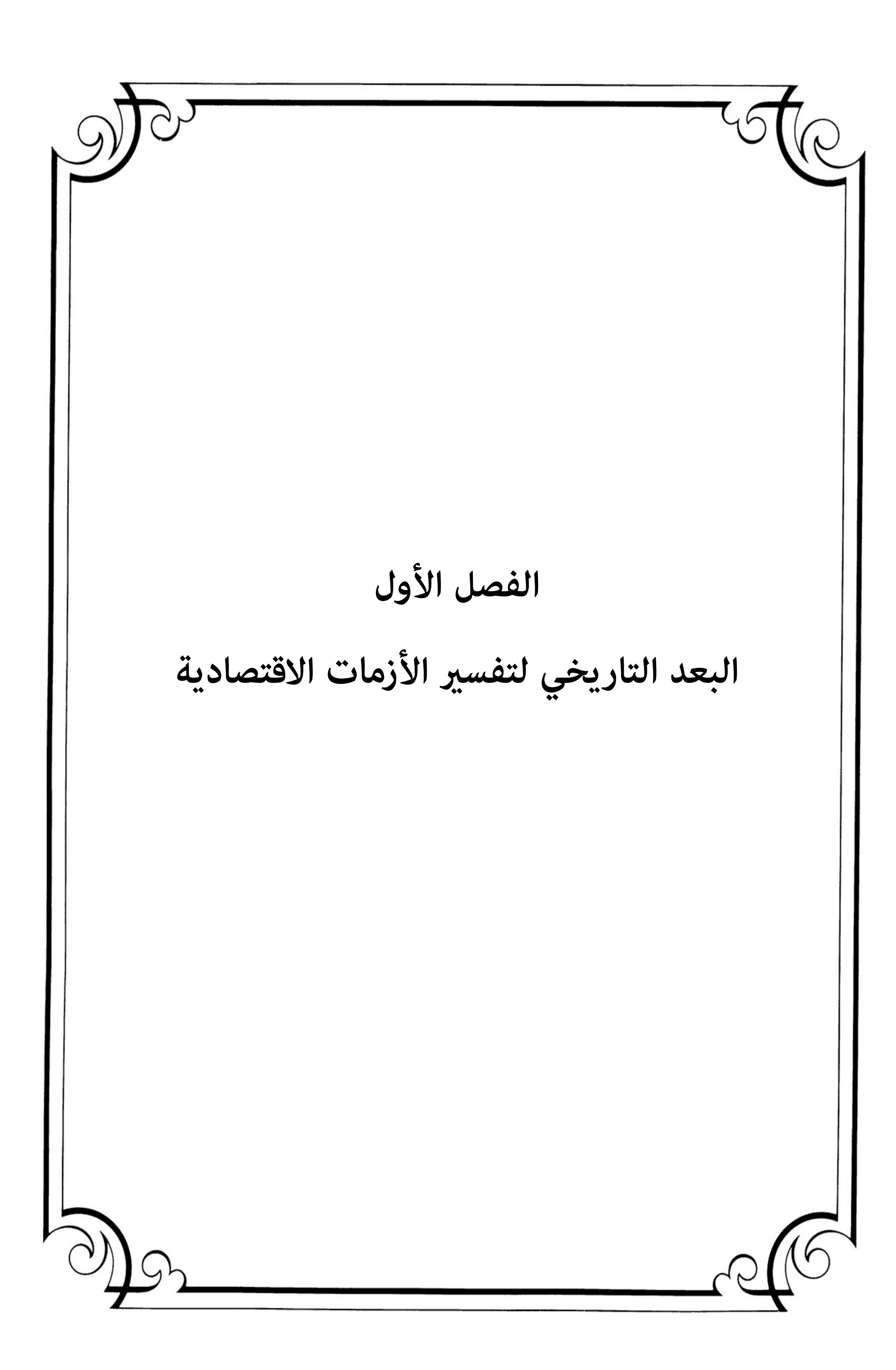
والمبحث الرابع خصصناها لرؤية ألفريد مارشال للنظرية الاقتصادية من خلال نظريته في الانتظار وفائض المستهلك

كما تناول الفصل الثالث موضوع "بدايات تشكل المدرسة الكلاسيكية الجديدة- الإنسجام والتناقض" وذلك عبر أربعة مباحث:

في المبحث الأول ناقشنا فكرة الحرب العالمية الأولى- الأسباب والنتائج الاقتصادية، والمبحث الثاني خصصناها لدراسة إعادة إعمار وبناء ما دمرته الحرب ومسألة الرواج الاقتصادي، أما المبحث الثالث فتم دراسة الكساد الاقتصادي الكبير كنتيجة فعلية لما بعد الحرب العالمية الأولى، وفي المبحث الأخير من هذا الفصل تم إلقاء الضوء على آليات النظرية الاقتصادية وعجزها في إيجاد الحلول للركود الاقتصادي.

وقد ناقشنا في الفصل الرابع والأخير من هذه الدراسة "التفسير الجديد للأزمة الاقتصادية- ماركس وكينز وما بعدهما" عبر خمسة مباحث:

في الأول سلطنا الضوء على الرؤية الماركسية للأزمات الاقتصادية، وخصصنا المبحث الثاني لدراسة الإمبريالية المولدة للأزمات الاقتصادية– جون هوبسون، أما المبحث الثالث فكان مخصص تحت عنوان التفسير الكينزي للكساد الكبير- بطلان نظرية العرض- الطلب الكلي الفعلي، وناقشنا المبحث الرابع ملتون فريدمان وتفسيرات المدرسة النقودية للأزمات، أما المبحث الخامس والأخير فكان تحت عنوان تفسير "بول كروجمان" للأزمة الاقتصادية العالمية (2008).



الفصل الأول

البعد التاريخي لتفسير الأزمات الاقتصادية

توطئة:

إن البحث عن أسباب الأزمات الاقتصادية في ثنايا التاريخ يعد صعباً، بسبب أن الفكر الاقتصادي في العصور القديمة كان جزءاً مشتقاً من الأفكار الدينية أو القانونية أو الأخلاقية، حيث تكمن صعوبة هذا الأمر في دراسة الفصل بين هذه الأفكار والأفكار الاقتصادية وخاصة عند دراسة الفكر عند المصريين القدماء والإغريق والرومان وبلاد ما بين النهرين. إلاّ أن الصور تتضح أكثر عندما نأتي إلى دراسة أفكار المدرسة التجارية، ومن ثم تتضح بشكل جلي أكثر عندما ندرس الموضوع عند المدرسة الكلاسيكية. وعليه فإن تاريخ الفكر الاقتصادي هو تاريخ الإنسان منذ أن وجد على سطح الأرض وإحساسه بالحقيقة الأساسية التي هي حاجاته المتعددة مقابل الموارد المحدودة نسبياً، ومن هنا تتدفق المشكلات والظواهر الاقتصادية إلى حيز الوجود كلما زاد الصراع على الموارد مع زيادة السكان، حيث يأتي الفكر الاقتصادي انعكاساً لهذه الوقائع محاولاً التفسير والتعبير عنها، ويبحث عن أفضل السبل لمعالجتها والبحث عن وسائل تفاديها مستقبلاً.

وبغية استكمال البعد التاريخي لموضوع الأزمات الاقتصادية سنتناول موضوعات متفرقة تشكل مدخلاً مناسباً للولوج إلى دراسته بشكل منظم. من أجل ذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث.

المبحث الأول

جذور الجدل الفكري في تفسير الأزمات الاقتصادية

لم تتناول الحضارات القديمة ولا حضارات العصور الوسطى الفكر الاقتصادي إلاّ بشكل عارض ضمن المنظومات الدينية أو الأخلاقية أو القانونية، حيث كانت سيطرة الإنسان على بيئته المحيطة محدودة جداً، وفي مثل هذه الظروف فإن الفكر الإنساني حول الظواهر الاجتماعية ومن ضمنها الاقتصادية كان مشوباً دائماً بالأفكار الغيبية. فنرى مثلاً في مصر القديمة كان الدين كما يحدّثنا "آدم سميث" « يفرض على كل شخص أن يزاول مهنة أبيه، وكان المفروض أنه يرتكب أبشع تدنيس لحرمة المعتقدات إذا احترف غيرها»[1]، فكان هناك وجود لرجال الكهنوت والساسه والفلاسفة والمؤرخون، أما الاقتصاديون فلم يكن لهم وجود وهو أمر قد لا يبدو غريباً.

يعرض لنا الكاتب الانكليزي "جون هوبسون" صورة العالم الشائعة التي قدمها مؤيدو مركزية أوروبا قبل عام (1500م) بأنها كانت تتضمن ملحمتين أساسيتين: الأولى: عالم غارق فيما يسمى بـ (التقاليد) الراكدة. والثانية: عالم مقسم إلى مناطق حضارية منعزلة ومتخلفة تحكمها دول طاغية أساساً في الشرق، وتبعاً لذلك فإن تخيل عالم فيه اعتماد متبادل فيما بينه قبل عام (1500م) يعد شيئاً لا يمكن تصوره، لذلك فإن بزوغ حضارة متقدمة بدأ

(1) هيلبرونر، روبرت، قادة الفكر الاقتصادي، ترجمة: د. راشد البراوي، مكتبة النهضة المصرية- القاهرة، 2002م، ص16.

حوالي عام (1500م) أطلق عليه (عصر الاستكشاف الأوربي) [1]. يرى "هوبسون" بأن هذه الصورة المعتادة التي قدمها مؤيدوا مركزية أوروبا تعد بمثابة أسطورة، فقد كان هناك اقتصاداً عالمياً قد بدأ فعلّيا في القرن السادس الميلادي، على الرغم من وجود اقتصاد إغريقي كما يقوله "م. آى. فينلى" في مدينة (إيثاكه) « وفيما يتعلق بأهالى إيثاكه من غير العبيد، فإن بعض السكان الأحرار الذين شكلوا معظم المجتمع كانوا أرباب بيوت مستقلين، رعاةً أحراراً وفلاحين يمتلكون حيازاتهم، وآخرين كانوا متخصصين في بعض الحرف، نجارين وصناع معادن، وعرافين ومنُشدين وأطباء»[2]، كما كانت معظم الحروب التي كانت تحدث في ذلك الوقت في بلاد الإغريق، كان الهدف منها هو الحصول على الغنائم « وكانت الحروب والغارات من أجل الغنائم. وكان الاستيلاء بالقوة إحدى سبل الحصول على المعدن أو على أية سلع أخرى من مصدر خارجي. ويعتقد بعض الباحثين أن نواة الحقيقة التاريخية في قصة الحروب الطروادية هي تحديداً غارة جماعية بهذا الشكل من أجل إمدادات الحديد »، « وكانت هناك أوقات وظروف فضّل فيها حتى أشرس الأبطال اللجوء إلى السلم. وعندئذ كانت آلية المقايضة هي البديل الوحيد، وكان الأساس الوحيد هو تبادل الهدايا »، « ففي التجارة تغيير الأشياء الأيادى لأن كلاً منها تحتاج ما في اليد الأخرى. فالحاجة إلى شيء محدد بعينه كان الأساس

(1) هوبسون، جون إم، الجذور الشرقية للحضارة الغربية، ترجمة: منال قابيل، مكتبة الشروق الدولية- القاهرة، 2006م، ص44.

(2) فينلى، م. آى.، عالم أوديسيوس، ترجمة: محمد عبودي ابراهيم والسيد جاد، المركز القومي للترجمة- القاهرة، 2014م، ص68.

للتعامل»[1]، وقد كانت الماشية مقياس تقدير القيمة، وفي هذا الصدد وبذلك المعنى فقط كانت الماشية نقوداً، ويرى "م. آى. فينلى" بأنه لا الماشية ولا أي شيء آخر استخدم في المجالات الأخرى العديدة التي استخدمت فيها النقود فيما بعد، وتقريباً كان أي شيء مفيد يؤدي إلى الغرض نفسه، كما أن المعيار التقليدي عند الإغريق لتحديد القيمة لا يزيد عن كونه لغة اصطناعية، مجرد رمز مثل "س" أو "ص" أو "ع" من رموز الجبر، وبمفرده لا يستطيع الرمز أن يحدد مقدار الحديد الذي يساوي قيمة بقرة واحدة أو يقابل أي مقدار من الخمر. ويتابع "م. آى. فينلى" بأنه في عالم "آدم سميث" كان ذلك التحديد يتم من خلال سوق العرض والطلب، وهي آلية مجهولة تماماً في طروادة وإيثاكة. فخلف "السوق" يكمن حافز الربح، وإن كان هناك شيء واحد محرم في تبادلات الطرواديين والإيثاكيين فهو الربح في عملية التبادل، وسواء كان الأمر يتعلق بالتجارة أم بعلاقة مبادلة أخرى فإن المبدأ الثابت هو المساواة والفائدة المتبادلة. أما الكسب على حساب طرف آخر فكان ينتمي إلى عالم مختلف، إلى الحرب والإغارة [2]، وعلى هذا يكون العالم قد شهد قبل عام (1500م) اقتصاداً شرقياً جديراً بالاعتبار، ولم يدخل الأوروبيون تلك الدائرة العالمية إلا بشروط أملاها عرب الشرق الأوسط والفرس والأفارقة.

على الرغم مما قدّمه "هوبسون" من أصالة للشرق على الغرب الأوروبي، إلاّ أن الشرق القديم لم يتوصل إلى ما وصل إليه العالم الغربي بعد عام (1500م) أي في عصر الاستكشافات الجغرافية وما بعدها. فنرى مثلاً أن

(1) فينلى، م. آى.، مصدر سابق، ص79- 80.

(2) المصدر نفسه، ص85.

الحضـارات القديمـة في الشرق (الحضـارة المصريـة والبابليـة والصـينية) عرفـت مجتمعات منظمة كانت تُسيطر على تنظيمها أمور الحياة الاقتصادية (نظـام الـرّي بشكل خاص) الذي كان معروفاً في مصر والعراق [1]، كما وردت بعض الأفكـار عـن الملكية وتنظيمها في قانون "حمورابي"، ولكن هـذه التنظـيمات قـد تناولـت بصـفة أساسية الجانـب القـانوني والـديني ولم تتعـرض للجوانـب الاقتصـادية، فـنلاحظ أن القسم الرابع والخامس مـن (قـوانين حمـورابي) تتعلـق بشـؤون الحقـل والبسـاتين وبمخازن البيع بالجملة ودكاكين التجارة والرهن والتعامل مع صغار التجار، إلاّ أنهـا كلها تتكلم من وجهة النظر القانونية، لذلك نـراه مـثلاً في المـادة (64) يقـول « إذا أعطى سيد بستانه لبستاني لإدارتها فعلى البسـتاني أن يعطـي مالـك البسـتان ثلثـي محصول البستان أجرة للبستان طـوال المـدة التـي يحـتفظ فيهـا بالبسـتان ويأخـذ لنفسه الثلث » [2]، على الرغم من أن هذه المادة تخص الزراعة إلاّ أنها ينظـر إليهـا من الوجهة الحقوقية. كما أن الكتابات المصرية القديمة قاصرة على تسـجيل بعـض الأفكار الفلسفية والدينية ونظام الحكم دون التطرق إلى الجانب الاقتصادي.

وفي الوقت نفسـه كـان الفكـر الاقتصـادي في العـالم الغـربي القـديم (بـلاد الإغريق) غائباً كذلك، حيث بدء الاقتصـاد الإغريقـي عائليـاً ولم تظهـر مشـاكل اقتصادية هامة إلاّ في وقت متأخر نتيجة الحصول على غنائم الحـرب وإزدهـار

---

(1) الببلاوى، د. حازم، دليل الرجـل العـادي إلى تـاريخ الفكـر الاقتصـادي، دار الشروق- القـاهرة، 1995م، ص17.

(2) حمورابي، شريعة حمورابي، ترجمة: محمود الأمين، شركة دار الـورّاق للـنشر المحـدودة- لنـدن، 2007م، ص27- 28.

التجارة، ومع ذلك فإننا لا نجد بناءً فكرياً عـن المشـاكل الاقتصـادية بـرغم اهـتمام الإغريق بالمسائل الفكرية [1] ولعـل السـبب في ذلـك يرجـع إلى أن الدولـة المدنيـة الإغريقية قـد قامـت عـلى اسـتخدام العبيـد [*]. ونجـد بعـض الأفكـار الاقتصـادية المتناثرة لدى فلاسفة اليونانيين أمثال "أفلاطون" و "أرسطو".

الفيلسوف الإغريقـي المعـروف "أفلاطـون" تنـاول بعـض المشـاكل الاقتصـادية في كتاباته الفلسفية (الجمهورية والقوانين)، حيث كـان يـرى أن نشـأة الدولـة السياسـية ترجع إلى اعتبارات اقتصادية « تنبثق الدولة، كما أتصوّر، من حاجات الجنس البشري، لا أحد يمكنه البقاء بنفسه، بل كلنا لدينا عدة متطلبات. وبما أننا نمتلك عدة احتياجات إذن، فسنحتاج لأشخاص عديدين لإمدادنا بها. يؤخذ واحد كمساعد لغرض مـا، وآخـر لغرض آخر، وعندما يُجمّع هؤلاء الشركاء والمساعدون في مسكن موحّد معـاً، سـندعو هذا الجسم المأهول دولة » [2]، ودعا في كتابه (الجمهوريـة) إلى إقامـة مدينـة مثاليـة قائمة على تقسيم العمـل والاختصاصـات والمزايـا بـين طبقـات المجتمـع، وهنـا تكـون للنقود دوراً مهماً في مدينته، فعندما يـتم تقسـيم العمـل وتخصـص كـل فـرد بحرفـة معينة يظهر لديهم فـائض الإنتـاج المتبـادل، فـإن كـل شـخص سـيعرض إنتاجـه عـلى

---

(1) البيلاوى، د. حازم، مصدر سابق، ص19.

(*) كان عدد المواطنين الأحرار في أثينا نحو مئة ألف شخص، في حين كان عدد العبيد أربعمائة ألـف عبـد أي بمعدل أربعة عبيد لكل مواطن حر. وقد كلّف العبيد بالقيام بأعمال الخدمة المنزلية وسائر المهـام اليدوية كافة، في حين تفرغ المواطنون الأحـرار للقيـام بالمهـام الذهنيـة والفلسـفية. أنظـر: أحمـد، د. محمد وقيع الـلـه، مدخل إلى الفلسفة السياسية، دار الفكر- دمشق، 2010م، ص77.

(2) أفلاطون، المحاورات الكاملة (الجمهورية)، ترجمـة: شـوقي داود تمـراز، م1، الأهليـة للـنشر والتوزيـع- بيروت، 1994م، ص102.

الآخـرين ليبعـه لهـم، فتقـوم النقـود هنـا بوظيفـة (أداة للتبـادل) [1]، وينسـب "شومبيتر" إلى "أفلاطون" أنه قد أخذ بنظرية تقول « إن قبول النقود في المعـاملات لا يرجع إلى قيمة المادة التي تُكون تلـك النقـود المصـنوعة منهـا، ولكـن إلى اتفـاق الناس وجريانهم على استخدامها كوسيط للمبادلـة » [2]، وهـي حالـة مـن التـوازن تبعد التأزمات في العرض والطلب.

أما "أرسطو" فقد حاول تفسـير بعـض الظـواهر الاقتصـادية، ففـرّق بـين قيمـة الاستعمال وقيمة المبادلة، فقيمة الاستعمال هــي منفعـة الشيء بالنسـبة للشـخص بينما قيمة المبادلة فالغرض منهـا هـو تحديـد معـدل التبـادل بـين السـلع بعضـها بالبعض، وفيما يتعلق بتحديد قيمة التبادل فقد كان تفسير "أرسطو" أخلاقيـاً أكـثر منها تحليلياً لأنه اقتصر عـلى الاهـتمام بتحديـد فكـرة (الـثمن العـادل). كـما فسّر "أرسطو" كيفية ظهور النقود وقد أرجع ذلك إلى عيوب المقايضة، فقد بيّن بأنه « لما حصل الامداد الاجنبي، باستيراد ما يفتقرون اليه، وتصدير ما يعزز عندهم، ابتكرت الضرورة استعمال النقد. لان ضروريات المعاش ليست كلها سهلة النقل » [3].

كما قدّم إشارات عـن نظريـة الاسـتغلال في صـورة بدائيـة، ففـرّق بـين الإثـراء الطبيعي والإثراء غير الطبيعـي واعتـبر التجـارة مـن قبيـل الإثـراء غـير الطبيعـي «

---

(1) أفلاطون, م1، مصدر السابق، ص106.

(2) شومبيتر، جوزيف أ.، تاريخ التحليل الاقتصادي، م1، ترجمـة: حسـن عبـد اللـــه بـدر، المجلـس الأعـلى للثقافة- القاهرة، 2005م، ص105.

(3) أرسـطو، السّياسّـيات، ترجمـة: الأب أوغسـطينس بربـارة البـوليسي، اللجنـة الدوليـة لترجمـة الروائـع الانسانية- بيروت، 1957م، ص27.

يبدو بجلاء ان البيع والشراء ليسا بالطبع من فن [الاقتناء الطبيعي] »، وكأنما يلقي "أرسطو" اللوم على التجار في خلق الأزمات من جراء الربح الفاحش، بينما اعتبر استخدام العبيد مما يتفق مع الطبيعة [1]. وعارض "أرسطو" الربا واعتبر الكسب منها إثراء غير طبيعي وقال « وما الربا الا نقد النقد. ومن ثم فهو بين اصناف الغنى ما ينافي الطبيعة اعظم منافاة. ابغضو الربا بكل صواب. ولقد ابغضوه لان ربحه من النقد نفسه، لا مما جعل له النقد، إذ جعلت النقود للمبادلة. واما الربا فهو ينمي النقد نفسه » [2]، ومن هنا جاء قوله « النقود لا تلد النقود ».

بالإنتقال إلى العصر الروماني فإنه لا توجد ثمة أفكار اقتصادية تُفسر المشاكل الاقتصادية ومنها الأزمة الاقتصادية الناجمة عن ارتفاع الأسعار الشديد التي كانت سائدة في القرنين الثالث والخامس بعد الميلاد والتي لم تُعرف أسبابها قطّ [3]، كما بيّن (جون كينيث جالبريت) في كتابه (تاريخ الفكر الاقتصادي) بالقول « يكاد كل الذين كتبوا عن تاريخ الأفكار الاقتصادية أن يجمعوا على أن إسهام الرومان كان محدودا، بل جديرا بالإهمال » [4].

أما الفكر الاقتصادي عند المسلمين فيبدأ من صدر الإسلام من الإمام "محمد بن الحسن الشيباني" (131- 189 هـ) صاحب كتاب (الكسب)

---

(1)أرسطو، مصدر السابق، ص26

(2) المصدر نفسه، ص32

(3) الببلاوى، د. حازم، مصدر سابق، ص21.

(4) جالبريت، جون كينيث، تاريخ الفكر الاقتصادي (الماضي صورة الحاضر)، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، عالم المعرفة- الكويت، 2000م، ص31.

والذي بيّن معنى "الكسب" بالقول « الاكتساب في عُرف أهل اللسان: تحصيلُ المال بما يحلُّ من الأسباب. واللفظ في الحقيقة مستعملٌ في كل باب [يعني أنه يُستعمل في الخير والشر]. ولكن عند الإطلاق يُفهمُ منه اكتساب المال » [1]. كما قسّم المكاسب إلى أربعة أنواع « الإجارة، والتجارة، والزراعة، والصناعة»[2]، وبيّن بأن الزراعة أفضل من التجارة، « لأنها أعم نفعاً، فبعمل الزراعة تحصيل ما يقيم به المرء صلبه، ويتقوى به على الطاعة. وبالتجارة لا يحصل ذلك ولكن ينمو المال » [3]. وفي العصور الوسطى فإنه يمكن الاعتماد على "ابن خلدون" بصدد العلوم الاجتماعية بما فيها الاقتصاد من خلال كتابه (المقدمة) الذي بيّن بأن الغرض من تأليفها هو البحث في « طبيعة العمران في الخليقة وما يعرض فيها في البدو والحضر والتغلّب والكسب والمعاش والصنائع والعلوم ونحوها وما لذلك من العلل والأسباب » [4]، وترجع قيمة "ابن خلدون" إلى أنه مؤسس علم الاجتماع، ولكن ما أورده من أفكار اقتصادية إنما ورد بالقدر اللازم لدراسته الاجتماعية وتاريخ العرب والبربر.

وتأتي نقطة البدء عند "ابن خلدون" في أن المجتمع ظاهرة طبيعية أدى إليها عمران التكافل الاقتصادي وتقسيم العمل، لذلك نراه يقول « أنّ اللـه سبحانه خلق الإنسانَ وركّبهُ على صورةٍ لا يصحُّ حَيَاتُها وبقاؤها إلاّ بالغذاء. إلاّ أنّ

(1) الشيباني، محمد بن الحسن، كتاب الكسب، مكتب المطبوعات الإسلامية- حلب، 1997م، ص70.

(2) المصدر نفسه، ص140.

(3) المصدر نفسه، ص147.

(4) ابن خلدون، عبد الرحمن، مقدمة ابن خلدون، ج1، المحقق: عبد اللـه محمد الدرويش، دار يعرب- دمشق، 2004م، ص125.

قدرة الواحد من البشر قاصرةٌ عن تحصيل حاجته من ذلك الغذاء، غيرُ موفية له بمادّة حياته منه، ولو فرضنا منه أقلّ ما يمكن فرضهُ وهو قوت يوم من الحنطة مثلاً فلا يحصلُ إلا بعلاج كثير من الطّحن والعجن والطّبخ، وكل واحد من هذه الأعمال الثلاثة يحتاج إلى مواعين وآلات لا تتمُّ إلا بصناعات متعددة من حدّاد ونجّار وفاخوري. ويستحيل أن تفي بذلك كلّه أو بعضه قُدرة الواحد، فلا بدّ من اجتماع القدر الكثير من أبناء جنسه ليحصل القوت له ولهم، فيحصل بالتعاون قدر الكفاية من الحاجة لأكثر منهم بأضعاف [*]» [1]. إلاّ أن تقسيم العمل لم يأخذ عنده نفس مقدار ما أخذه عند "آدم سميث"، فيقوم تقسيم العمل عند "ابن خلدون" على تقسيم عمراني، فهناك عمران بدوي وعمران حضري لكل منهما خصوصياته الإنتاجية ووسائل العمل ورأسمال مملوك بطريقة فردية أو جماعية. فالعمران البدوي يختص بالزراعة والتربية الحيوانية ومن خصوصيات هذا النمط الإقتصادي الرعي في مجالات تخضع لعامل المناخ والمسموح به سياسياً وقبلياً، لذلك نراه يقول « أنّ الفلاحة من معاش المستضعفين وأهل العافية من البدو، وذلك لأنه أصيل في الطبيعة وبسيط في منحاه، ولذلك لا تجده ينتحله أحد من أهل الحضر في الغالب، ولا من المترفين» [2]. أما العمران الحضري ينبني على اقتصاد التجارة والصناعة، « أنّ خلق التجارة نازلة عن خلق الأشراف والملوك، وذلك أن التجارة في غالب

(*) الكلام عند الغزالي في تقسيم العمل بنفس الاتجاه، وتقسيم العمل هو كثرة الوظائف التي تعمل على اتساع نطاق توزيع الدخل وعدالته، مما يؤدي إلى تفادي التأزمات الاقتصادية التي أساسها قصور الطلب.

(1) ابن خلدون، عبد الرحمن، ج1، مصدر سابق، ص137.

(2) ابن خلدون، عبد الرحمن، ج2، ص82.

أحوالهم، إنما يعانون البيع والشراء، ولا بُدَّ فيه مـن المكَايسـةِ ضرورة. ولـذلك تجـد أهل الرئاسة يتحامونَ الاحتراف بهذه الحرفة »[1]. « أنّ الصنائع إنما تكمـل بكـمال العمران الحضري وكثرته والسبب في ذلك: أن النّاس ما لم يستوف العمران الحضري وتتمدن المدينة، إنما همهم في الضروري مـن المعـاش، وهـو تحصـيلُ الأقـواتِ مـن الحنطة وغيرها. فإذا تمدنت المدينة وتزايدت فيها الأعمال ووفت بالضّروريّ وزادت عليه، صُرف الزّائدُ حينئذ إلى الكمالات من المعاش »[2]، فيكون بذلك قـد حـدد في التعامل التبادلي السلعي من جهة والتحويل من الخام إلى المصنع في مجال تـتحكم فيه القيمة التبادلية نقديا أو عينيا. كما أعطى "ابن خلدون" أهمية كبيرة للعمل « اعلم أن الكسب إنما يكـون بالسـعي في الاقتنـاء والقصـد إلى التحصـيل. فـلا بـد في الرزق من سعي وعمل ولو في تناوله وابتغائه من وجوهه »[3].

وإذا كان أساس الكسب هو العمل، فقد يتحقـق الكسـب دون عمـل ومـا يعرف اليوم بـ (الريع) وقـد عـرف "ابـن خلـدون" ظـاهرة تقـترب مـن ظـاهرة الريع، فقد بيّن بأن هناك بعض الأموال تزيد قيمتها لأسـباب لا ترجـع إلى عمـل حائزها، « أنّ كثـيراً مـن ضـعفاء العقـول في الأمصـار يحرصـون عـلى اسـتخراج الأموال من تحت الأرض، ويبتغون الكسب من ذلك إنما هو العجـز عـن طلـب المعاش بالوجوه الطبيعيـة للكسـب مـن التجـارة والفلـح والصـناعة، فيطلبونـه

(1) ابن خلدون، عبدالرحمن، ج2، مصدر سابق، ص85

(2) المصدر نفسه، ص91.

(3) المصدر نفسه، ص66

بالوجوه المنحرفة، وعلى غير المجرى الطبيعي من هذا وأمثاله، عجزاً عن السّعي في المكاسب » [1].

وبناءً على ذلك يمكن القول أن مقولة "هوبسون": بأن العالم قد شهد قبل عـام (1500م) اقتصاداً شرقياً جديراً بالاعتبار يعد صحيحاً إلى درجة ما من وجهة نظرنـا، ولكن هذا الاقتصاد القديم سواء كان اقتصاداً شرقياً أم اقتصـاداً غربيـاً لم يرقـى إلى المستوى الذي وصل إليه العالم بعد (1500م)، وذلك بسبب التغير الكبير في وسـائل الانتاج والتقدم التكنولوجي الذي مهد للثورة الصناعية، على الـرغم مـن أن أوروبـا عرفت في القرن الحادي عشر انتعاشاً اقتصادياً واضحاً في إطار ما يسمى بـ (النهضة الأولى) نتيجة للمبادلات التجارية التي كانت تقوم بهـا مـع العـالم الإسـلامي الـذي أصبح يزود أوروبا بحاجياتها الأساسية من (حرير- توابل- بخور- الذهب الأفريقي) وغيرها، إذ كـان العـالم الإسـلامي يمـر أنـذاك بانتعـاش اقتصـادي واضـح في جميـع جوانبه، فنرى مثلاً في الدولة "المملوكيّة" التي بسطت نفوذها على ثلاثة بحار هامة (المتوسط، والأحمر، ومدخل المحيط الهندي) جعلت منها حلقـة وصـل بـين الشرق والغرب، فكانت تقع على أقصر الطرق المؤدية إلى الهند التي كانت مصـدر السـلع الأشد طلباً في أوروبا [2]، وكانت المدن الإيطالية الوسيط الـرئيسي في هـذه العمليـة والمحتكر لكـل العمليـات، بحيـث تجلـب البضـائع مـن شرق البحـر المتوسـط مـن المماليك وتوزعها على أوروبا محققة أرباحاً كبيرة من ذلك.

---

(1) ابن خلدون، عبدالرحمن، ج2، مصدر سابق، ص71

(2) ضومط، د. انطوان خليل، الدولة المملوكية (التاريخ السياسي والاقتصادي والعسكري)، دار الحداثة- بيروت، 1980م، ص181.

لكن في القرن الرابع عشر الميلادي تعرضت دولة المملوكيّة لنكسات اقتصادية عديدة، حين سارت على خطة أرتكزت على استنزاف الطاقات الاقتصادية في البلاد من خلال احتكار السلطة الحاكمة لبعض السلع الرئيسية كالبهارات والتوابل والمعادن، فغدت التجارة الشريفة وقفاً على أشخاص معينين مقربين من السلاطين أو عملائهم وكان يمنع على باقي التجار مزاحمتهم، ولا أدّل على ذلك سوى وصف "المقريزي" بعبارات الحسرة والألم على أسواق القاهرة [1]، كما قام "المقريزي" سنة (1399م) الذي كان يومذاك محتسباً بتفسير وتحليل الأزمة الاقتصادية التي عصفت بدولة المملوكيّة في مصر بشكل يدعوا إلى إعادة النظر في تفضيل أو أرجحية قول "هوبسون" بأصالة الشرق على الغرب، لكون أن مؤيدي مركزية أوربا يرون في "جان بودان" المفكر الأول والأصيل في تفسير الأزمات الاقتصادية، عندما قدّم نظريتة حول "كمية النقود" من خلال ملاحظة العلاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار في زمن "التجاريين"، والذي بيّن بأن السبب الرئيسي في تضخم الأسعار يعود إلى[2]:

الأول: وفرة الذهب والفضة.

والثاني: إحتكار.

أما "المقريزي" فقد قدّم وفسّر الأزمة الاقتصادية التي حدثت في الدولة المملوكيّة (قبل أن يظهر التجاريين) وأوعزها إلى ثلاثة أسباب:

---

(1) المقريزي، تقي الدين أبي العبّاس أحمد بن علي، المواعظ والاعتبار (بذكر الخطط والآثار)، ج2، مكتبة الثقافة الدينية- القاهرة، 1987م، ص94- 107.

(2) جالبريت، جون كينيث، مصدر سابق، ص48.

الأول: الرشوة التي تفشت بين موظفي الدولة.

الثاني: غلاء الأطيان أي بمعنى ارتفاع أثمان الأراضي وإيجارها والظلم الواقع على الفلاحين مما أدى بهم إلى هجر الأراضي وفلاحتها.

الثالث: رواج الفلوس أي بمعنى أن النقود كانت تحمل قيمة اسمية تزيد كثيراً عن قيمتها التجارية.

كما قدّم "المقريزي" حلولاً لهذه الأزمات تمثلت على وجه الخصوص في أن توجه الدولة عنايتها بإصلاح الأحوال النقدية [(1)]. وبناءً على ذلك يمكن اعتبار "المقريزي" المفكر الأول والأصيل في تفسير وتحليل الأزمات الاقتصادية (لكن بصورة بدائية) قبل "جان بودان" بوقت طويل، وهنا يظهر لنا مرة أخرى آصالة الشرقي على الغربي بخصوص الاقتصاد كما روّج له الكاتب الإنكليزي "جون هوبسون".

في دولة المملوكيّة أدت مصاعب الحروب الخارجية والقرصنة إلى زيادة مصاريف الدولة، أثر مهاجمة "تيمور" لبلاد الشام واستباحته حلب ودمشق الذي عطل طرق القوافل الداخلية الأتية من آسيا الصغرى ومن الخليج العربي، ما جعل المماليك يشحذون إمكاناتهم المالية والاقتصادية لصد زحف "تيمور"، هذا فضلاً عن أعمال القرصنة التي كان يقوم بها الأوروبيون على السفن المملوكية[(2)]، فاستغلت المدن الإيطالية الوضع وشددت حصارها عليها وزادت

---

(1) المقريزي، تقي الدين أبي العبّاس أحمد بن علي، إغاثة الأمة بكشف الغمة، تحقيق: د. كرم حلمي فرحات، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية- القاهرة، 2007م، ص117- 120.

(2) ضومط، د. انطوان خليل، مصدر سابق، ص242- 243.

في الأسعار بشكل كبير محققة أرباحاً ضخمة، وكان رد فعل أوروبا الداخلية قوياً إذ ارتفعت الأصوات مطالبة بالتخلص من الإحتكار والإستغلال الإيطالي، فبدأ التفكير في البحث عن طريق لكي يصلوا من خلاله إلى الشرق ويجنب الوساطتين الإسلامية والإيطالية. وبذلك اتضح للأوروبيين صعوبة الحصول على الحاجيات الآسيوية وكذلك ارتفاع أسعارها، فبدأوا يبحثون عن الوسائل المختلفة للحصول على هذه الحاجيات، ولكن كان هناك ثلاث عقبات في هذا السبيل [1]:

الأول: أن غلاء هذه الحاجيات إنما كان يرجع إلى طول الطريق التجاري الذي تقطعها مما يزيد من تكلفتها، فمعظم هذه الحاجيات كانت تأتي من الصين والهند وبلاد فارس عن طريق الخليج العربي والبحر المتوسط والبحر الأحمر، ثم دمشق والقاهرة وإلى أوروبا من طريق المدن الإيطالية.

الثاني: نقص العملة الذهبية في أوروبا وعدم احتياج الشرق للحاجيات الأوروبية قد ضاعف من صعوبة دفع أثمان هذه الواردات الآسيوية.

الثالث: احتكار التجار الإيطاليين للتجارة مع أسيا، زاد من أرتفاع أسعار تلك الحاجيات.

لقد بدأت أول رحلات الاستكشافات الجغرافية سنة (1492م) لإيجاد طريق بديل للحصول على الحاجيات الشرقية، وفي مقدمتهم الملاّح "كريستوفر كولومبس" الذي اقتنع بإمكانية الوصول إلى الشرق (جزر الهند الشرقية) عن

---

(1) النيرب، د. محمد محمود، المدخل في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، ج1، دار الثقافة الجديدة- القاهرة، 1997م، ص16.

طريق الإبحار غرباً عبر المحيط الأطلسي، فخرج من إسبانيا بثلاث سفن على رأسها سفينة (سانتا ماريا) وكان يقودها، ومضت الأيام والأسابيع لا يعثرون على الأرض فحل اليأس على البحارة المرافقين له حتى ظهرت الأرض لأول مرة، وكانت الأرض هي جزيرة من جزر الساحل الأمريكي الشرقي (بهاما) لم تكن معروفة للعالم في ذلك الوقت، واعتقد "كولومبس" أنه وصل لجزر الهند الشرقية، وكان ذلك في (12 أكتوبر 1492م) فنزل عليها مع الضباط والبحارة وكان "كولومبس" يحمل الشعار الملكي، ونادى بأن هذه الجزيرة تابعة للعرش الإسباني، ثم وصل إلى "كوبا" وسماها (اسبانيولا) أي إسبانيا الصغيرة الجديدة[1]، وعاد "كولومبس" إلى إسبانيا والسفينة تحمل سلع غريبة عن إسبانيا مثل: البطاطس والكاكاو والدخان والبن، كما حمل معه بعض سكان أمريكا الجنوبية، وعندما وصل أنعمت عليه الملكة بلقب "أدميرال" [*]. كما جلب معه كميات كبيرة من الذهب والفضة والتي كانت السبب في زيادة عرض النقود وارتفاع الأسعار، واختلال العرض والطلب.

أبادت قوات إسبانية قليلة العدد جيوشاً ضخمة من السكان الأصليين من خلال استخدام الأسلحة النارية، ونهبت الإمبراطوريتين (الأزتك والإنكا) فأدى ذلك إلى إثراء إسبانيا ثراءً فاحشاً، وقد تبع ذلك اكتشاف مناجم هائلة للفضة في "بوليفيا" و "المكسيك"، وقد ساهم تدفق الفضة والذهب من مناجم العالم الجديد إلى إسبانيا في تمويل الجيش الذي كان يُحارب البروتستانيين عبر أوروبا، كما وفّر السيولة النقدية للأوروبيين لشراء السلع الآسيوية وأطلق عقوداً من

(1) النيرب، د. محمد محمود، مصدر سابق، ص20.

(*) رتبة عسكرية مثل رتبة اللواء.

التضخم صارت تُعرف بأسم (ثورة الأسعار) [1]، ففي فترة ما بين (1531- 1570م) كانت الفضة تمثل من (85- 97%) من وزن مجموع ما يصل إلى أوروبا، حيث كان يتعين طبقاً للقانون الأسباني سك هذه المعادن إلى نقود ومن ثم إرسالها إلى باقي أوروبا لتغطية تكاليف العمليات العسكرية التي تقوم بها أسبانيا، وثمة تقدير أجراه "ماكس فيبر" مفاده: أن قرابة (70%) من إلايرادات العامة الإسبانية وقرابة ثلثي إيرادات بلدان أوروبية الأخرى كانت تستخدم لتغطية تكاليف العمليات العسكرية[2].

لم يُحلّل أي اقتصادي أو مفكر أسباب التضخم [*] الحاصل في إسبانيا وأوروبا في عصر الاستكشافات الجغرافية والتي كانت النتيجة الحتمية للتدفق الهائل للمعدنين (الذهب والفضة) التي كانت تصل إلى أوروبا من مناجم العالم الجديد، كما لم تُعرف "نظرية كمية النقود" إلاّ في وقت لاحق وتحديداً في عصر المذهب التجاريين وعلى يد "جان بودان" الذي لاحظ وجود علاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار، وهي مسألة لقيت اهتماماً اقتصادياً واسعاً في مجال التعليق الاقتصادي في تلك الأيام، لذا يمكن القول في نهاية هذا المبحث

---

(1) آلن، روبرت سي، التاريخ الاقتصادي العالمي (مقدمة قصيرة جداً)، ترجمة: محمد سعد طنطاوي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة- القاهرة، 2014م، ص27.

(2) جالبريت، جون كينيث، مصدر سابق، ص47.

(*) هناك فرق ما بين التضخم وارتفاع الأسعار، فالتضخم يتجسد في وضع يكون فيه المستوى العام للأسعار مرتفع. والارتفاع المقصود هو ذلك الذي يتسم بصفة الاستمرارية وليس المؤقتة. ولهذا فإن ما يحصل من ارتفاع في الأسعار في وقت من الأوقات قد لا تعني بالضرورة وجود تضخم. فالتضخم يمكن التحسس به عبر سلسلة من الزمن وليس في نقطة معينة، إذن من هذه الناحية هو تيار من التغيرات في الأسعار. أنظر: كداوي، د. طلال محمود، الإنفاق العسكري والتضخم (تحليل نظري- تجريبي)، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 27- العدد 79، 2005م، ص57.

بأن "المقريزي" يُعتبر من الأوائل المساهمين في تحليل وتفسير الأزمات الاقتصادية على الرغم من صورتها البدائية، كما يُعتبر سابقاً على "بودان"، وليس كما يُروج بعض الاقتصاديين بأن السابقة لـ "بودان" على غيره. فها هو "ضومط" يذكر لنا رأي "المقريزي" في أسباب التضخم المالي في العصر المملوكي عندما كان محتسباً سنة (1399م) حين ذكر "المقريزي" بأنه راجع إلى سببين:

الأول: أن "ابن غراب" الناظر الخاص وغيره من الناظرين جمعوا كثيراً من الذهب وحصروه، فارتفع سعره لندرة وجوده، كما أن "محمود الاستدار" شرع في عهد "برقوق" سنة (1389م) يزيد في أجرة الأراضي، فارتفعت أسعار السلع وأجور العمال، وبالتالي عم الفساد جميع القطاعات الاقتصادية.

السبب الثاني: يكمن في غش النقد بتقليل قيمة الذهب في الدينار، والفضة في الدرهم. فبعد أن كان الدينار يساوي (25،4 غرام) خفض إلى (5،3 غرام)، فقلّل استعمال الناس للدراهم الفضية لندرتها، ولإقبال الصاغة على جمعها واستعمالها في الصناعة جاءت الدراهم النحاسية شبه خالية من الفضة، فانخفض قيمتها. ويعرض لنا "المقريزي" أمثلة على هبوط الدرهم في العصر المملوكي، فذكر بأن كان الدينار يساوي عشرين درهماً، وفي الظروف الاستثنائية ترتفع قيمته إلى ثمانية وعشرين درهماً كحد أقصى، ثم أخذ الدرهم في الهبوط نتيجة للغش الذي لحق به، وغدا الدينار يساوي خمسة وستين درهماً في سنة (1402م) ومائة درهم في سنة (1404م)، وبعد سنة (1415م) تراوح ما بين مائتين وثلاثين، ومائتين وخمس وثمانين درهماً [1].

(1) ضومط، د. انطوان خليل، مصدر سابق، ص361- 363.

المبحث الثاني

رؤية التجاريين للأزمات الاقتصادية

عرفت الحقبة الممتدة من العام (1450م) وحتى العام (1750م) بـ "العصر المركنتيلي" أو "عصر الرأسمالية التجارية"، وهذا المصطلح يعني المذهب القائل: بأن ثروة بلد ما تكمن في مخزونه من الذهب والفضة، وربما كان "كريستوفر كولومبوس" نفسه هو أكثر من عبّر عن هذه الرغبة تعبيراً قوياً عندما قال « إن الذهب شيء عجيب مدهش. ومن يملكه يصبح سيد كل شيء يرغب فيه. بل وبالذهب نستطيع أن ندخل الأرواح جنة السماء »[1]، فمشاعر "كولومبوس" هذه كانت تعبّر عن روح وطبيعة تصور الثروة في عصره.

فإذا كانت العصور الوسطى قد تميزت بسيطرة مَثل عُليا في الدين والأخلاق، فإنه ابتداءً من القرن الثالث عشر تغيرت النظرة ووجدت أحداث جعلت البحث في هذه الفترة يستهدف أولاً وقبل كل شيء الاهتمام باعتبارات السياسة، فظهرت الدولة القومية كوحدة سياسية جديدة، وكان أول ظهورها في فرنسا وعلى رأسها (لويس الحادي عشر) ومن ثم في انكلترا بقيادة (هنري الثامن) وإمبراطورية (شارل) كانت في أسبانيا. وقد ساعدت هذه الوحدات السياسية الجديدة الرغبة في النمو والتوسع ووجهت الغرض من البحث وجهة سياسية تستهدف قوة الدولة الناشئة قبل كل شيء[2].

لم تكن "المركنتلية" نظاماً فكرياً وإنما كانت في المقام الأول نتاج عقول رجال الدولة وكبار الموظفين ورجال المال والأعمال في تلك الأيام، فلم يكن لعلم

---

(1) هيلبرونر، روبرت، مصدر سابق، ص35.

(2) الببلاوى، د. حازم، مصدر سابق، ص35.

الاقتصاد ناطق بأسمه معترف به من أمثال "أرسطو" في اليونان، والقديس "توما الأكويني" في العصور الوسطى أو "آدم سميث" في الأعوام [القرون] التالية [1].

لذلك فإن جلّ أهتمام المذهب "المركنتيلي" في بحث المشاكل الاقتصادية كانت في كيفية الوصول إلى إغناء الدولة، وكان مقياس ثروة الدولة قائماً على ثروة الأفراد فإذا كانت هذه الأخيرة تقاس بما لدى الفرد من نقود ومن معادن نفيسة كالذهب والفضة، فإن إثراء الدولة يكون بالبحث عن وسائل زيادة المعدن النفيس للدولة. وإذا كان الاتفاق بين معظم مفكري هذه الفترة على أن هدف السياسة الاقتصادية هو العمل على زيادة قوة الدولة وزيادة ثروتها النقدية، فقد اختلفوا في الوسائل والسياسات باختلاف ظروف كل دولة، فنرى مثلاً دولة أسبانيا التي اهتمت بوجه خاص بحماية ما لديها من معدن نفيس وعدم تسريبها إلى الخارج من خلال لجوئها إلى إجراءات أنانية على حساب الغير: 1- تشجيع استغلال مناجم الذهب والفضة. 2- وضع قيود على التجارة الخارجية. 3- منع تصدير الذهب إلى الخارج إلاّ في بعض الحالات الإستثنائية ومنها: (أ) تسديد الديون الملكية. (ب) بعثات الحكومة في الخارج ومصروفاتها[2].

أما في دولة انجلترا فقد تطلّبت زيادة نصيبها من المعدن النفيس عبر تحقيق فائض في الميزان التجاري، بتصدير قدر من السلع أكبر من وارداتها بحيث يحقق الميزان التجاري فائضاً، وهذا الفائض يدفع ذَهباً من الخارج، فسياسة إنجلترا كانت من خلال تشجيع الصادرات وتحقيق فائض في الميزان التجاري، ولعلّ

---

(1) جالبريت، جون كينيث، مصدر سابق، ص45.

(2) الببلاوى، د. حازم، مصدر سابق، ص38.

المقولة الشهيرة للإنكليزي "توماس مان" الممثل الأشهر للمذهب المركنتيلي يُعبّر عن هذه السياسة عندما قال « بيعوا دائماً بثمن غال للأجانب ما ليس لـديهم، وبـثمن رخيص ما يستطيعون بطريقة أخرى الحصول عليه، استخدموا سـفنكم للصـادرات، تحدوا الهولنديين بفعالية في نشاط صيد الأسماك، اشتروا بثمن رخيص قدر الامكان من البلدان البعيدة كلما أمكن بدلا من الشراء من تجار في مـدن قريبـة، لا تعطـوا أعمالا لمنافسين قريبين » [1].

أما فرنسا فكانت ترى أن إثراء الدولـة يكـون عـن طريـق تشـجيع الصـناعات المحلية لزيادة الصادرات، وهذه السياسة دفعت بـوزير الماليـة أنـذاك "كـولبير" [*] إلى اتخاذ إجـراءات مـن شـأنها تشـجيع الصـناعة المحليـة مـن خـلال إنشـاء عـدة صناعات جديدة أخذت شكل احتكارات وامتيازات (سميت بالصناعة الملكية) كـما تدخلت الدولة في تنظيم التجارة [2].

وغني عن البيان أن المركنتلية كانـت تنطـوي عـلى اخـتلاف ملحـوظ مـع المواقف والوصايا الأخلاقيـة "لأرسـطو" والقـديس "تومـا الأكـويني" والعصـور الوسطى بشكل عام، وبما أن التجار كانوا يسـعون إلى الـثروة في مجتمـع هـم فيه أصحاب النفوذ، ولما كان الثراء والسعي إلى الثراء قد أصبحا موضع احترام، فقد ارتاح ضميرهم في ذلك العصر إلى الأخذ بنظـام الفائـدة، ولكـن الكنيسـة

---

(1) جالبريت، جون كينيث، مصدر سابق، ص57.

(*) **كولبير:** سياسي فرنسي كان وزيراً للمالية مدة (22) عاماً تحت إمـرة "لـويس الرابـع عشر". مـات سـنة 1683م.

(2) الببلاوى، د. حازم، مصدر سابق، ص38.

الكاثوليكية نظرت إليها نظرة مُريبة وتم إدانتها بشكل رسمي [1]، فنرى مثلاً في عام (1647م) نشر الكاهن الكاثوليكي "ماتياس دو سان جان" كتاباً سماه (التجارة الشريفة) [*]، وهكذا كانت الفائدة تُدان بشدة إذا كانت ابتزازاً من جانب المحظوظين للمعوزين [**]. لقد مهدت الإنقسامات في الكنيسة الكاثوليكية إلى ظهور كنائس جديدة (الكنائس البروتستانتية) والتي تعاملت مع الربا بشكل فائدة وأقرته، وكان على رأسهم كل من "مارتن لوثر" و "جون

---

(1) توشار، جان، تاريخ الأفكار السياسية (من عصر النهضة إلى عصر الأنوار)، ج2، ترجمة: د. ناجي الدراوشة، دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر- دمشق، 2010م، ص432.

(*) نشر "ويليام شكسبير" (1564- 1616م) قبل هذه الفترة مسرحيته الشهيرة (تاجر البندقية) والتي نُشرت لأول مرة عام (1600م) غير أن ثمة دلائل تُشير إلى أنه كتبها في وقت سابق من عام (1596م). فهذه المسرحية تُشير إلى أنه كان في مدينة البندقية الإيطالية رجل يهودي جشع أسمه "شيلوك" الذي جمع ثروة طائلة من المال الحرام، فقد كان يقرض الناس بالربا الفاحش (... ألخ).أنظر: شكسبير، ويليام، تاجر البندقية، ترجمة: حسين أحمد أمين، دار الشروق- القاهرة، 1994م، ص33.

(**) الكنيسة الكاثوليكية تحرم الربا حسب ما جاء في العهد القديم، وكان الربا في أوروبا من اختصاص اليهود وتشجيع ملوك أوروبا، لكن بمجرد ظهور المذهب البروتستانتية فإن دور اليهود تراجع وأصبح من حق كل من يملك المال اقراضه بـ (فائدة)، فقد رفض "كالفين" النظرية الكنسية القائلة بأن (النقود لا تلد النقود) وهو يعتقد أنه يجب الحكم على المشكلة على أساس أن الناس يعيشون في ظروف شديدة من المغايرة للزمن الذي ظهرت فيه الكتب المقدسة، ويقرر أن النصوص الدينية التي تنهى عن الربا ليست شاملة، ويستخلص من ذلك أن النقود يمكن أن تقترض بفائدة ما دامت شروط القرض عادلة، وبذلك أصبح هناك نوع من التمييز بين سعر الفائدة (Interest rate) والربا (Usury). أنظر: لاسكي، هارولد، نشاة التحررية الأوربية، ترجمة: عبد الرحمن صدقي، مكتبة مصر- القاهرة، 2003م، ص20.

كالفن"[1]. وهكذا فتح الباب على مصراعيه لممارسة الاقراض وبغطاء شرعي كنسي، بحيث لم يعد المقرض لرأس المال بفائدة مذنب وخاطيء، مما أدى إلى انخفاض سعر الفائدة مقارنة بالسابق لاسيما في الدول التي تتبع الكنائس البروتستانتية.

عموماً، ساعد التدفق الكبير للذهب والفضة على تركيز اهتمام التجار والحكومات على هذين المعدنين وعلى السياسات التي من شأنها تعزيز الكميات التي في حوزتهم أو الموضوعة تحت تصرفهم، وكان يتعين على أسبانيا أنذاك طبقاً لقانون سك هذه المعادن إلى نقود ومن ثم إرسالها إلى باقي أوروبا لتغطية تكاليف العمليات العسكرية التي تقوم بها أسبانيا، وكانت تعطي للأمير حق تحديد السعر المفروض للنقد وتغيير نسبته، وإلغاء العمل بصنف معين من القطع النقدية أو بأي معدن ما من المعادن. ففي ذلك العهد لم يكن النحاس في حد ذاته ولا الذهب أو الفضة نقوداً بل كانت قيمتها تقدر بحسب وزنها منها، فلم يكن النقد سوى مقياس أو معيار يعول عليه في تقدير الثروات، قبل أن يلجأ الأمراء إلى وضع صورهم أو أختامهم على قطع معدنية [2].

وفي القرن السادس عشر كانت ثمة محاولة لحصر وظيفة النقد في ضبط القياس إذ يجب أن تكون القيم الأسمية المكتوبة على القطع النقدية مطابقة لكمية المعدن الذي وقع عليه الأختيار ليكون معياراً. وفي فترة حكم الملكة "إليزابيت" وبعد سلسلة من التزايدات وإنخفاضات في القيمة النقدية بين

---

(1) لاسكي، هارولد، مصدر سابق، ص20.

(2) فوكو، ميشيل، الكلمات والأشياء، ترجمة: د. سالم يفوت، مركز الانماء القومي- بيروت، 1990م، ص154.

سنة (1544 و 1559م) جاء إعلان مارس سنة (1561م) ليخفض من القيمة الأسمية للعملات النقدية ويحددها من جديد تحديداً يستند إلى كمية المعدن الذي تحتويه. وذات الشيء حدث في فرنسا عندما أعلن المرسوم "شتنبر" عام (1577م) الذي جعل من الريال الذهبي الفرنسي القديم قطعة نقدية حقيقية[1].

غير أنه في الوقت الذي بدأت النقود تأخذ قيمتها الحقيقية برز عدد معين من الظواهر الخاصة بالنقد كان

أولها: أن العملة النقدية تتداول أكثر كلما كانت أقل جودة، بينما تختفي إذا كانت تحتوي على نسبة عالية من الذهب ولا تتداول في التجارة وهذا ما يعرف بقانون "غريشام" [*].

والثاني: العلاقة بين النقود وحركة الأسعار: فعن طريقها ظهر النقد كسلعة مثله مثل سائر السلع الأخرى[2].

---

(1) فوكو، ميشيل، مصدر سابق، ص155

(*) **قانون غريشام (Gresham):** يرتكز هذا القانون على حتمية وجود نسبة قانونية بين الذهب والفضة في إطار نظام المعدنين، على سبيل المثال: كل وحدة ذهبية تساوي (15،5) وحدة فضية، بمعنى يكون التطابق دائماً بين النسبة القانونية من جهة والنسبة التجارية الناتجة عن أسعار الذهب والفضة المحددة بواسطة السوق من جهة ثانية. فإذا أفترضنا أن النسبة التجارية أصبحت (1 إلى 16) مقابل نسبة قانونية (1 إلى 15،5) أي أن القيمة التجارية للفضة أنخفضت بالمقارنة مع القيمة التجارية للذهب، في حين أن النسبة القانونية بقيت ثابتة، فهذا يعني أن الذهب أصبح عملة جيدة وبتالي يفترض اكتنازه، وبالمقابل يجري فقط تداول النقد الفضي. أنظر: ملاك، د. وسام، تطور الفكر الاقتصادي (من المركنتيلية إلى الكلاسيكية)، ج1، الطبعة الثانية، دار المنهل اللبناني- بيروت، 2013م، ص64.

(2) فوكو، ميشيل، مصدر سابق، ص155.

ولكن الذي يتعمق في دراسة الفكر المركنتلي سيعتريه إحساس مـن الإسـتغراب والذهول لعدم قدرة مفكري ذلك العصر على إدراك حقيقة ما يحـدث، فجمـيعهم كانوا يتفقون على حقيقة أن كثرة النقود في الدولة ترفع أسعار السـلع وبتـالي فـإن الطلب على هذه السلع سوف ينخفض، بينما أغلبهم ظلوا الطريـق عنـدما اعتـبروا أن ارتفاع الأسعار يتأتي عن طريق فائض محقق في الميزان التجاري [1].

ولكن بعد سنوات قليلة لاحظ "جان بودان" زيادة في الكمية المعدنية الوافـدة من العالم الجديد أي ارتفاعاً حقيقاً في ثمـن السـلع، فظهـرت بـذلك "نظريـة كميـة النقود" التي تقول إن الأسعار -إذا كان حجم التجارة ثابتاً- فإنهـا تتغـير في تناسـب مباشر مع عرض النقود ("P" مستوى الأسعار = "M" كمية النقـود، بـافتراض ثبـات "T" التجارة). ما دام أن الأمراء الذين كانوا يمتلكون عدداً كبيراً من سبائك الـذهب ضربوا قطعاً نقدية لا حصر لها ومن الصنف الجيد، وهذا ما يجعـل نفـس السـلعة تشترى بكمية معدنية أكبر. فلِتصاعد الأسعار إذن سبب رئيسي بعـد الإحتكـار مـن وجهة نظر "بودان" وهو (وفرة الذهب والفضة) أي وفرة ما به يتم تقـدير الأشـياء وإعطاؤها ثمناً [2].

وهذا ما يفسر لنا الأزمـة الماليـة التـي ابتلـت بهـا أسـبانيا دون غيرهـا مـن الدول في ذلك العصر، حيث أن امتلاكها لمناجم الذهب والفضة ساعد فعلاً على الزيادة الكمية في النقود وكذا في زيادة الأسعار دون أن يترتب على ذلك نمـو في الصناعة والزراعة، فبقيت أسبانيا تعيش في بؤس لم يسبق لهـا أن عرفـت نظـيراً

(1) ملاك، د. وسام، مصدر سابق، ص73- 74.

(2) فوكو، ميشيل، مصدر سابق، ص156.

لها [1]. بينما في إنجلترا فإن جلبها للمعادن كان دائماً بهدف إنعاش العمل من خلال توسع الصناعة والتجارة معاً، فسياسة إنجلترا كانت من خلال تشجيع الصادرات وتحقيق فائض في الميزان التجاري. أما فرنسا فكانت ترى أن إثراء الدولة يكون عن طريق تشجيع الصناعات المحلية لزيادة الصادرات، ودعا إلى جعل التجارة والتطور الصناعي المصدرين الأساسيين للثروة [2].

يرى "كينز" أنه إذا كان وحدة الأجر في مجتمع ما مستقرة وخصائصه الوطنية تحدد الميل للاستهلاك وتفضيل السيولة، ويكون نظامه النقدي يربط كمية النقود بمخزون المعادن النفيسة بشكل متصلب، سيكون من الضروري للحفاظ على الرخاء أن تنتبه السلطات لحالة الميزان التجاري. فالميزان التجاري الإيجابي -بشرط ألا يكون أكبر من اللازم- سيحدث تحفيزاً كبيراً، بينما قد ينتج عن الميزان السلبي حالة من الكساد المستمر. ومن وجهة نظر "كينز" أن "المركنتليون" شددو على هذا الأمر بشكل كبير، وغالباً ما كانوا يعارضون وضع قيود على التجارة وذلك لأنها تميل للعمل بشكل معاكس للميزان الإيجابي في المدى الطويل [3]. وقد كان "المركنتيليون على وعي بأن المنفعة التي يجنيها بلد ما من الميزان التجاري الإيجابي تكبد دولة أخرى خسارة مساوية، ولا تقتضي هذا فحسب ضرورة الحرص على الاعتدال الشديد، بحيث لا تأخذ الدولة لنفسها أكثر من نصيبها العادل والمعقول من المعادن النفيسة، وإنما يعني أيضاً أن

(1) فوكو، ميشيل، مصدر سابق، ص168

(2) ملاك، د. وسام، مصدر سابق، ص46.

(3) كينز، جون ماينارد، النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود، ترجمة: إلهام عيداروس، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث (كلمة)- الإمارات، 2010م، ص369.

السياسة غير المعتدلة قد تقود إلى منافسة دولية حمقاء على تحقيق ميزان إيجابي من شأنها أن تؤذي الجميع بنفس الدرجة [1].

وبناءً على هذه الفكرة توصل "كينز" مستفيداً من البرفيسور "هيكشر" إلى السمات الأساسية في الفكر الاقتصادي لدى "الميركنتيلين"، وبالشكل الآتي [2]:

1- كان المركنتيليون واعين بمغالطة وبالخطر المتمثل في أن المنافسة المفرطة قد تقلب الميزان التجاري ضد مصلحة الدولة، فكان شعارهم في ذلك هو « حاول ألا تبيع بسعر أقل من الآخرين بشكل يضر بمصلحة المجتمع ككل بذريعة تنمية التجارة. إن التجارة لا تزداد عندما تكون السلع رخيصة جدا. فالرخص ينشأ عن قلة الطلب وندرة النقود واللتين تجعلا الأشياء رخيصة ».

2- كان المركنتيليون هم من أبدعوا فكرة أن "الخوف من السلع" وندرة النقود هي أسباب البطالة، والتي قام الكلاسيكيون بشجبها بعد ذلك بقرنين باعتبارها أمور منافية للمنطق.

3- كان المركنتيليون واعين بأن سياستهم- كما يُعبر "البروفسور هيكشر" عن الأمر (ضربت عصفورين بحجر واحد)، فمن ناحية تخلصت البلاد من فائض غير مرغوب فيه من السلع ساد اعتقاد بأنه سبب للبطالة، بينما ازداد المخزون الكلي من النقود في البلاد من ناحية أخرى، مما أدى إلى انخفاض سعر الفائدة بما له من مزايا.

---

(1) كينز، جون ماينارد، مصدر سابق، ص370

(2) المصدر نفسه، ص376- 380.

4- لم يكن المركنتيليون غافلين عن الطبيعة القومية للسياسات التي ينادون بها، وعن ميلهم للترويج للحرب. فما كانوا يطمحون إليه بكل صراحة هو المنفعة الوطنية.

بشكل عام، لنحو مائتي عام لم يشك أي من المنظرين الاقتصاديين أو الممارسين أبداً في أن الميزان التجاري الإيجابي للدولة يكون في صالحها، وأن الميزان التجاري السلبي يمثل خطراً كبيراً خاصة لو نتج عنه خروج المعادن النفيسة، لكن الآراء تباينت بشكل واضح خلال المائة عام الأخيرة، فقد أكد علماء الاقتصاد المحدثون أمثال "مارشال" على أن حجج المركنتيليين قائمة على تشوش فكري من بدايتها إلى نهايتها، وقد بيّن ذلك في كتابه (مبادئ علم الاقتصاد) حين ذكر « أجريت الكثير من الدراسات في انجلترا وألمانيا عن الآراء السائدة في العصور الوسطى بخصوص علاقة النقود بالثروة القومية. ويمكن اعتبارها مشوشة بشكل عام بسبب افتقارها للفهم الواضح لوظائف النقود، أكثر من كونها مخطئة بسبب افتراض أن الثروة الصافية لأمة معينة لا يمكن أن تزداد إلا بزيادة مخزونها من المعادن النفيسة » [1].

(1) كينز، جون ماينارد، مصدر سابق، ص365- 366.

المبحث الثالث

مدرسة الطبيعيين وتوزيع الناتج الصافي

انتشرت فكرة "القانون الطبيعي" التي كانت تستمد أصولها من "أرسطو"، ثم انتقلت إلى كتّاب القانون الروماني، ثم إلى المدرسيين في العصور الوسطى. ويقصد بـ "القانون الطبيعي" « المجرى الذي حددته الطبيعة كي يسير فيه الإنسان»[1]. فقد كانت هذه فكرة مطبقة قبل عصر الطبيعيين على العلوم الطبيعية بصفة خاصة في عصر "إسحاق نيوتن" الذي حاول مناقشة إمكانية استخلاص قوانين علمية تكشف عن العوامل التي تحكم الظواهر الطبيعية، أما في العلوم الاجتماعية وفي علم الاقتصاد بالذات فلم تكن فكرة تطبيق "القانون الطبيعي" عليها قد انتشرت بعد[2]، وجاء ذلك على يد الطبيعيين وفي مقدمتهم طبيب الامبراطور "لويس الخامس عشر" فرنسوا كيناي الذي لم يهتم بالاقتصاد إلاّ بعد أن جاوز الستين من عمره، حيث نشر مقالاً بعنوان (القمح) عام 1756م، وآخر بعنوان (المزارعون) عام 1757م، وأعقب ذلك ظهور مؤلفه المشهور والذي يُعتبر "إنجيل المدرسة" المسماة (الجدول الاقتصادي) عام 1758م، ثم أصدر بعده كتاباً أسماه (القانون الطبيعي) عام 1765م، وقد انتشرت آراء "كيناي" وحققت نجاحاً كبيراً في الأوساط العلمية[3].

---

(1) إسبينوزا، رسالة في اللاهوت والسياسة، ترجمة: د. حسن حنفي، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع- بيروت، 2005م، ص183.

(2) عمر، د. حسين، تطور الفكر الاقتصادي، الكتاب الأول، دار الفكر العربي- القاهرة، 1994م، ص177.

(3) أبو عيدة، د. محمد، تاريخ الفكر الاقتصادي، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات- القاهرة، 2009م، ص145.

الفيزوقراط كلمة يونانية مؤلفة من مقطعين (فيـزو) و (قـراط) وتعنـي حكـم الطبيعة. والفيزيوقراطيون (الذين يؤكدون دور الطبيعة) هم مجموعة صغيرة مـن الاقتصاديين ظهروا في فرنسا في أواخر القرن السابع عشر في عصر "لـويس الخـامس عشر"، واستمر فكرها ظاهراً في الحياة العلمية، وقد أطلق هؤلاء الاقتصاديون عـلى أنفسهم "الفيزيوقراط" لفترة من الزمن ثم تسموا بـ "الاقتصـاديين" ثـم عـادوا مـرة أخرى إلى التسمية الأولى التي ظلـوا يعرفـون بهـا في الفكـر الاقتصـادي [1]. ويقـول "مـاركس" في حقهـم « ليسـت الفيزيوقراطيـة المدرسـة الأولى بـل، أيضـاً، المدرسـة الوحيدة التي كان لها، في فرنسا، اقتصـاد سـياسي صرف ومميـز » [2]، وهـذا الكـلام يشير إلى تأثّر "ماركس" تأثيراً كبـيراً بفلسـفة الجـدول الاقتصـادي في توزيـع النـاتج الصافي، والذي أوحى لـ "مـاركس" بمعاونـة أفكـار "ريكـاردو" في تفسـير القيمـة إلى ابتداع نظرية في فائض القيمة، والتي تعد الحجـر الأسـاس للأزمـات الاقتصـادية في العـالم الرأسـمالي حسـب "كـارل مـاركس" في الكيفيـة التـي سـينتهي فيهـا النظـام الرأسمالي بسبب ما يحدثه من تأزمات ترجع أصـولها إلى تراجـع العائـد عـلى رأس المال وانتشار البطالة.

اعتقدت المدرسة الطبيعية (الفيزيوقراطية) بأن العالم محكوم بقوانين عامـة ثابتة لا تتغير، وأن هذه القـوانين لا تقـتصر عـلى العـالم الطبيعـي فحسـب، بـل تشـمل المجتمـع الإنسـاني أيضـاً، ومـا وظيفـة العـالم في المجـال الطبيعـي أو الاجتماعي إلاّ السعي لاكتشاف هذه القوانين الأزلية حتى يتسنى ضمان التوافق

---

(1) أبو عيدة، د. محمد، مصدر سابق، ص142

(2) ملاك، د. وسام، مصدر سابق، ص97.

والانسجام بين هذه القوانين والنشاط الإنساني في جميع صوره وأشكاله [1]. وهـذه القـوانين التـي تحكـم النشـاط الإنسـاني بمـا فيهـا النشـاط الاقتصـادي تسـتند إلى مبدأين[2]:

1- **مبـدأ المنفعـة الشخصـية:** التـي تنطـوي عـلى أن كـل فـرد يهتـدي في سـلوكه الاقتصادي بما يحقق من منفعة شخصية، إذ أنها الحافز الذي يـدفع أفـراد المجتمـع إلى النشاط الاقتصادي في مجالاتـه المختلفـة. فقـد ذكـر الفيلسـوف "جـون سـتيوارت مـل" (1806- 1873م) الذي يُعتبر أحد أعمدة مذهب المنفعة بعد "جيرمي بنتام" ذكـر بعـد أن بُنيَ أفكاره على المذهب الحسي: انـه ينبغـي علينـا أن نرغـب في اللـذة « فـالضرورة السيكولوجية تقول ان كل واحد منا يعمل بالطريقة التي يعتقد أنها تجلب له أكبر قدر من اللذة. تلك هي الحقيقة الجوهرية للطبيعـة البشريـة: إنهـا الأنانيـة » [3]، هـذا هـو المذهب الحسي المتعارف، غير أن "مل" يستدرك ذلك فيقول « ليست اللذة راجعة كلهـا إلى اللذة الجسمية وكميتهـا، كـما اعتقـد بنتـام، وإنمـا هنـاك لـذات تابعـة للكيفيـة أى لاعتبارات معنوية، فمما لا شك فيه أن وظائفنا متفاوتة رتبة وقيمة، وأن حياة الوظائف العليا أشرف من حيـاة الوظـائف الـدنيا، يـدل عـلى ذلـك أن مـا مـن إنسـان يـرضى أن يستحيل حيواناً أعجم، اللـهم إلا أفراداً جد قليلين. إن الإنسان البائس لخير مـن خنزيـر شبعان، وإن سقراط معذباً لخير من جاهل راض. هذا ما يراه المهذب ويؤثره لنفسـه ».

---

(1) ملاك، د. وسام، مصدر سابق، ص145

(2) المعموري، عبد علي كاظم، مصدر سابق، ص286.

(3) مل، جون ستيوارت، أسس اللبرالية السياسية، ترجمة: م. د. إمام عبـد الفتـاح و م. د. ميشـيل متيـاس، مكتبة مدبولي- القاهرة، 1996م، ص18.

ويتابع "مل": وهو كذلك يؤثر المنفعة العامة على منفعته الخاصة، إذ أن المنفعة تقتضي الفاعل الحكيم أن يعمل للآخرين كما يحب أن يعملوا له، وهذا الإيثار شرط الحياة الاجتماعية التي هي شرط المنفعة الشخصية [1].

2- **مبدأ المنافسة:** ينطوي على أن كل فرد يسعى لتحقيق منافعه الشخصية، ولكنه حين يفعل ذلك يدخل في تنافس مع بقية أفراد المجتمع، فيحد ذلك من انطلاقة كل فرد في تحقيق منافعه. يقول "مل" بهذا الخصوص «إن الأساس الثابت للمنفعة هو الشعور الاجتماعي للانسانية: الرغبة في أن نتحد مع اخواننا البشر»، إن الإنسان بطبيعته كائن اجتماعي تعني أنه لا يمكن اعتبار المجتمع تجمّع من الأفراد تدفع إليه دوافع ذاتية فقط، وإنما هي تضمن نظرة عضوية للمجتمع[2].

ولكن حين يسعى أحد الأفراد في المجتمع لتحقيق منافعه الخاصة، فهو بذلك يدخل في منافسة مع أقرانه من أعضاء المجتمع، وهنا تظهر مبدأ المنافسة بين الأفراد.

بدأ الطبيعيون تعريفهم للثروة باستبعاد فكرة المعدن النفيس، فالنقود ليست إلاّ ثروة عقيمة، لذلك نجد أن النشاط الوحيد القادر على خلق "الناتج الصافي" هي الزراعة وما عداها لا يعطي ناتجاً صافياً ويُعتبر من قبيل الحرف العقيمة، والسبب في ذلك من وجهة نظر الطبيعيين هي أن الزراعة هبة من الطبيعة

---

(1) كرم، يوسف، تاريخ الفلسفة الحديثة، دار المعارف- مصر، 1949م، ص330.

(2) مل، جون ستيوارت، مصدر سابق، ص22.

ويؤدي الجهد المبذول من قبل الإنسان إلى نشوء قيمة جديدة لم تكن موجودة من قبل وهي "الناتج الصافي" [1].

إن جل أفكار المدرسة الفيزيزقراطية تقوم على عقيدتين [2]:

1- الاعتقاد بوجود نسق جوهري في المجتمعات الإنسانية وهي النسق الطبيعي، فبحسب هذا المعتقد لا فائدة من تبني ضوابط مصطنعة وتخيل قوانين مفتعلة ولم يبقى أمامنا أي مجال إلاّ أن نعمل بما تمليه علينا الطبيعة، علينا أن نعمل بمبدأ (دعه يعمل).

2- عدّ الزراعة هي الأصل والنواة وتفضيلها على التجارة والصناعة، فالأرض هي الطبيعة وهي مصدر كل الثروات، وهي وحدها القادرة على إعطاء "ناتج صافي"، لذلك تعد طبقة المزارعين هي الطبقة الوحيدة المنتجة، أما الطبقات الأخرى فهي طبقات عقيمة.

ان مفهوم "الناتج الصافي" عند الطبيعيين يعني أن « الثروة كلها تنشأ في الزراعة ولا ينشأ شيء منها في الصناعة والتجارة أو حرفة أخرى » [3]. فالتجار بوجه خاص يشترون ويبيعون الناتج نفسه قبل الشراء وبعد البيع دون أن يُضاف إليه شيء خلال ذلك.

بعد أن بيّن الطبيعيون بأن الزراعة هي النشاط الوحيد القادر على خلق "الناتج الصافي"، تعرضوا لكيفية توزيع هذا الناتج بين طبقات المجتمع فقد

(1) الببلاوى، د. حازم، مصدر سابق، ص46.
(2) المعموري، عبد علي كاظم، مصدر سابق، ص286.
(3) جالبريت، جون كينيث، مصدر سابق، ص65.

بيّن "كيناي" في كتابه (الجدول الاقتصادي) كيفية ذلك، وقد تأثر في توزيعه بمهنته كطبيب لذلك وضع "الجدول الاقتصادي" على نموذج (الدورة الدموية) ووظائف الأعضاء التي اكتشفها (ويليام هارفي)، حيث تصور "كيناي" بأن الاقتصاد جسم ضخم تدور فيه الثروات والسلع بين طبقة وأخرى، وكل طبقة أسوة بأعضاء الجسم البشري، لها وظيفة أساسية وضروية في حياة الجسم بأكمله حتى ما يستمر على قيد الحياة [1]. وقد قسم "كيناي" المجتع إلى ثلاثة طبقات [2]:

1. الطبقة المنتجة: وتشمل العمال الزراعيين الذين يقومون على خلق "الناتج الصافي" وهي الزراعة.
2. طبقة الملاك العقاريين: وتشمل على الأفراد الذين يملكون الأرض الزراعية.
3. الطبقة العقيمة: وتشمل جموع الصّناع والتُجار وأصحاب المهن غير الزراعية.

يجري "كيناي" عملية توزيع "الناتج الصافي" على هذه الطبقات الثلاثة بإفتراض أن الانتاج الزراعي الكلي يساوي (خمسة مليارات) فرنك فرنسي منها (ملياران) فقط هو الفائض "المنتج الصافي". وبذلك يكون التوزيع على [3]:

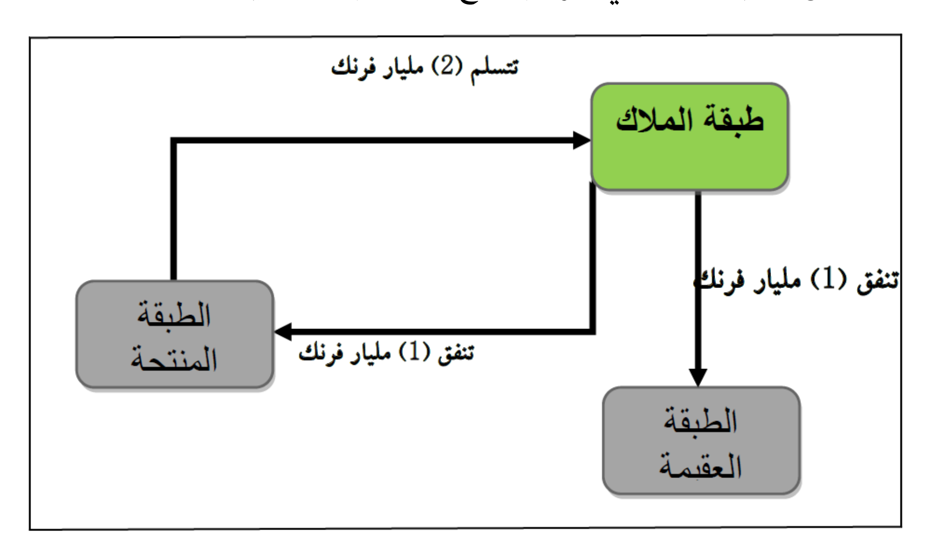
(1) ملاك، د. وسام، مصدر سابق، ص98.

(2) الببلاوى، د. حازم، مصدر سابق، ص47.

(3) المعموري، عبد علي كاظم، مصدر سابق، ص295- 296.

طبقة ملاك الأرض

- تتسلم (مليارين) كبدل إيجار عن أراضيه.
- تنفق (مليار) فرنك في شراء بضائع زراعية من الطبقة المنتجة.
- تنفق (مليار) فرنك في شراء بضائع من الطبقة العقيمة.



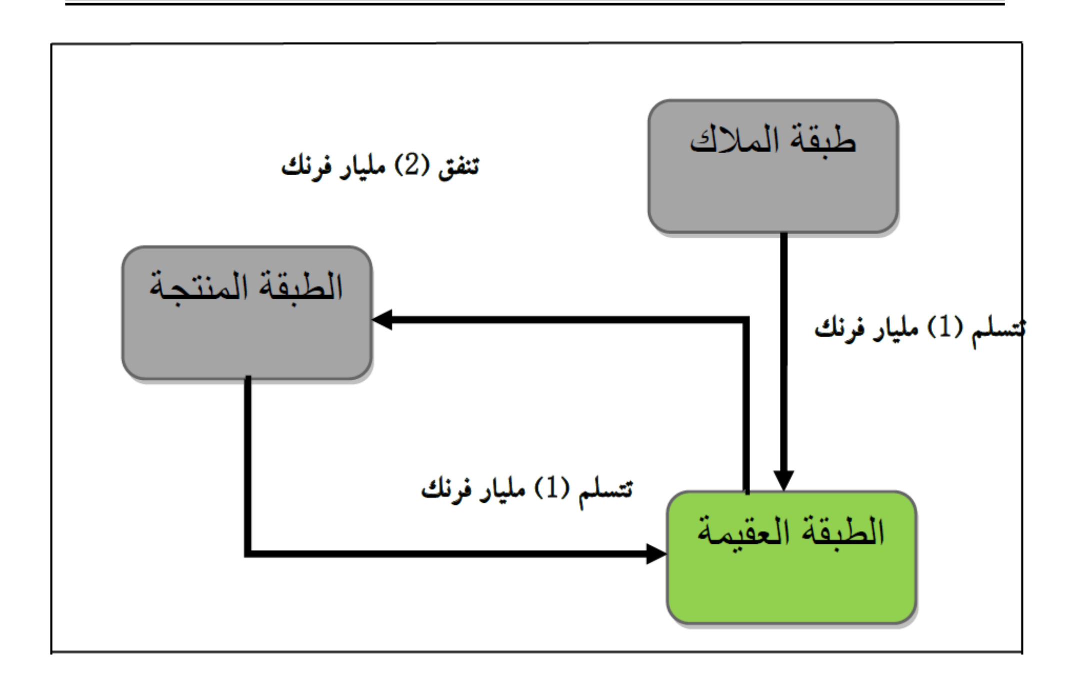
شكل (1)

(شكل عملية توزيع الناتج الصافي عند طبقة ملاك الأرض)

المصدر: الشكل (ا) من تصميم الباحث.

الطبقة العقيمة

- تتسلم (مليار) فرنك من طبقة الملاك لقاء بيع بضائع لها.
- تتسلم (مليار) فرنك من الطبقة المنتجة لقاء بيع بضائع وأدوات لها.
- تنفق هذين (المليارين) في شراء سلع زراعية من الطبقة المنتجة.



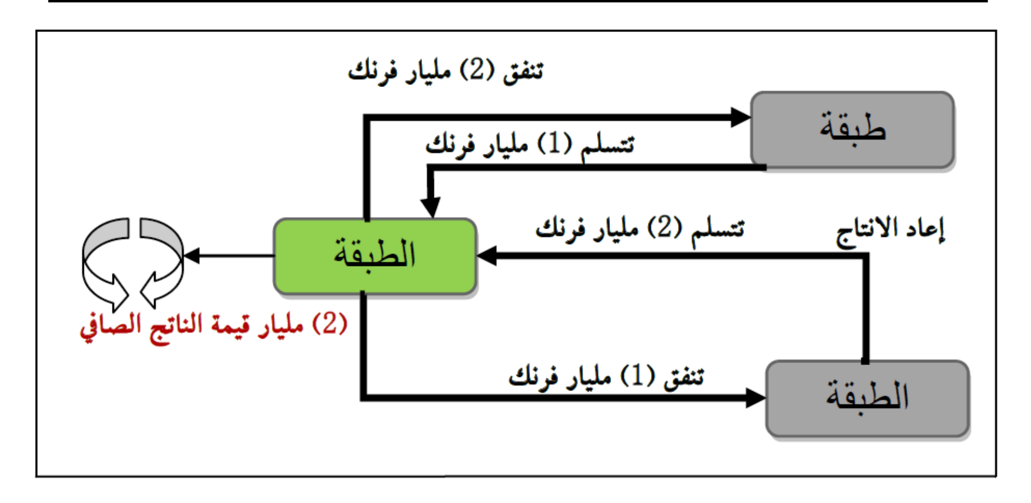
شكل (2)

(شكل عملية توزيع الناتج الصافي عند الطبقة العقيمة)

المصدر: الشكل (2) من تصميم الباحث.

الطبقة المنتجة

- تنفق (مليارين) كبدل ايجار إلى طبقة ملاك الأرض.
- تنفق (ملياراً) لقاء شراء سلع صناعية من الطبقة العقيمة.
- تتسلم (مليار) فرنك من طبقة ملاك الأرض لقاء شرائها سلع زراعية.
- تتسلم (مليارين) فرنك من الطبقة العقيمة لقاء شراء سلع زراعية.
- تبقى (ملياري) فرنك فرنسي لإعادة الانتاج في القطاع الزراعي.



شكل (3)

(شكل عملية توزيع الناتج الصافي عند الطبقة المنتجة)

المصدر: الشكل (3) من تصميم الباحث.

يتضح من هـذا التوزيـع أن جميـع الـدخل المتولـد يـوؤل إلى طبقـة المـزارعين (الطبقة المنتجة)، وهكذا تبدأ دورة الانتاج والدخل في هـذه الطبقـة وتنتهـي بهـا، كما أن هذه الدورة كفيلة من وجهة نظر المدرسة الطبيعية بالابتعاد عـن الأزمـات الاقتصادية، وفي ذلك نرى أن "شومبيتر" يقول « ان تتبع الجدول الاقتصادي للإنفاق والانتاج في الجسم الاقتصادي سلط الأضواء على أهمية التدفقات النقديـة ودورهـا في ضمان التناسب القطاعي وتحقيق التوظيف الكامل للموارد الاقتصـادية. وعليـه فالاكتناز لا بد وأن يخل بالتدفق النقدي بين الطبقات العقيمة مما يؤدي إلى انتفاء التوازن ومن ثم إلى الأزمات الاقتصادية»[1].

(1) أبو عيدة، د. محمد، مصدر سابق، ص169.

ترتب على نظرة "الفيزيوقراطيون" إلى الزراعة كونها النشاط الوحيد القادر على خلق "الناتج الصافي"، أن نادوا بأن تقتصر الدولة على فرض ضريبة مفردة على ما نتجه المزارعون (الطبقة المنتجة) من ناتج صاف، حيث افترضوا على أنه لو فرضت الدولة الضريبة على الصناع والتجار فإنهم سوف ينقلون عبئها إلى الزراع عن طريق رفع أسعار المنتجات التي يبيعونها بمقدار هذه الضريبة، وبالمثل فلو فرضت الدولة الضريبة على ملاك الأراضي فإنهم أيضاً سيقومون بنقل عبئها إلى المزارعين، وذلك عن طريق رفع العائد الذي يتقاضونه منهم مقابل تأجير الأرض الزراعية إليهم [1]. وبناء على ذلك من الأفضل حسب وجهة "الطبيعيين" بأن توفر الدولة جهدها في أن يخضع الزراع وحدهم لضريبة مفردة على قيمة "الناتج الصافي".

وقد قدرت المدرسة "الفيزيوقراطية" هذه الضريبة المفردة على "النتاتج الصافي" بـ (30%) من مجموع الناتج والتي سيؤدي إلى تحسين الزراعة أو المصادر الطبيعية بصورة عامة، وبهذا فإن حصيلة الضريبة لن تزداد بفعل التغيير في سعرها، بل كحصيلة نتيجة زيادة حجم الدخل أو "الناتج الصافي" [2]، ومن ثم فإن هذه الضريبة ستكون كافية لتحقيق التوازن المالي وتفادي زيادة الأسعار أو التضخم في البلد التي قد تحدثها الضرائب المتعدد، ومن ثم الابتعاد عن الأزمات الاقتصادية [3].

(1) عمر، د. حسين، مصدر سابق، ص185.

(2) المعموري، عبد علي كاظم، مصدر سابق، ص298.

(3) أبو عيدة، د. محمد، مصدر سابق، ص163.

المبحث الرابع

المدرسة الكلاسيكية وآلية النظام الطبيعي في تصحيح الأزمات الاقتصادية

من أهم مراحل تطور الفكر الاقتصادي ظهور المدرسة الكلاسيكية في أعقاب مدرستي التجاريين والطبيعيين، ذلك لأن هذه المرحلة كانت قد اتسمت بالتطور الكبير في حياة المجتمع الأوربي في مختلف نواحيها الفكرية والعلمية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وبالتحول بعيد المدى من الرأسمالية التجارية التي كانت السمة البارزة لعصر التجاريين إلى الرأسمالية الصناعية التي لاحت بوادرها مع بداية عصر الكلاسيك في منتصف القرن الثامن عشر.

وفي غمرة هذا التطور الفكري والاقتصادي خرجت إلى حيز الوجود أهم مدرسة في تاريخ الفكر الاقتصادي، ألا وهي المدرسة الكلاسيكية الإنجليزية التي شارك في تأسيسها كل من سميث ومالتس وريكاردو، فوضع "آدم سميث" الملامح الرئيسية لفكر اقتصادي جديد متاثراً بآراء الطبيعيين، بينما أسهم "توماس مالتس" في إبراز بعض جوانب الفكر الكلاسيكي الذي أخذ عنه نظريته التشاؤمية في السكان، أما "دايفيد ريكاردو" فقد أعطى دفعة قوية للفكر الكلاسيكي من خلال معالجته لنظرية التوزيع [1].

آدم سميث وآلية النظام الطبيعي

ولد "آدم سميث" عام (1723م) في مدينة "كيركالدي" في اسكتلندا، اكمل دراسته الجامعية في جامعة أكسفورد واصبح تدريسياً في قسم الفلسفة، ثم عاد

---

(1) عمر، د. حسين، مصدر سابق، ص218.

إلى جامعة "جلاسجو" حيث كان أستاذاً لعلم المنطق، ثم الفلسفة الأخلاقية، وهنا نشر في عام (1759م) أول كتبه في الفلسفة "نظرية المشاعر الاخلاقية" (The Theory of Moral Sentiments) وفيها ضمن أفكاره الأولى فيما يخص الفرد والمصلحة الذاتية وانسجامها مع المصلحة العامة، وايمانه المطلق بالحرية الفردية [(1)]. وفي عام (1776م) أصدر كتابه "بحث في أسباب ثروة الأمم" (The Wealth of Nations) الذي استمر يعمل فيه عشر سنوات [(2)].

اعتقد "سميث" في وجود نظام طبيعي في القول بأن هذا النظام من شأنه أن يحقق التوافق والإنسجام بين المصالح الخاصة للأفراد والمصلحة العامة، وهذا الاعتقاد بحد ذاته حافظ على النظام الاقتصادي من أي تأزمات أو اشكالات لأنه يمثل حالة توازن في التطلعات والمصالح لكل طبقات المجتمع، فقد تطلّع "سميث" إلى حقل الفيزياء الجديدة الذي وضعه السير "إسحاق نيوتن" من أجل صياغة نظرياته المتعلقة بطرق عمل السوق. حيث أعلن "نيوتن" أنه « يُحتمل أن تعتمد كل ظواهر الطبيعة على قوىً معينة تتحرك بموجبها جزئيات الأجسام، ولأسباب لا تزال مجهولة حتى الآن، كل منها نحو الآخر، وتتلاصق بأشكالٍ منتظمة، أو أنها تتنافر ويبتعد بعضها عن بعض » [(3)].

---

(1) لمزيد من التفاصيل حول نظريتهُ في المشاعر الأخلاقية أنظر: Adam،Smith ، **The Theory of Moral Sentiments**،Metalibri، Brasil- Sao Paulo، 2006.

(2) جالبريت، جون كينيث، مصدر سابق، ص74.

(3) رفكين، جيريمي، الثورة الصناعية الثالثة، ترجمة: سعيد الحسنية، الدار العربية للعلوم ناشرون- بيروت، بدون تاريخ النشر، ص246.

يرى "سميث" بأن الدافع الشخصي للفرد هو أكبر ضمان للصالح العام، فالدافع الشخصي هو مجرد وسيلة أو أداة، والصالح العام هو دائماً الغاية والهدف. وهناك عبارتان مشهورتان لـ "أدم سميث" في هذا الصدد يقول في الأولى « نحن لا ننتظر غداءنا من طيب خاطر القصاب، وصانع الجعة، أو الخباز، بل من اهتمامهم بمصالحهم الخاصة. ونحن عندما نتوجه إلى الآخرين لا نخاطب إنسانيتهم بل أنانيتهم، ولا نتكلم إليهم عن احتياجاتنا الخاصة بل عن منافعهم » [1]. وهكذا فإن النظام الإقتصادي عند "سميث" يقوم على النظام الطبيعى الذى تحكمه تلك الغرائز الشخصية، فكل شيء على ما يرام طالما كان هناك قبول وقناعة ورضا بين أطراف النشاط الاقتصادي، وبذلك نرى أن "هارولد لاسكى" يمدح "آدم سميث" عندما يقول « إنه يسعى لأن يدخل النظام على الفوضى، وأن يجعل مبادئ الحصول على الثروة واضحة للرجل المتعلم»[2]. أما العبارة الأخرى الشهيرة فإنه يقول فيها عن الفرد وهو يسعى لتحقيق مصالحه الشخصية بأنه « تقوده يد خفية نحو تحقيق غاية لم تكن جزءا من مقصده... وانا لم اعرف أبدا أن خيرا كثيرا تحقق على أيدي من يسعون إلى الخير العام. فذلك في الحقيقة تصنع ليس شائعا بين التجار، ولا يحتاج إثناؤهم عنه سوى إلى استخدام كلمات قليلة للغاية » [3]. فمفهوم "اليد الخفية" هي الوسيلة التي تدار بها السوق من خلال العرض والطلب ولا تحتاج إلى تدخل حكومي من أجل الوصول إلى مراحل التوازن الداخلي في السوق، فإن آلية

(1) سميث، آدم، بحث في أسباب وطبيعة ثروة الأمم، ج1، ترجمة: حسني زينه، معهد الدراسات الاستراتيجية- بيروت، 2007م، ص25.

(2) لاسكى، هارولد، مصدر سابق، ص127.

(3) جالبريث، جون كينيث، مصدر سابق، ص77.

النظام الطبيعي هذه كفيلة بـأن تـنظم نفسـها دون الحاجـة لأي تـدخل خـارجي، لذلك يرى "سميث" بأنه « يجب على الدولة أن تمتنع عن التـدخل في هـذا النظـام وتتركه يعمل حراً. فإن اي تدخل من قبل الدولة في سير هذا النظـام قـد يـؤدي إلى الإخلال به وبالنتائج التي تتولد عنه » [1].

فطالما أن الأفراد هم أقـدر عـلى التعـرف عـلى مصـالحهم الخاصـة، وطالمـا أن النظام الطبيعي يؤدي إلى التنسيق بين المصلحة الخاصة والعامة، فالنتيجة المنطقية لذلك هو عدم تدخل الدولة، كون أن الدولة تتصـف بـالإسراف والتبـذير. فالدولـة ضرورية من وجهة نظر "سميث" ولكنها فيما جـاوز الحـدود الطبيعيـة تمثـل ضرراً وخطراً على آلية عمل السوق وضرراً بمبدأ المنافسة. ولهـذا السـبب يـرى "سـميث" بأن أي نظام اقتصادي لا يرفع شعار الحرية وعدم تدخل الدولة لا بد أن يؤدي إلى الانتقاص من إمكانية المجتمع للنمو والتطور والرفاهية [2]. وتكمن وظيفـة الدولـة على القدر الممكن للـدفاع في الخـارج، وتحقيـق الأمـن في الـداخل وتـوفير القضـاء العادل، وإقامة بعض المشروعات التي يعجز الأفراد عن القيام بها، وفيما عدا ذلك، فاليد الخفية أكفأ في تحقيق المصـلحة العامـة وإعـادة التـوازن للسـوق، ومـن ثـم الابتعاد عن الأزمات الاقتصادية [3].

---

(1) وزنه، كامل، آدم سميث (قراءة في اقتصاد السوق)، معهد الدراسات الاستراتيجية- بيروت، بدون تـاريخ النشر، ص37.

(2) أبو عيدة، د. محمد، مصدر سابق، ص206.

(3) البيلاوى، د. حازم، مصدر سابق، ص58.

وعلى طرفي نقيض مـن التجـاريين الـذين رأوا في التجـارة الخارجيـة مصـدراً لكـل ثـروة، والفيزيـوقراطيين الـذين رأوا مصـدر كـل ثـروة في الزراعـة وأدانـوا الصناعات، يقف مصدر الثروة عند "آدم سميث" على الجهد المبذول في العمـل. فقيمة أي شيء يمتلكه الإنسان تقاس في نهاية الأمر بكمية العمل التي يمكن أن يبادل بها، وأن زيادة الثروة تتوقف على زيادة إنتاجية العمل، وأن هذه الزيادة في إنتاجية العمل تتوقف بدورها عـلى تقسـيم العمـل والتخصـص في عمليـات الانتاج، وبذلك يعلن "سميث" في الكلمات الافتتاحية لكتابه (ثروة الأمـم) « إن العمل السنوي لكل أمة هو رأس المـال (الرصـيد fund) الـذي يمـدُّها أصـلاً بمـا تستهلكه هذه الأمة سنوياً من ضروريات الحياة وكمالياتها، والتي تتكـون دائمـاً إما من النتاج المباشر لهذا العمل، أو مما يشترى بهذا النتاج من أمـم أخـرى ». و«السـعر الحقيقـي لكـل شيء، أي الكلفـة الحقيقيـة لكـل شيء بالنسـبة إلى الشخص الذي يبتغي احتيازه، إنما هو الجهد والعناء المبذول لاحتيازه ». « ومن الطبيعي أن يستحق ما ينتج عادة في يومي عمـل أو سـاعتي عمـل ضـعف مـا ينتج عادة في يوم عمل أو ساعة عمـل ». أمـا بخصـوص تقسـيم العمـل يقـول "سميث" « يبـدو أن أعظـم تطـور لقـوى العمـل الإنتاجيـة، والقسـط الأكـبر مـن البراعة والمهارة، وسداد الرأي الذي تسير عـلى هديـه، أو تسـخّر في أي مكـان، قـد تأتي عن تقسيم العمل ». والمثال الذي أورده "سميث" حـول تقسـيم العمـل كـان في مصنع الدبابيس، والذي بيّن من خلالها بأن مصدر الزيادة المذهلة في الإنتاجيـة تكمن في التخصصـية الحاصـلة ضـمن المشروع، وبـيّن كيـف أن تقسـيم العمـل في

هذا المصنع يؤدي إلى زيادة كمية إنتاجية الدبابيس يومياً بحدود (240) ضعفاً مقابل أن يقوم عامل واحد بجميع الأعمال [1].

وبناءً على ذلك يمكن القول بأن "آدم سميث" كان مؤمناً بالفلسفة الطبيعية ومن أبرز أنصارها، لذلك اعتقد بوجود نظام طبيعي وقوانين طبيعية يمكن بواسطتها تفسير الظواهر الاقتصادية، كما يمكن بواسطتها معرفة حدوث هذه الظواهر أو توقع حدوثها، وهذا النظام يعمل تلقائياً كما أنه يولد نتائج مفيدة للفرد والمجتمع، واعتقد "سميث" بأن المنافسة في الأسواق واليد الخفية قادرتان على تحقيق التوازن والمصلحة العامة، ومن ثم الابتعاد عن الأزمات الاقتصادية التي هي نتيجة للقوانين الوضعية، وأن هناك حالات للكساد والرواج الاقتصادي ولكن القانون الطبيعي كفيل بتعديل المسار الصحيح للظاهرة الاقتصادية، لا بل أن هذه الحالات طبيعية وهي جزء من النظام، لكن لا تدوم إلاّ لفترة قصيرة ويعود التوازن لذلك النظام الطبيعي وهو الضمان لتجنب أي أزمات حادة في النشاط الاقتصادي.

مالتوس ونظريته حول السكان

يعتبر القس الانجليزي "توماس روبرت مالتس" (1766- 1834م) أحد أعمدة الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، وترجع شهرته إلى نظريتهُ في السكان التي أورده في كتابه (بحث في مبادئ السكان) عام 1798م، ثم أعاد نشر هذا المؤلف بعد عديد من التعديلات عام 1803م [2]. فأوضح أن ثمة قانوناً طبيعياً محتوماً يحول دون التزايد اللامحدود للسعادة، حينما لا تواجه تزايد السكان أية عقبة

(1) سميث، آدم، مصدر سابق، ص5- 71.

(2) الببلاوى، د. حازم، مصدر سابق، ص72.

فإنهم يتضاعفون كل خمسة وعشرين عاماً وينمون من حقبة إلى أخرى طبقاً لمتوالية هندسية، وفي نفس الوقت فإن وسائل المعاش لا يمكن في الفترات نفسها أن تتزايد بأسرع من متوالية حسابية [1]. فقد كتب "مالتس" « بأخذ تعداد سكان العالم ضمن أي رقم، ألف مليون، على سبيل المثال، سيتزايد النوع البشري بمعدل- 1، 2، 4، 8، 16، 32، 64، 128، 256، 512 إلخ. والموارد حسب التالي- 1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10 الخ. في قرنين وربع من الزمن، ستكون نسبة تعداد السكان أمام موارد العيش: 512 لـ 10، وفي ثلاثة قرون: 4096 لـ 13، وفي ألفي سنة سيكون الفارق غير قابل للحساب، على الرغم من أن الإنتاج في ذلك الوقت سيكون قد ارتفع بدرجة كبيرة » [2].

أضاف "مالتس" أن هذا الخلل في التوازن الاقتصادي تجري معالجته على طريقتين: الأولى: موانع إيجابية قامعة تؤدي إلى إنقاص عدد البشر كلما ازداد مثل: الحروب والمجاعات والأوبئة والأمراض، ومن هذه الزاوية فإننا لا نستطيع أن ندين الحروب والمجاعات طالما أنها عوامل طبيعية وضرورية لإعادة التوازن بين السكان وبين الموارد الغذائية. والثانية: موانع وقائية تحول دون زيادة عدد السكان، وتتمثل في الأساليب المختلفة لتحديد النسل كالتعقيم والتعفف وتأخير الزواج وتنظيم الإنجاب [3].

---

(1) برهييه، اميل، تاريخ الفلسفة (القرن التاسع عشر)، ج6، ترجمة: جورج طرابيشي، دار الطليعة للطباعة والنشر- بيروت، 1985م، ص128.

(2) مالتوس، توماس، نظرية السكان (مبحث في مبدأ السكان وتأثيره في مستقبل تطور المجتمع)، ترجمة: فادي الطويل، دار الفرقد- دمشق، 2016م، ص28- 29.

(3) المصدر نفسه، ص45، 75.

جاء أهتمام "مالتس" بالأزمات الاقتصادية على خلفية الأزمـة الاقتصـادية التـي طالت الاقتصاد البريطاني عام (1817م)، إذ توافر جدل بـين مفكـري ذلكـم الـعصر حول مسببات وأسس معالجة الأزمة، وينطلق تحليـل "مـالتس" للأزمـة مـن فكـرة نقص الاستهلاك بسبب وجود طبقتين في النظام الرأسمالي، هما الطبقـة الرأسـمالية التي تتسم بالإدخار، والطبقـة العاملـة التـي هـي طبقـة إسـتهلاكية بأمتيـاز. لكـن ضعف دخول طبقة العمال لا تتيح فرصة للتخلص من المنتجات في الأسـواق والتـي تتزايد على وقع التراكم الرأسمالي المتزايد [1]. ويسمى هذا الـنقص في الاسـتهلاك بــ (نقص الطلب الفعـال) الـذي يـؤدي إلى ظهـور الأزمـات الاقتصـادية مثـل البطالـة والركود، وهو ما تأثر لاحقاً الاقتصادي البريطـاني المعـروف "جـون مينـارد كينـز" في ابتداعه لنظرية (الطلب الكلي الفعال).

قام "مالتس" برفض قانون (ساي) الذي ينص بـأن « كـل عـرض يخلـق الطلـب المساوي له »، وأكد بأن العرض يخلق الطلب في الانتاج الزراعـي، حيـث إن زيـادة هذا الانتـاج تسـمح بزيـادة سـكانية مترادفـة وبـذلك يرتفـع الطلـب عـلى السـلع الغذائية. بينما الانتاج الصناعي لا يتميز بهذه الخاصية بسبب أن السلع المصنعة لا تستهلك من قبل الغالبية العظمى من الأفراد وبالتالي فإن [2]:

1- زيادة الانتاج الصناعي لا يؤدي إلى زيادة مماثلة في الطلب.
2- يقابل هذه الزيادة في الانتاج الصـناعي قصـور في الطلـب الفعـال، ويـؤدي ذلك إلى ظهور الأزمات الاقتصادية مثل البطالة.

---

(1) المعموري، عبد علي كاظم، مصدر سابق، ص344.
(2) مالتوس، توماس، مصدر سابق، ص185- 198.

وبذلك كان "مالتس" من الأوائل الذين أعطوا سنداً نظرياً للأزمات الاقتصادية، فقد بيّن الاقتصادي الأمريكي (جون كينيث جالبريت) بأنه لأول مرة في النظرية الاقتصادية الإنجليزية كان هناك « تسليم بإمكانية حدوث أزمات ناشئة عن أسباب كامنة في صميم النظام الرأسمالي » [1]، وذلك من خلال ما لاحظه "مالتس" من أنه ليس من الضروري أن يكون الطلب الإجمالي مساوياً للعرض الإجمالي، إذا كان هناك نقص في الاستهلاك وزيادة في الادخار لم يعوضها طلب على السلع الاستثمارية، ففي هذه الحالة يكون الطلب الإجمالي أقل من العرض الإجمالي، وهذا ما يؤدي إلى ظاهرة الركود الاقتصادي والبطالة، وهو بذلك مهد الطريق للاقتصادي "جون مينار كينز" في تقديم الحلول لأزمة الكساد الكبير كما ذكرنا سابقاً.

ديفيد ريكاردو

ولد "ديفيد ريكاردو" في لندن عام (1772م) من أب يهودي هولندي الأصل، وفي تنشئته الأولى تلقى بعض التعليم التجاري وأهتم بالمسائل المالية منذ حداثته، وعندما بلغ الرابعة عشرة من العمر بدأ تعرفه بأعمال السمسرة في بورصة الأوراق المالية. شكل زواج "ريكاردو" من سيدة مسيحية ومن ثم اعتناقه لديانتها غضب واستياء والده، وكان هذا إيذاناً بالبداية الحقيقية لشهرته، إذ أسس شركة خاصة به وأصبح من كبار أصحاب الملايين وهو بحدود (35) سنة من عمره [2]. ومنذ عام (1799م) توجه اهتمام "ريكارد" بالدراسات الاقتصادية وذلك من خلال مطالعته لكتاب "آدم سميث" (ثروة الأمم)، ومن

(1) جالبريت، جون كينيث، مصدر سابق، ص94.

(2) المعموري، عبد علي كاظم، مصدر سابق، ص329.

بعد هذا التاريخ كرّس نفسه للاقتصاد السياسي، والذي كان نتاجها نشر أهم مؤلفاته بعنوان (حول مبادئ الاقتصاد السياسي وفرض الضرائب) في عام 1817م [1].

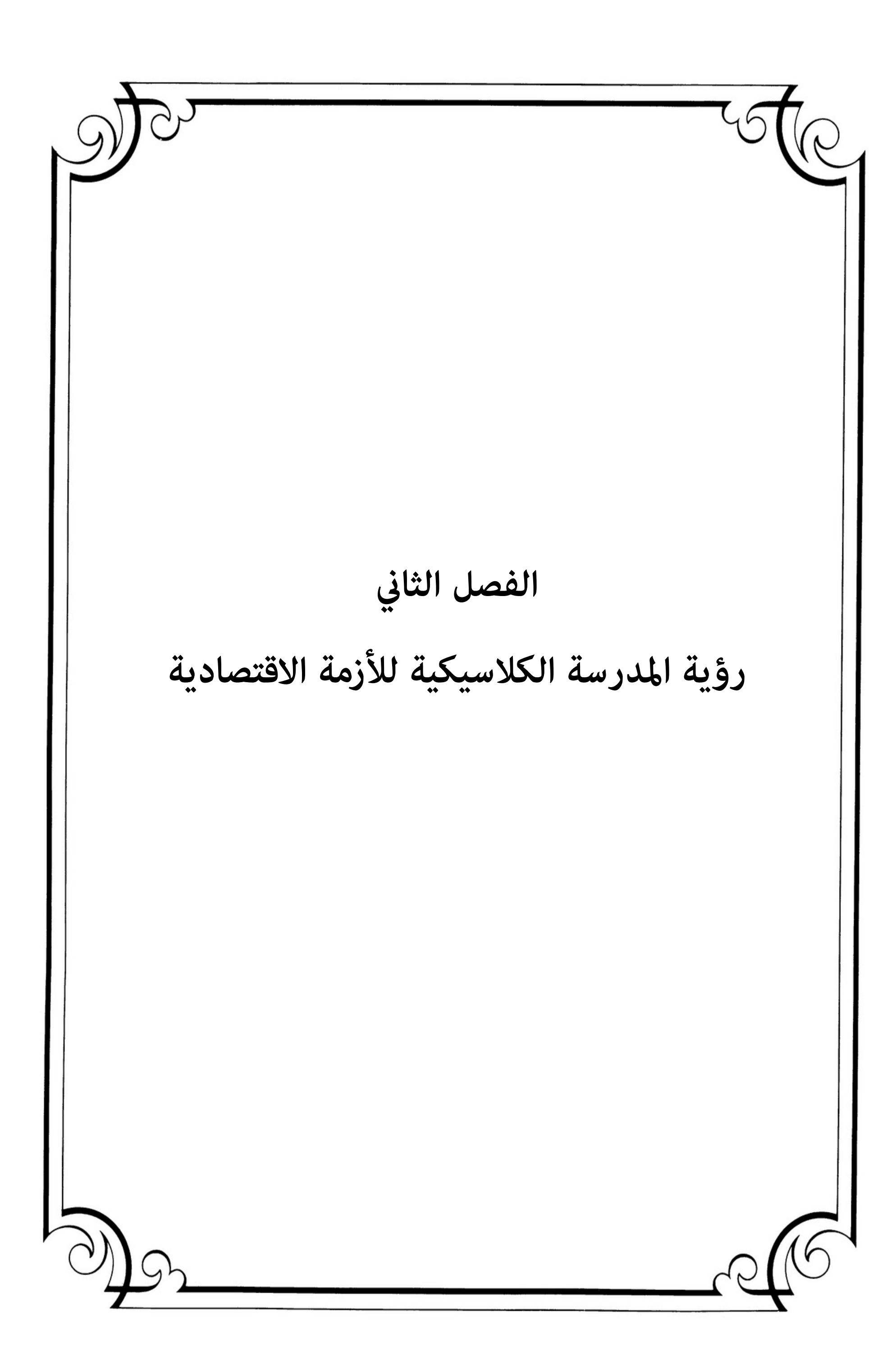
يكاد يتفق جميع الكتّاب الاقتصاديين بأنه لا توجد عند "ريكاردو" أية إشارة خاصة بالأزمات الاقتصادية، وقد ثار جدل بينه وبين "مالتس" بهذا الخصوص، فبيّن بأن النظام الاقتصادي - على الرغم من وجود بعض الأسباب العرضية التي تؤدي إلى الإخلال بالتوازن- به من القوة ما يدفعه إلى التوازن من جديد، فقد سماها "ريكاردو" بالزيادة المفاجئة في قنوات التجارة، وأدى ذلك إلى حدوث انخفاض مفاجئ في الطلب على منتجات إحدى الصناعات وتنخفض الأرباح وتسبب البطالة، ومن ثم انخفاض في معدل نمو الاقتصاد، ولذلك نراه يقول « البلد الصناعي الكبير معرّض على نحو خاص لأشياء معاكسة واحتمالات طارئة، يولدها نقل رأس المال من شغل إلى آخر. الطلب على منتج الزراعة ثابت، هو لا يتأثر بالزي أو الهوى أو النزوة. فالغذاء ضروري لاستمرار الحياة، والطلب على الغذاء يجب أن يستمر في كل العصور، وفي كل البلدان. لكن الأمر مختلف مع الصناعات، فالطلب على أية سلعة مصنعة خاصة، يخضع ليس فقط للحاجة، بل لأذواق ونزوات المشترين » [2]. أن هذا الطرح الذي قدمه "ريكاردو" لا يخرج عن نظرية (نقص الطلب الفعال) الذي يمثل الأساس النظري لمعظم التقليديين حول قدرة النظام الاقتصادي على تحقيق التوازن،

---

(1) عمر، د. حسين، مصدر سابق، ص297.

(2) ريكاردو، ديفيد، مبادئ الاقتصاد السياسي، نقله إلى العربية: د. يحيى العريضي و حسام الدين خضور، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع- دمشق، 2015م، ص257.

وهذا ما صاغه الاقتصادي الفرنسي (جان باتست ساي) فيما بعد، إلاّ أن الجدير بالذكر أن "ريكاردو" قد عالج مسألة عدم التوافق بين النمو بالغذاء والنمو السكاني من خلال مسألة الريع التفاضلي في لجوء المزارعين لزراعة الأرض الأقل خصوبة لمواجهة الطلب المتزايد على الغذاء.



الفصل الثاني

رؤية المدرسة الكلاسيكية للأزمة الاقتصادية

توطئة:

عرف الاقتصاد عهداً جديداً بعد أن كان سلوكاً للإنسان في مجال تـدبير العـيش والرزق، فمنذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر، حين ظهـر عـدد مـن المفكـرين الاقتصاديين وخاصة في إنجلترا، الـذين أعطـو النظريـة الاقتصـادية اتجاهـاً جديـداً، وكان في مقدمتهم كل مـن "آدم سـميث" و "ديفيـد ريكـاردو" و"تومـاس مـالتس" الذين قـدموا مـا يعـرف بالنظريـة التقليديـة الإنجليزيـة. احتلـت فكـرة المصـلحة الخاصة للأفراد مكاناً هاماً من تفكير التقليديين الذين يـرون أن الباعـث الشـخصي كفيل بتحقيق نتائج نافعـة للمجتمـع، وهـذه المسـألة امتـداد لطروحـات "نيقـولا مكيافيللي" في الأنانية عـلى مسـتوى الفـرد وعـلى المسـتوى القـومي، وأن المصـلحة العامة كثيراً ما تتحقق على أيدي الأفراد الذين يبحثون عـن مصـالحهم الشخصـية. ولعل نقطة البدء الأساسـية في الفكـر التقليـدي هـي أنهـم اهتمـوا بفكـرة (خلـق الثروة) واختلفوا عن التجاريين الذين كانوا يهدفون إلى إثـراء الدولـة عـلى حسـاب الدول الأخرى، ولم تعد الثروة عند التقليديين هي النقود من ذهب أو فضـة، وإنمـا هي زيادة الانتاج من السلع والخدمات داخل كل دولة، فمن خلال هذه الفرضـية فسّرت المدرسة التقليدية مسألة الأزمات الاقتصادية وكيفية معالجتها [1]، كـما بينـا في المبحث الأول.

أما المبحث الثاني فقد عالج مسألة الأزمـات الاقتصـادية مـن خـلال وجهـة نظـر "جان بابتست ساي" والتي بيّنها في نظريتـه المشـهورة "قـانون سـاي للأسـواق" التـي تقول « أن أية عملية بيـع هـي في نفـس الوقـت عمليـة شراء »، فاسـتناداً إلى هـذه الفرضية بـيّن "سـاي" بـأن السـلعة بمجـرد انتاجهـا فإنهـا تخلـق سـوقاً لسـلع أخـرى تتساوى في قيمتها مع قيمة هذه السلعة المنتجة، وتبعاً لذلك فانه لا يمكن أن يوجـد

(1) الببلاوى، د. حازم، مصدر سابق، ص51- 53.

في النظام الاقتصادي مما يُعتبر إفراطاً عاماً في الانتـاج [1]، والتـي تـؤدي بـدورها إلى خلق أزمة اقتصادية في السوق.

وفي نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين حدث تحول كبـير في الفكـر الاقتصادي الذي تميز بظهور نظرية اقتصادية جديدة تختلف أساسـاً عـن النظريـات الاقتصـادية التقليديـة. وكـان لابتعـاد البـاحثين عـن آراء "سـميث" و "ريكـاردو" و "مالتس" التقليدية أن تطورت أفكار التحليـل الاقتصـادي، وتأكـدت سـيادة النظريـة الحدّية، الأمر الذي كانت له نتائج عميقة عـلى التطـورات التاليـة للفكـر الاقتصـادي جميعه حتى عصرنا الحاضر. وعلى أساس هذا الاخـتلاف العميـق بـين فكـر المدرسـة التقليدية وفكر المدرسة الحدية الجديدة حدث اختلاف أساسي في التحليل والمنهج في تفسير ومعالجة الأزمات الاقتصادية، فقد أعطت نظرية القيمـة التـي تأسسـت عـلى المنفعة الحدية والتي أرتبطت بأسماء كل من "جيفونز" و"منجر" و "فـالراس" الـذين بيّنو بأن قيمة السلع تعتمد على منفعتها[2]، وهذا ما يختص به المبحث الثالث.

أما المبحث الرابع فهي تعـالج رؤيـة "ألفريـد مارشـال" مـن خـلال نظريتـه في الانتظار مبيناً فيه دور معدل الفائدة في زيادة الاستثمار وبالتالي القضاء على الركود الاقتصادي في السوق. كما قدّم "مارشال" فكرة "فائض المستهلك" من خـلال وجهـة نظره في القيمة التي تتحدد عنده بالعرض والطلب معاً، والذي عرف فـيما بعـد بــ (تقاطع مارشال) [3].

---

(1) عمر، د. حسين، مصدر سابق، ص373.

(2) فيتللو، فنشنزو، الفكر الاقتصادي الحديث، ترجمـة: د. محمـد ابـراهيم زيـد، الـدار المصريـة للتـأليف والترجمة- القاهرة، بدون سنة النشر، ص11.

(3) كانتربري، إي. راي، موجز تاريخ علم الاقتصاد (مقاربات جمالية لدراسة العلم الكئيب)، ترجمة: سـمير كريم، المركز القومي للترجمة- القاهرة، 2011م، ص195.

المبحث الأول

الدورات الاقتصادية كمتغير داخلي في النظام الاقتصادي

حوّل "آدم سميث" بؤرة علم الاقتصاد بعيداً عن نظرة المركنتليين في اعتمادها على المعادن النفيسة باعتبارها ثروة، واتجه إلى انتاج السلع والخدمات باعتباره الثروة، إذ إن نمو الانتاج من السلع والخدمات يؤدي إلى زيادة ثروة الأمم ، وكان "سميث" يعني بالثروة التدفق السنوي أو ما نطلق عليه (الناتج المحلي الإجمالي)، فيذكر « إن العمل السنوي لكل أمة هو رأس المال (الرصيد fund) الذي يمدُّها أصلاً بما تستهلكه هذه الأمة سنوياً من ضروريات الحياة وكمالياتها، والتي تتكون دائماً إما من النتاج المباشر لهذا العمل، أو مما يشترى بهذا النتاج من أمم أخرى » [1]، وكان مفتاح نمو الثروة عند "سميث" هو من خلال تقسيم العمل، أي تقسيم أي مهمة معينة إلى عدد من المهام المنفصلة يقوم بأداء كل منها شخص مختلف، وهذا معناه ظهور عدد من المهن المتخصصة وزيادة مهارة كل عامل بسبب تركيزه على القيام بعمل واحد بشكل جيد [2]، ثم أن تقسيم العمل وتعدد الوظائف يؤدي إلى زيادة الدخول ثم الزيادة في الطلب ليقابل العرض، مما يؤدي إلى التخفيف من الأزمات، وقدم مثالاً شهيراً بيّن فيه أنه لو كان هناك عشرة عمال يعملون في مصنع دبابيس، وقاموا بتقسيم العمل بينهم بحيث يشد أحدهم السلك، ويقوم الآخرين بتسويته وشد قوامه، بينما يقوم الثالث بعملية تقطيعه، والرابع يتولى سنّه، والخامس يشكل الجزء الأعلى ليستقيل الرأس، وهكذا يمكن صناعة (48000) دبوس

(1) سميث، آدم، مصدر سابق، ص5.

(2) كانتربري، إي. راي، مصدر سابق، ص84.

يومياً أو بمعدل (4800) دبوس لكل عامل، ولو كان رجل واحد هو الذي سيقوم بجميع الخطوات، فربما تمكن من صناعة دبوس أو دبوسين [1]. ومن هذا التخصص جاءة فكرة الكفاءة الأكبر لمؤسسة ذلك العصر مقترنة بالميل الطبيعي لدى الإنسان إلى « مقايضة شيء ما لقاء شيء آخر والمبادلة به » [2] وقد أرسى هذا التخصص أساس كل أشكال التجارة.

إن تقسيم العمل من وجهة نظر "سميث" يعود في نهاية الأمر بالرفاهية على المجتمع، ويساعد اقتصاد التبادل على توزيع ثمرات زيادة الانتاج على المجتمع، وقد انتهى إلى أهمية الأخذ بسياسة الحرية الاقتصادية، حيث عارض جميع التنظيمات التي تقيد التجارة الخارجية من بقايا تعاليم المدرسة التجارية، التي رأى "سميث" بأنها كانت متحيزة بإجحاف ضد العمال لأنها وضعت الحد الأعلى للأجور بدلاً من أن تضع الحد الأدنى لها التي نادى بها التجاريين حين قالوا « إن الأجور المنخفضة طبيعية وضرورية فهي ضرورية لأن الفقراء لا يعملون إلاّ بسبب الحاجة الماسة، وضروري لكي يدعم توازنا مرضيا للتجارة»[3]، في حين نرى أن "سميث" قد سلّم بأن الأجور المنخفضة إلى حد كبير لا تكون منتجة « فكثيراً ما تدفع أجور مرتفعة للعمال في مشغل معين، بينما العمال في مشغل آخر يجبرون على الاكتفاء بما يسد الرمق. المشغل الأول في حال تقدم، ويشعر لذلك بحاجة مستمرة لأيد جديدة، أما الثاني فهو في حال

(1) سميث، آدم، مصدر سابق، ص12- 13.

(2) المصدر نفسه، ص23

(3) هيملفارب، غيرترود، الطرق إلى الحداثة، ترجمة: د. محمود سيد أحمد، عالم المعرفة- الكويت، 2009م، ص64.

تقهقـر، ووفـرة الأيـدي الزائـدة عـن المطلـوب تتزايـد باسـتمرار » [1]. وكأنمـا أراد "سميث" دحض نظرية "مالتس" اللاحقة عليه التي تقول إن نمو السـكان يـؤدي لا محالة إلى بـؤس ورذيلـة الطبقـات الـدنيا. ويـرى بـأن السـوق الحـرة التـي تـرتبط بتقسيم العمل تسمح للاقتصاد بأن يتسع ويستوعب الأجور العالية وعدد السـكان المتزايد، ولا تجلب معها بؤس الإنسان العامي ورذيلتـه، بـل تجلـب معهـا معيشـة وافرة وأمل مريح في تحسين ظروفه [2].

كما بيّن "سميث" أثر حجم السوق على زيادة الانتاجيـة، حيـث إن تقسـيم العمل يتحدد بحجم السوق، فكلما زاد حجم السوق أمكـن التوسـع في تقسـيم العمل وبالتالي زيادة الانتاجية. حيث يؤدي توسع الأسواق إلى تسـهيل تخصـص العمالة، لأن وجود أعداد أكبر من الناس يستهلكون كميات أكـبر، ويتـيح ظهـور تنظيم أكثر وأكثر للانتاج في دورات انتاج أطول في نطاق نظـام المصـنع، وإحـدى الطرق لتوسيع حجم السوق من وجهة نظر "سميث" هو بإتبـاع التجـارة الحـرة في هذه السلع التي تتمتع فيها الأمم بميزة مطلقـة، « فالشـاي يمكـن انتاجـه في كـل مـن الهنـد وسـيلان باسـتخدام عمالـة أقـل عـما هـو مطلـوب لانتاجـه في المستعمرات الأمريكية، وبالمثل فإن هذه المستعمرات يمكنهـا انتـاج التبـغ بعمالـة أقل عن الهند وسيلان » [3]. يرى "سميث" بأن تقسيم العمل الدولي يجـبر الدولـة على التخصص في انتاج السلع التي تمكنها ظروفها الطبيعية مقارنة بالدول الأخرى من مبادلة ما يفيض عن حاجتهـا للحصـول عـلى سـلع فائضـة عـن حاجـة الـدول

(1) سميث، آدم، مصدر سابق، ص199.

(2) هيملفارب، غيرترود، مصدر سابق، ص66.

(3) كانتربري، إي. راي، مصدر سابق، ص85.

الأخرى التي تجري المتاجرة معها [1]، ولربما تبدو أفكار "سميث" في هذا الخصوص هي التي أوحت "لساي" في ابداع قانونه المعروف (كل ما ينتج يستهلك) وهو قاعدة يعده بعض الاقتصاديين القانون الذي يحافظ على النشاط الاقتصادي من التقلبات والأزمات الحادة.

لقد كان "سميث" يُجسد فكرة حرية التجارة، ويعتقد أن التجارة الخارجية إن هي إلاّ امتداد للتجارة الداخلية، وأن التوسع في نطاق السوق ترتيباً على التوسع في نطاق التجارة بشقيها الداخلية والخارجية مدعاة للتوسع في تقسيم العمل وزيادة في التخصص وتعدد المبادلات [2]. وهذه الفرضية التي قدمها "سميث" جاءت من فرضية أساسية قوامها: أن زيادة ثروة الأمة تتوقف على زيادة انتاجية العمل التي تتوقف بدورها على مدى تقسيم العمل والتخصص، وبالتالي تجلب للإنسان معيشة وافرة وتُحسن ظروفه الاقتصادية ويخلصه من الفقر والأزمات.

مالتوس والخوف من النمو السكاني

استنبط "مالتس" تصويراً لمقولته الشهيرة بأن: الناس يميلون إلى الإزدياد بأعداد تفوق وسائل معيشتهم، وتتضمن هذه المقولة متواليتين، إذا لم يكن هناك حد لعرض الغذاء فإن تعداد أي دولة يمكن أن يتضاعف كل (25) سنة وفقاً لمتوالية هندسية للزيادة، وبالمقابل فإن الزيادة في مواد المعيشة ستكون وفقاً لمتوالية عددية [3]. وهنا يظهر لنا سؤال مهم، ألا وهو: أن الناس عاشوا في

(1) المعموري، عبد علي كاظم، مصدر سابق، ص327.

(2) عمر، د. حسين، مصدر سابق، ص250.

(3) مالتوس، توماس، مصدر سابق، ص28- 29.

المدن بالفعل لعدة قرون، فلماذا لم يحدث الانفجار السكاني أبداً؟. كان لدى "مالتس" إجابة مروعة لهذا السؤال ألا وهي « إذا لم تكن هذه الوسائل كافية، فيبدو أن المجاعة آخر وأخطر مورد لدى الطبيعة. إن قوة السكان أكبر من قدرة الأرض على تزويدهم بأسباب العيش.. ولهذا فإن الموت المبكر يجب بشكل أو آخر أن يصيب الجنس البشري. إن رذائل الجنس البشري [الحروب] عوامل نشيطة وقادرة على إنقاص عدد السكان.. ولكن إذا أخفقو في حرب الإبادة هذه فإن الفصول المليئة بالمرض والأوبئة، والطاعون والكوارث تتقدم في عرض مخيف وتمحو الآلاف وعشرات الآلاف. وإذا كان النجاح قاصراً فسوف تعقب ذلك المجاعة التي لا مفر منها، وبضربة واحدة تهبط بالسكان إلى مستوى الغذاء » [1].

ولكن "مالتس" أعاد التفكير فيما قاله في حلول عام (1803م) عندما نشر مراجعة لمقاله (بحث في مبادئ السكان) الذي نشره سابقاً في عام (1798م)، فقد أقر بإمكانية تنفيذ القيود المقبولة أخلاقياً على السكان من خلال موانع وقائية تحول دون زيادة عدد السكان، وتتمثل في الأساليب المختلفة لتحديد النسل كالتعقيم والتعفف وتأخير الزواج وتنظيم الإنجاب [2].

تصور "مالتس" أن الاقتصاد يتكون من قطاعين اثنين أساسيين أحدهما صناعي والآخر زراعي، وبيّن بأن القطاع الزراعي في حالة توظيف كامل وأن رأس المال الممكن استثماره فيه قد وصل إلى أقصاه، أي أنه لم يعد هناك داخل القطاع الزراعي أية فرصة جديدة للاستثمار المربح، أي أن العائد على رأس

(1) هيلبرونر، روبرت، مصدر سابق، ص101.

(2) مالتوس، توماس، مصدر سابق، ص75- 89.

المال وصل إلى مستواه الصفري، وبالتالي فإن الضمان الوحيد للتقدم الاقتصادي هو الاستثمار في القطاع الصناعي حيث توجد الفرص المربحة. فمن خلال تراكم رأس المال في القطاع الصناعي يمكن تفادي الركود السائد في القطاع الزراعي. ولكن بالمقابل عندما يتباطأ معدل تراكم رأس المال فإن ذلك يؤدي إلى تناقص معدلات الأرباح ويصل بالاقتصاد إلى حالة الركود والسكون[1].

كما تعرض "مالتس" بقوة على نظرية (التخمة أو الجلطة) المتعلقة باحتمال عدم بيع السلع في الأسواق، وبيّن بأنه: إذا كان الفرد الذي يرغب في شراء السلعة ليس لديه ما يبيعه مما يطلبه الآخرون، فإن السلع قد تبقى دون بيع، وبالتالي فإن صاحب المصنع لن يقوم بتعيين عامل إلاّ إذا كان العامل ينتج ما تفوق قيمته (أجر العامل)، أي فائضاً يعادل ربح صاحب العمل. وقد كان القلق يساور "مالتس" بشأن عن من يشتري الفائض، وكان يرى أن طبقة الرأسماليين لكونهم بخلاء لا يهمهم في المقام الأول إلاّ تكديس الثروات، ومن ثم لا يمكن الاعتماد عليهم، كما أن الطبقة الأرستقراطية من ملاك الأراضي لديها رغبة بالإنفاق على الخدم، وهذا الإنفاق من وجهة نظر "مالتس" هو أفضل طريقة للتغلب على الركود الاقتصادي [2]، وكان هذا الموقف من "مالتس" أدى إلى مواجهة كلامية مع الاقتصادي "دايفيد ريكاردو" عبر المراسلات المشهورة والتي كان يلحّ فيها "مالتس" في أن ليس هناك ضمان لانفاق الدخل كله (الوحدة) بالنسبة لمستلمي الأجور، وهو ما يمكن القول عنه الاحساس بالأزمة.

---

(1) مالتوس، توماس، مصدر سابق، ص189- 198

(2) كانتربري، إي. راي، مصدر سابق، ص120- 121.

ريكاردو ومخصص الأجور [*]

يعد "ريكاردو" شأنه شأن معظم المفكرين الرأسماليين القائلين بأن العمل هـو سلعة « مثل كل الأشياء الأخرى التي تُباع وتُشتري، والذي يمكن أن يزداد ويُخفّـض [العرض والطلب عليها] »، وأن الأجر هو ثمن العمل، وأن تحديـده لا يختلـف عـن تحديد أقسام السلع الأخرى في السوق تبعاً لقيمة العمل أو تكلفة العمل المبـذول في انتاجها، لذا يرى "ريكـاردو" بهـذا الخصـوص « إن سـعر العمـل في السـوق هـو السعر الذي يُدفع حقيقة مقابل القيام به. العمل ثمين عندما يكون نادراً، ورخـيص عند [عندما] يتوفر بكثرة. ومهما يختلف سعر العمل في السوق إلا أنه، مثل السلع الأخرى »، ويسمى الأجر المدفوع للعامل نقداً بالأجر الأسمي (السعر الطبيعـي) أو النقدي « الذي تمكّن العمال جنباً إلى جنب من العيش وإدامة بنـي جنسـهم دون زيادة أو نقصان »، فيما يمثل الأجر الحقيقي (سعر السوق) زمـن العمـل الضروري لانتاج وسائل المعيشة للعامل المكافئة للزمن الذي تقاضى عنه أجره الأسمي [1].

ولهذا يرى "ريكاردو" أن الأهمية لا تكمـن في مقـدار المبلـغ المـدفوع للعامـل نقداً، بل في كمية الغـذاء والمـواد المعيشـية الأخـرى الضروريـة لـه ولعائلتـه، فـإذا «تجاوز سعر العمل في السوق سعره الطبيعي يسعد العامل وتزدهـر ظروفـه لأنـه

(*) ظهرت نظرية "مخصص الأجور" لأول مرة على يد الفيلسوف والاقتصـادي البريطـاني (جـون سـتيوارت ميل) المولود في سنة 1806م، من خلال كتابه (مبادئ الاقتصاد السياسي) الذي نشر عام 1848م. هـذه النظرية بنيت على العلاقة بين نمو السكان وفكرة الندرة الاقتصادية لعوائد الأرض. أنظـر: الحسـناوي، د. كريم مهدي، مبادئ علم الاقتصاد، توزيع المكتبة القانونية- بغداد، 2011م، ص224.

(1) ريكاردو، ديفيد، مصدر سابق، ص79- 80.

يغدو بمقدوره أن يحصل على حصة أكبر من ضروريات ومتع الحياة [و] عندما يكون سعر العمل في السوق أقل من السعر الطبيعي يصبح وضع العمال مأساوياً، فالفقر يحرمهم من وسائل الراحة التي تعد ضروريات » [1].

كان "مالتس" هو الذي بدأ هذا الجدل، حيث قام بتحديد أجر الكفاف للعامل على أساس مقادير المواد الغذائية، بمعنى ان أجر العامل هو ما يأكله العامل ويسد رمقه، ولما كانت الزيادة السريعة غير ممكنة في محاصيل المواد الغذائية نظراً لأن عرض الأراضي الخصبة محدودة، ولا يمكن لإنتاج المواد الغذائية أن يساير نمو السكان، ومن ثم فإن أجور العمال ستبدأ في الهبوط إلى ما دون أجر الكفاف، ومن ثم تصبح المجاعة أحد المحددات الإيجابية لنمو السكان[2]. وافق "ريكاردو" وجهة نظر "مالتس" بخصوص ضغوط السكان على الموارد الطبيعية، ومن هذا الاتفاق جاءت نظريته الشهيرة في الريع الذي عرفه بأنه « جزء من منتج الأرض يتم دفعه لمالك الأرض مقابل استخدام قوى التربة الأصلية التي تبقى سالمة » [3].

ويرى "ريكاردو" أن الأراضي الأكثر خصوبة هي التي تغل أكبر محصول بأقل قدر من العمل ورأس المال، ولكن مع إزدياد السكان وفقاً لمعدلات "مالتس" وارتفاع الطلب على الحبوب، فإن الأراضي الأقل خصوبة سيجري زراعتها، وستتم فلاحة الأراضي الأسوأ خصوبة نظراً لأن الأراضي الخصبة محدودة، لذلك نراه يقول « إذا كان لدينا قطعتا أرض متجاورتان

(1) المكان نفسه.

(2) كانتربري، إي. راي، مصدر سابق، ص133.

(3) ريكاردو، ديفيد، مصدر سابق، ص49.

ومتساويتا الحجم والخصوبة الطبيعية، وفي إحداها تتوفر كل وسائل البناء الزراعي، مجففة ومسمّدة ومقسمة بجدران ومسيجة بما يلائم الزراعة، بينما لا تحتوي القطعة الأخرى أياً من هذه الميزات، فمن الطبيعي أن يكون التعويض المستحق للأولى أكثر من الثانية »[1]، ولكن بنفس العدد من العمال والأدوات سينتج أعداداً أقل من مكاييل القمح في تلك الأرض ضعيفة الخصوبة، وسيتم تقدير سعر (البوشل) [*] من الحبوب على أساس أعلى تكلفة لزراعة أضعف الأراضي جودة، وبذلك سترتفع أسعار المواد الغذائية، ومن ثم سيرتفع معدل الأجر النقدي للعامل أكثر من ذي قبل ولكن بما يكفي فقط لسد رمقه [2].

ذهب "ريكاردو" عكس ما ذهب "مالتس" عندما ذكر في كتابه (بحث في طبيعة الريع) « أن ارتفاع الريع المدفوع لملاك الأرض أمر محمود »، واعتقد "ريكاردو" بأن الريع هو دخل غير مكتسب وأصحاب الأرض الذين كان عليهم أن يعملوا لساعات أطول لإنتاج البوشل من القمح (أو ربما بشكل أدق، يعملون مع العمالة لديهم لساعات أطول) يبيعون ما ينتجون بنفس السعر الذي يبيع به المزارعون المالكون لأراضي الدلتا الأكبر غنىً في البلاد، وعلى نقيض الدور الذي تلعبه تكلفة العمل، فإن الريع لا يحدد سعر القمح، بل إن سعر القمح يحدد مقدار الريع [3]، لذلك بيّن "ريكاردو" بأن «ارتفاع الأجور لن يرفع أسعار البضائع ولكنه سيخفض الأرباح حتماً» [4]، وبناءا على ذلك لا يحصل ملاك

---

(1) ريكاردو، ديفيد، مصدر سابق، ص49

(*) **البوشل:** أداة قياس تستعمل لقياس السلع الجافة، وغالباً في الزراعة.

(2) كانتربري، إي. راي، مصدر سابق، ص135.

(3) المصدر نفسه، ص134

(4) ريكاردو، ديفيد، مصدر سابق، ص110.

الأراضي غير الخصبة إلاّ على أجور وأرباح، بينما يحصل أصحاب الأراضي الخصبة إضافة إلى الأجور والأرباح على الريع.

على غرار "آدم سميث" يرى "ريكاردو" أن ارتفاع الأجور يعني خفضاً في معدل الربح لأرباب الصناعات، حينئذ سيكون لديهم أموال أقل يمكن استثمارها في مصانع جديدة أو المعدات أو في تعيين عمال أكثر، وأن مصلحة مالك الأرض دائماً ما تتعارض مع مصالح الطبقات الأخرى في المجتمع، وبذلك يتباطأ نمو الصناعة بسبب تناقض معدل الربح المصاحب لارتفاع معدلات الأجور النقدية التي تعمل على بطء معدل تراكم رأس المال، ويستمر نضال العمال طوال الوقت من أجل الحصول على أجر كفاف حقيقي نظراً لاستمرار ارتفاع أسعار المواد الغذائية [1].

كما أكد "ريكاردو" على أهمية وقيمة تراكم رأس المال وأهمية النمو المنتظم وتوازن السوق، وكان يريد تحرير الأعمال من القيود التي يمكن أن تخفض من قدرتها على تعظيم الأرباح، حتى يمكن استمرار الادخار وتراكم رأس المال. وأن معظم الخير يكمن في التوسع الصناعي، وكان يتوقع أن وضع سياسات غير حكيمة مثل قوانين "القمح" [*] تؤدي بالاقتصاد إلى الركود، مثل هبوط في معدلات أرباح أرباب الصناعة ونقص تراكم رأس المال الذي يؤدي إلى هذا الركود، وسيتوقف نمو السكان ويبلغ صافي الاستثمار صفراً، كما يتجمد معدل

(1) كانتربري، إي. راي، مصدر سابق، ص135- 136.

(*) **قوانين القمح:** هي القوانين التي ناقشها البرلمان البريطاني فيما بين عامي (1814و 1815م) التي كانت تقضي بمنع استيراد الحبوب لكي ترتفع أسعار الحبوب المحلية عن مبلغ محدد، وكان النزاع يتحيز إلى جانب أرباب الصناعة ضد ملاك الأراضي. أنظر: كانتربري، إي. راي، مصدر سابق، ص131.

الدخل الفردي، أما حرية التجارة -في حالة غياب وجود الرسوم الجمركيـة- فتـؤدي إلى تأخير حدوث هذه الحالة المفزعة من الركود [1]، مـن هنـا يبـدو أن "ريكـاردو" على الرغم من دفاعه عن مخصص الأجور وتميزه للأجـر الأسـمي والأجـر الحقيقـي ودفاعه عن رجال الأعمال، لكنه كان لديه إحساس بالكارثة مـن خـلال التنـاقض في مصالح الطبقات والتفاوت في الـدخول مـع تراجـع في الاسـتثمار، لكنـه يبقـى عـلى اتفاق بأن الأزمات عابرة وقصيرة وأن قوى السوق كفيلة بإعادة حالة التوازن، لكـن دون تدخل لأن أي تدخل سوف يفسد حالة الانسجام في النشاط الاقتصادي.

(1) كانتربري، إي. راي، مصدر سابق، ص137.

المبحث الثاني

قانون ساي للأسواق وتفسير التوازن والتشغيل الشامل

يعد "جان بابتست ساي" الممثل الرئيسي للاتجاه الفرنسي للمذهب الحر (عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي) بعد الفيزيوقراطيين. ولد في فرنسا عام (1767م) وانتقل لاحقاً إلى انكلترا ليعمل فيها، مما أتاح له فرصة الإطلاع على أعمال "آدم سميث" ومواكبة تطور الثورة الصناعية الانكليزية. وعند عودته إلى فرنسا شارك في الثورة وأصدر في العام (1803م) مؤلفاً بعنوان (بحث في الاقتصاد السياسي)، والذي نُظِر إليه على أنه تبسيط واضح لأعمال "سميث". وفي عام (1821م) نشر كتابه (عقيدة الاقتصاد السياسي)، ونشر من ثم في العام (1828م) مؤلفه (المبحث الكامل للاقتصاد السياسي) [1].

إن الموضوع الذي أصبح "ساي" بموجبه من الكتّاب ذوي الشهرة العريضة في الفكر الاقتصادي هو نظريته في الأسواق، أو ما يُعرف بـ(قانون ساي للأسواق)، والذي يقول « أن أية عملية بيع هي في نفس الوقت عملية شراء ». فعندما تقوم بعض قوى الانتاج بصنع سلعة ما في أحد فروع الانتاج فإنها تخلق طلباً على سلع أخرى في فروع أخرى من الانتاج، أو بعبارة أخرى « إن العرض يخلق الطلب عليه»[2].

فتبعاً لـ "ساي" فإن السلعة بمجرد انتاجها فإنها تخلق سوقاً لسلع أخرى تتساوى في قيمتها مع قيمة هذه السلعة المنتجة. وحينما ينتهي المنتج من انتاج

(1) ملاك، د. وسام، مصدر سابق، ص253.

(2) عمر، د. حسين، مصدر سابق، ص373.

سلعته، فإنه يصبح متلهفاً إلى بيعها في الحال خوفاً من نقص قيمتها في يديه، وحينما يبيع السلعة ويحصل على ثمنها نقوداً، فإنه يصبح متلهفاً كذلك إلى التخلص من هذه النقود لأن قيمتها هي الأخرى عرضة للتغير. ومن وجهة نظر "ساي" فإن الطريقة الوحيدة التي يمكن بواسطتها التخلص من النقود هي عن طريق شراء سلعة أخرى، ومن ثم فإن مجرد انتاج سلعة معينة سوف يخلق الطلب على سلع أخرى [1].

يرى "شومبيتر" أن حجة "ساي" كانت جزءاً من « محاجة حرية التجارة التي كانت تحقق الانتشار آنذاك »، فلكي « نكون قادرين على التصدير، ينبغي علينا أن نفتح موانئنا أمام السلع الأجنبية »، وبناءً على ذلك فإن الصادرات والاستيرادات يجب أن تدفع بعضها مقابل بعض في نهاية المطاف. كما أوضح "شومبيتر" أن هذه الحجة التي قدمها "ساي" تشتق من مبدأ أكثر عمومية يسرى على التجارة الداخلية أيضاً كما في التجارة الخارجية: في ظل تقسيم العمل، فإن الوسيلة الوحيدة المتوفرة عادة أمام كل فرد للحصول على السلع والخدمات التي يرغب فيها هي انتاج -أو المشاركة في انتاج- ما يعادل هذه السلع في الأسواق، بل ومن الطلب عليها أيضاً [2]. ومن هذا المنطلق فإن الانتاج نفسه (العرض) هو الذي يخلق (الرصيد) والذي يتدفق منه الطلب على منتجاته « فالسلع تُدفع نظير السلع في نهاية المطاف في التجارة الداخلية

(1) عمر، د. حسين، مصدر سابق، ص374

(2) شومبيتر، جوزيف أ.، تاريخ التحليل الاقتصادي، م2، ترجمة: حسن عبد الله بدر، المجلس الأعلى للثقافة- القاهرة، 2005م، ص330.

كما في التجارة الخارجية » [1]. بمعنى أنه من سعر أي ناتج يباع يأتي عائد في شكل أجور أو فائدة أو ربح أو ريع يكفي لشراء ذلك الناتج، ويحصل عليه جميعه شخص ما وفي مكان ما.

وتبعاً لذلك فانه لا يمكن أن يوجد في النظام الاقتصادي مما يُعتبر إفراطاً عاماً في الانتاج، ومن الممكن حسب وجهة نظر "ساي" أن يكون هناك أشخاص يدخرون جزءاً من حصيلة البيع، ولكن يرى "ساي" أنهم بعد أن يدخروا سوف يستثمرون، وبذلك يظل الإنفاق مكفولاً وحتى إذا اكتنزوا فإن ذلك لا يغير الوضع، لأن الأسعار تعدل نفسها نزولاً لتتكيف مع التدفق الأقل للدخل، ومن ثم لا يمكن أن يوجد أي فائض عام في البضائع أو أي نقص عام في القوة الشرائية، وأن عملية الانتاج هي في حالة التشغيل الكامل [2]. وبهذا الصدد يعرض لنا "ساي" مثالاً لصناعات التصدير الانجليزية حوالي عام (1810م) وتجارتها مع دولة البرازيل، لكي يبيّن بأنه لا يوجد فائض في الأسوق الإنجليزية استناداً إلى نظريته الشهرية (قانون ساي للأسواق). وإذا ما حدث أن وجد فائض في المنتجات الانجليزية من خلال عدم تصريف هذه المنتجات إلى البرازيل، فإنه يعود من وجهة نظر "ساي" إلى سببيين: 1- إما لأن المُصدّرين الانجليز بالغوا في تقدير السلع التي يريدها البرازيليون، 2- أو لأن البرازيليين لا يتمكنون من تقديم شيء ما بالمقابل أو يمكنهم تصديره إلى بلد ثالث للحصول على النقود الضرورية للدفع إلى المنتجين الانجليز. وبعبارة أخرى «

(1) شومبيتر، جوزيف أ.، مصدر سابق، ص331

(2) جالبريت، جون كينيث، مصدر سابق، ص89- 90.

إن المشـكلة لا تكمـن في أن إنجلـترا أنتجـت الكثـير، بـل في إن البرازيـل أنتجـت القليل»[1].

وبناء على ذلك فإذا كان "قانون ساي في الأسواق" ينص على أن السلع تُستبدل بالسلع من خلال النقود، فقد خلص "ساي" إلى أنه قلما تحدث أزمة الإفراط العـام في الانتاج، نظراً لأنه « إذا كان بالإمكان إنتاج الكثير من سـلعة معينـة بالنسـبة إلى باقي السلع، فمن المستحيل إنتاج الكثير من جميع السلع » [2]، وإذا حدثت الأزمة فإنها لا تعدوا أن تكون أزمـة (إفـراط جـزئي في الانتـاج) في بعـض الفـروع المعينـة، بسبب سوء تخصيص عناصر الانتاج على الأنشطة الاقتصادية في مجتمع معـين. وفي مثل هذه الحالة لا تنصرف معالجة هـذا الاخـتلال في تخصـيص المـوارد إلى خفـض انتاج هذه الفروع المعينة، بل إلى زيـادة انتـاج الفـروع الأخـرى حتـى تلحـق بهـا، وبذلك فـإن الطلـب الفعـال والتوظيـف الكامـل للمـوارد يتحققـان دائمـاً وفي كـل الأحوال، باستثناء بعض الظروف الطارئـة التـي تعكـس بعـض الاخـتلال الـوقتي في أسواق السلع [3]، وبذلك يكون "ساي" قد هيأ الأرضية اللازمة لـ "كينز" من جانـب العرض ليصل النشاط الاقتصادي من جانب الطلب في رفع القدرة على الإنفاق.

(1) شومبيتر، جوزيف أ.، م2، مصدر سابق، ص330.

(2) ملاك، د. وسام، مصدر سابق، ص259.

(3) عمر، د. حسين، مصدر سابق، ص375- 376.

المبحث الثالث

طروحات الحديّن في الاستخدام والتوزيع

شهدت الفترة الواقعة بين نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين تحول الفكر الاقتصادي عن النظرية الكلاسيكية، والتي كان من أبرز أعلامها كل من" "سميث" و "مالتس" و "ريكاردو" إلى نظرية جديدة تعرف بالنظرية الحدّية. حيث ظهرت هذه المدرسة في وقت واحد في كل من انجلترا والنمسا وسويسرا، وعلى يد ثلاثة من الكتّاب الاقتصاديين، فقد ظهر في انجلترا "وليم ستانلي جفونز" (1835- 1883م) الذي رد قوانين الاقتصاد إلى عدد من المبادئ تصاغ بمفاهيم ومصطلحات رياضية، وكان يرى أنه يمكن استخلاص هذه المبادئ من ينابيع الفعل البشري التي هي (مشاعر اللذة والألم) وأن علم الاقتصاد يجب أن يكون رياضياً، وذلك لأنه يهتم أساساً بالكميات الاقتصادية. وفي النمسا "كارل منجر" (1847-1921م) الذي ترجع شهرته إلى النظرية الشخصية التي نادى بها في تحديد القيمة، كما ترجع شهرته أيضاً إلى بحثه في أنواع السلع الاقتصادية، وهي الفكرة التي كانت أساس نظريته في القيمة والتي عبّر عنها بالقول « إن إدراك الفرد لصفة سلعة اقتصادية يؤدي إلى أن يصدر عليها حكما في ذهنه هو القيمة »[1].

وفي سويسرا ظهر "ليون فالراس" (1834- 1910م) الذي أعتبره "شومبيتر" من « أعظم الاقتصاديين، بقدر تعلق الأمر بالنظرية البحتة. إذ إن نظامه للتوازن الاقتصادى، بتوحيده نوعية الإبداع "الثوري" مع نوعية التأليف الكلاسيكي،

(1) عمر، د. حسين، مصدر سابق، ص522.

يشكل النظام الوحيد الذي قدمه اقتصادى ما بما من شأنه أن يضاهى إنجازات الفيزياء النظرية. إن معظم الكتابات الأخرى في الفترة المدروسة - وما بعدها- مهما كانت ثمينة في حد ذاتها، ومهما كانت أصيلة ذاتياً، بيد أنها، بالمقارنة مع عمل فالراس، تبدو كمراكب صغيرة بجانب باخرة، تبدو كمحاولات غير كافية لفهم جانب محدد من الحقيقة التي عبّر عنها فالراس »[1]. يُعتبر هؤلاء الثلاثة الجيل الأول من رواد النظرية الحدّية.

حاولت هذه المدرسة إقامة نظريات اقتصادية عامة مبنية على بعض المقدمات حول سلوك الإنسان ودوافعه، حيث وجدت في فكرة المنفعة أساساً معقولاً لإقامة نظرية عامة للسلوك الاقتصادي فـ « القيمة ليست سمة للأشياء، كالحجم أو الوزن. يقيم الأشخاص المختلفون السلع المختلفة على نحو متباين باختلاف الأوقات والأماكن. فالقيمة توجد فقط في عقول الأفراد المعنيين »[2]. فالإنسان بما هو إنسان اقتصادي فإنه رشيد بطبعه يحاول تعظيم المنفعة التي يحصل عليها وتقليل الألم الذي يضطر إلى تحمله، والاقتصاد لم يعد سوى علم حساب المنفعة والألم [3]. إن تسمية هذه المدرسة باسم (المدرسة الحدية) أنما ترجع إلى أنها أقامت تحليلها على فكرة (الحدية) وتطبيقها على المنفعة، لتبرز فكرة المنفعة الحدية وبشكل حسابي، أي منفعة الوحدة الأخيرة من السلعة (في مجال نظرية القيمة) بمعنى أن المنفعة الحدية تتناقص مع زيادة الوحدات

---

(1) شومبيتر، جوزيف أ.، تاريخ التحليل الاقتصادي، م3، ترجمة: حسن عبد الله بدر، المجلس الأعلى للثقافة- القاهرة، 2005م، ص123.

(2) باتلر، إيمون، المدرسة النمساوية في الاقتصاد (مقدمة موجزة)، ترجمة: محمد فتحي خضر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة- القاهرة، 2013م، ص23.

(3) الببلاوى، د. حازم، مصدر سابق، ص107.

المستخدمة، فالكوب الأول أكثر نفعاً للظمآن أو لـ "سانتياجو" البحّار العجوز في رواية (العجوز والبحر) لمؤلفه "آرنست هيمنجواي" حيث كان « الماء العذب شحيحاً للغاية، لم يكن هناك شيء له قيمة تبادلية أكثر من كوب آخر من الماء العذب، إلى حين أمطرت السماء » (1) من الكوب الرابع أو الخامس بل إنه بعد حد معين قد يصبح الكوب الأخير من الماء مؤلماً وغير مقبول. وعندما يطبق هذا التحليل على الانتاج لتبرز فكرة "الانتاجية الحدية" من خلال انتاجية الوحدة الأخيرة من العنصر الانتاجي (في مجال نظرية التوزيع)، فالفرض الأساسي هو مبدأ تزايد النفقات الحدية، وذلك من خلال أنه بعد حد معين من حجم الانتاج (الحجم الأمثل) تؤدي زيادة الانتاج إلى ضرورة تحمل تكاليف أكبر لانتاج الوحدات الجديدة بما يجاوز العائد الحدي منه (2).

والأسعار تستقر عند هذا المستوى، حيث أن الثمن الذي يدفعه الناس هو مقابل الزيادة الأخيرة أو التي تكون الرغبة فيها عند أدنى حد، فعندما لا يرغب أحد في مزيد من الماء في الموسم المطير فإن سعره سوف يستقر عند الصفر، ولكن هذا الأمر مختلف في الصحراء. ومن هذه الفكرة وردت أشهر عبارة في الاقتصاد التي تقول « إن الأمر في النهاية هو قانون العرض والطلب »، فالأسعار بعد أن انتقل أساسها من تكلفة الانتاج إلى العرض والطلب، أصبحت الآن مسألة توازن يتغير باستمرار بين الجانبين (3).

(1) جالبريت، جون كينيث، مصدر سابق، ص122.

(2) الببلاوى، د. حازم، مصدر سابق، ص110.

(3) جالبريت، جون كينيث، مصدر سابق، ص123- 124.

في كتابه (مبادئ الاقتصاد) سنة 1871م، وضع "كارل منجر" أفكاره التي تدور حول فكرة المنفعة والحاجة، فأقام نظرية عامة للسلع الاقتصادية، فحتى يكون لشيء وصف "السلعة" بالمعنى الاقتصادي لابد أن يكون قادراً على إشباع حاجة إنسانية أي تكون له منفعة، ولابد أن يكون عرضها أقل من الطلب عليها. فالأشياء الصالحة لإشباع الحاجات والتي توجد بوفرة (كالهواء) لا يعتبر سلعة لأنه يوجد بحجم أكبر من الحاجة إليها [1]. أما "ستانلي جيفونز" فقد أهتم في كتابه (نظرية الاقتصاد السياسي) عام 1871م بوجه خاص بالاستهلاك ووضعه في المرتبة الأولى قبل الانتاج والتوزيع، ويعتبر أحد مكتشفي فكرة "المنفعة الحدية" وتناقص هذه المنفعة، حيث أطلق عليها اسم (الدرجة النهائية للمنفعة)، وقد توصل إلى أنه عند التوازن تتحقق المساواة بين المنافع النهائية (المنافع الحدية)، فإذا كانت المنفعة النهائية أكبر في سلعة ما فمعنى ذلك أن هناك مصلحة في استهلاك مزيد من هذه السلعة للإفادة من هذه المنفعة العالية، ويستمر الأمر كذلك حتى تتحقق المساواة بين المنافع النهائية (الحدية)، وعندئذ لا يقوم أي حافز لتغيير نمط الاستهلاك [2].

وقد وصلت نظرية التبادل سواء في مجال الانتاج أو التوزيع وفي لباسها الجديد الخاص بالنظرية الحدية إلى أعلى مستوى لها بواسطة "فالراس" الذي وضع فكرة التوازن الشامل للاقتصاد، إلى جانب اشتراكه في اكتشاف فكرة (المنفعة الحدية) مع "منجر" و "جيفونز". وقد استخدم تعبير "الندرة" في إظهار فكرة (المنفعة الحدية) وعرّفها بأنها « المشتقة من المنفعة الفعالة بالقياس إلى الكمية

(1) البيلاوى، د. حازم، مصدر سابق، ص111.

(2) المعموري، عبد علي كاظم، مصدر سابق، ص408.

المملوكة »، وبعبارة أخرى فـإن "النـدرة" عنـده هـي عبـارة عـن معـدل التغيـير في المنفعة الكلية نتيجة زيادة الوحدات المستهلكة [1].

إلاّ أن أهم ما يميز تحليل "فالراس" هو استخدامه لتحليـل (التـوازن الشـامل)، الذي بيّن بأن العرض والطلـب يرتبطـان مـن خـلال الـثمن، وأن النـدرة هـي التـي تحددهما في النهاية ويتحقـق التـوازن في الاقتصـاد عنـدما يتسـاوى طلـب وعـرض جميع السلع. ولكي يتحقق التوازن يتطلب الأمر بالنسبة للاسـتهلاك أن يعـرف كـل فرد ترتيب أفضلياته وذوقه، بحيث يوزع استهلاكه (الطلب) عـلى مختلـف السـلع على ضوء منافع السلع والخدمات بالنسبة لـه بالمقارنـة إلى الأثمـان المختلفـة لكـل سلعة أو خدمة. أما بخصـوص الانتـاج (العـرض) فإنـه يتطلـب عـلى كـل منـتج أن يعرف الكميات التي يستعد لعرضها وبيعها في السوق عند كل ثمـن في ضـوء مـدى توافر عناصر الانتاج، ويستلزم حدوث التوازن في السوق من وجهة نظـر "فـالراس" بتوافر شرطين هما: 1- وجود المنافسة الحرة، 2- وأن تكون الأسـعار متوازنـة حتـى تتحقق المساواة بين طلب وعرض كل سلعة، وبـذلك لا يبقـى في السـوق فـائض في الانتـاج ولا يحـدث ركـود في الاقتصـاد والـذي يـؤدي بـدوره إلى الاخـتلال بهـذا التوازن[2].

وبناء على ذلك يمكن القول أن أساس النظرية الحدية تعتمد كـما رأينـا (في جانب الاستهلاك) على فكرة اعتماد قيمة السلع عـلى منفعتهـا، ولـيس باعتبـار هذه الأخيرة منفعة أو (إشباعاً) كلياً يؤدي إلى استهلاك كمية معينة من السلع، ولكن كدرجة نهائية للمنفعة الحدية تتفق مع استهلاك كميـة صـغيرة إضـافية

(1) المعمور، عبد علي كاظم، مصدر سابق، ص419

(2) الببلاوى، د. حازم، مصدر سابق، ص115.

للسلع المعتبرة، أما في جانب الانتاجية فإنها تبرز من خلال انتاجية الوحدة الأخيرة من عنصر الانتاج. وينتج عن تنظيم هذا القانون مع الطلب تناسب بين قوتين متعارضتين هما (الطلب والعرض)، وفيهما تكمن الأسباب الرئيسية في « تحديد السعر لبعض السلع يمكن تبسيطها وجمعها بحيث يمكن تمثيلها بقوسين متقاطعين للطلب والعرض الجماعي ». وبهذه الوسيلة (الانتاجية الحدية) أمكن تحديد الطريقة التي يوزع بها الدخل بين أصحاب رؤؤس الأموال والعمال من خلال تقسيم الانتاج الاجتماعي بين الأجور والأرباح والريع [1]، حيث « يعرض أصحاب العقارات، وأصحاب رؤوس الأموال بمعنى الكلمة، والعمال خدمات أموالهم في السوق ويطلبون في مقابل ذلك الأموال الانتاجية من المشروعات الاقتصادية. ويحصل المقاولون على خدمات رؤوس الأموال المختلفة والأموال الوسيطة الضرورية للانتاج بينما يحصل من يملكون رأس المال من أي نوع -على أموال الاستهلاك- باعتبارهم مستهلكين، وعلى رؤوس الأموال المنتجة باعتبارهم مدخرين »، وبذلك لم يعد هناك وجود لفكرة الفائض الانتاجي في الأسواق [2].

(1) فيتللو، فنشنزو، مصدر سابق، ص34- 36.

(2) المصدر نفسه، ص44.

المبحث الرابع

رؤية ألفريد مارشال للنظرية الاقتصادية من خلال نظريته في الانتظار وفائض المستهلك

يتميز "ألفريد مارشال" (1842- 1924م) عن غيره من أعلام الاقتصاد، أنه قضى حياته في شغل المناصب الأكاديمية بإنجلترا، حيث كان رئيساً لجامعة (بريستول) بإنجلترا وعمل فترة أخرى في كلية بالبول في أكسفورد، بالإضافة إلى منصبه الرئيسي الذي قضى حياته كلها فيه رئيساً لقسم الاقتصاد في جامعة (كمبردج) [1]. من خلال هذا المنصب استطاع "مارشال" أن ينشر أفكاره الاقتصادية، فقد تتلمذ على يده عدد من الاقتصاديين العظماء، وعلى رأسهم "جون مينارد كينز"، و "جوان روبنسون" [2].

كما أنه أسس واحدة من أشهر المدارس الاقتصادية التي تعرف بمدرسة (كمبردج)، فقام بتبويب وعرض معظم أعماله وأفكاره الاقتصادية في كتابه المشهور (مبادئ الاقتصاد) الذي نشر أول مرة عام (1890م)، وظهرت الطبعة الثانية قبل وفاته عام (1924م)، وقد ظل هذا الكتاب هو أساس تدريس الاقتصاد في الجامعات الإنجليزية والأمريكية لوقت طويل [3]. أعاد "مارشال" صياغة الاقتصاد السياسي بعد أن خرج على تسميته المعروفة للاقتصاد السياسي إلى "علم الاقتصاد" مستفيداً في تلك الصياغة من إنجاز المدرسة الحدية

---

(1) أبو عيدة، د. محمد، مصدر سابق، ص382.

(2) لمزيد من التفاصيل حول أفكار السيدة "ربنسون" أنظر: Joan،Robinson ،Economics ، USA.،Department of Economics- University of Vermont

(3) البيلاوى، د. حازم، مصدر سابق، ص122.

وأدواتها التحليلية، ومستثمراً في ذلك دراساته للرياضيات. فإذا كانت العلوم في العصور الوسطى تتركز حول ثلاثة محاور: علم اللاهوت وبه صفاء الروح، والقانون وبه استقرار العدل، والطب وبه سلامة الصحة البدنية، فقد أضاف إليها "مارشال" الاقتصاد وبه تتحدد رفاهية المجتمع، لذلك نراه يقول أن الاقتصاد هو « دراسة لبني الإنسان في الحياة العملية العادية، فهي تبحث في ذلك من الفعل الفردي أو الاجتماعي، الوثيق الارتباط بالحصول على المتطلبات المادية للرفاه واستخدام هذه المتطلبات » [1].

استخدم "مارشال" أسلوب تحليل التوازن الجزئي، وبذلك اختلف عن "فالراس" الذي اعتمد على أسلوب التوازن الشامل. فعند "مارشال" المتغيرات الاقتصادية متعددة ومتداخلة، ولا يمكن دراسة العلاقات في تعقدها الواقعي إلاّ من خلال العزل بافتراض « بقاء الأشياء الأخرى على حالها »، والاقتصار على أخذ متغير واحد في كل مرحلة مع افتراض ثبات الأشياء الأخرى على حالها، ثم يركز النظر على أحد المتغيرات الأخرى، ثم الانتقال إلى متغير ثالث وبذلك يمكن من خلال هذه العملية إستخلاص النتائج في الاقتصاد [2]. وفي بنائه لمنحنى الطلب الخاص بالصوف الإنجليزي يُعرّف "مارشال" الطلب على الصوف « باعتباره متصلاً بسعر الصوف مع أسعار السلع الأخرى مثل القطن والدخل النقدي، مع تثبيت أذواق المستهلكين»[3].

(1) أبو عيدة، د. محمد، مصدر سابق، ص383.
(2) البيلاوى، د. حازم، مصدر سابق، ص124.
(3) كانتربري، إي. راي، مصدر سابق، ص202.

نظريتهُ في "فائض المستهلك"

أما نظرية "مارشـال" في القيمـة فقـد جمـع في نظريتـه بـين القيمـة والمنفعـة، فالقيمة تتحدد عنده بالعرض والطلب معـاً، ويـرى أنـه يصـعب تحديـد المسـؤول منهما عن تحديد القيمة أي (العرض أم الطلب) كما يصعب تحديـد المسـؤول مـن بين حدّي المقص عند قطع الورقـة، وأطلـق عـلى نظريتـه في القيمـة فـيما بعـد بــ (تقاطع مارشال) والذي أصبح بدوره الأساس لنظرية القيمة "لـلنيوكلاسيكيين" [1].

كما جعل "مارشال" نفسـه متـأثراً بالحـدّيين في تحليـل وتفسـير الاسـتهلاك عـلى اعتباره أساس النشاط الاقتصادي والغرض منه، وقد أسـتحدث في هـذا الصـدد فكـرة (فائض المستهلك) التي تنشأ نتيجة تناقص المنفعة الحديـة مـن ناحيـة، وثبـات ثمـن السلعة أمام الجميع ومساواته مع المنفعـة الحديـة مـن ناحيـة أخـرى. ومـن خـلال فائض المستهلك سيقوم المزارعون بعرض أعداد أكـبر مـن مكاييـل (البوشـل) للقمـح شهرياً كلما ارتفع ما يدفع إليهم عن ثمن القمح للبوشل الواحد، ولما كان كـل بوشـل إضافي من القمح ستكون تكلفة انتاجه أعلى عن البوشل الذي سبقه مبـاشرة بسـبب تناقض العائد الحدي، وسـيقوم المـزارع بعـرض بوشـل واحـد أكـثر إذا ارتفـع الـثمن المدفوع وأصبح يساوي التكلفة الحدية للانتاج، أن رفع التكاليف الحدية يضمن وجود منحنى عرض بانحدار صاعد. على أن المسـتهلكين سـيطلبون عـدداً أكـبر مـن مكاييـل (البوشل) القمح شهرياً إذا ما انخفض الثمن، ونظراً لأن كل بوشل إضافي يتم استهلاكه يعطي إشباعاً أقل فأقل، فإن الثمن يجـب أن يكـون أقـل فأقـل لضـمان شرائـه[2]. إن

---

(1) كانتريري، أي، راي، مصدر سابق، ص195

(2) المصدر نفسه، ص196

المنطق البسيط الذي أكتشفه "مارشال" هو « أن المستهلك عندما يواجه تناقصاً في المنفعة الحدية من سلعة ما نتيجة زيادة كمية الاستهلاك منها، فإنه سوف يكتشف أن من مصلحته أن يدفع سعراً أقل من أجل شراء المزيد منها والعكس صحيح »، وبعبارة أخرى فإن المستهلك يواجه مستوى من السعر للوحدة الواحدة من السلعة، ويجب عليه أن يستمر في الشراء حتى تتساوى المنفعة الحدية لها مع سعر تلك السلعة، وبالتالي إذا انخفض سعر السلعة إلى مستوى أقل فإن المستهلك سوف يطلب المزيد من السلعة التي يتم شراؤها والعكس صحيح. وهذا هو قانون الطلب العادي الذي تزداد فيه كمية القمح المطلوبة كلما انخفض ثمن القمح، وتصل كل القوى إلى التوازن عندما يتقاطع منحنى الطلب مع منحنى العرض مثل حدّي المقص، وستظل القوى في حالة استقرار[1].

ظل "مارشال" مؤمناً بقانون الأسواق لـ (ساي) الذي بيّن بأن العرض يخلق الطلب المساوي له، وبالتالي فإن الأصل هو أن الاقتصاد يعرف التوازن عند مستوى التشغيل الشامل، ولم يمنع ذلك "مارشال" من الاعتراف بإمكان حدوث تقلبات اقتصادية، ولكنها تمثل حالات طارئة لن تلبث قوى السوق أن تعيدها من جديد إلى وضع التوازن [2].

نظريتهُ في "الإنتظار"

يرى "مارشال" بأن الكساد قد يحدث في الاقتصاد، نتيجة إلى افتقار رجال الأعمال إلى الثقة بربحية استثماراتهم في المستقبل، حيث يميل المستهلكون

---

(1) أبو عيدة، د. محمد، مصدر سابق، ص386.

(2) الببلاوى، د. حازم، مصدر سابق، ص126.

(الأغنياء) إلى الإدخار دون قلق أو انزعاج، فالفرد عندما يدخر فهو لا يحـرم نفسـه من الاستهلاك في جميع الأوقات، وإنما يؤجـل الاسـتهلاك الحـالي إلى موعـد آخـر في المستقبل، أو ما يعرف بالحرمان من منفعة الاستهلاك في الوقت الحاضر من جانب المدخرين ترقباً للمزيد من المنفعة في المستقبل، وهذا ما يسمى بـ "الإنتظار" الذي استخدمه "مارشال" بدلاً من كلمة "التقشف" حين ذكر في كتابه (مبادئ الاقتصـاد) بأنه « يجب أن يتجنب الاقتصاديون كلمة "تقشف"، ويختاروا بدلاً منها شـيئاً مـن قبيل "الانتظار" » [1]. ومن ثم يجب أن تكون هناك بعض الدوافع التي تشجع على هذا التأجيل أو الإنتظار، وهذا الدافع هـو "الفائـدة"، فكلـما كـان معـدل الفائـدة مرتفعاً كلما أدى ذلك إلى زيادة الاستثمار، وبالتالي الابتعاد عن الكسـاد في السـوق، إذ يتم اعتبار الفائدة ثمناً للإدخار، لذلك نرى "مارشال" يعرف سعر الفائدة بأنهـا « الثمن الذي يدفع نظير استخدام رأس المال في أية سوق »، ويتحـدد سـعر الفائـدة كأي ثمن بعرض الإدخار والطلب عليه، وحيث أن الطلب على الإدخار يتوقف عـلى الاستثمار، فإن سعر الفائدة يتحـدد بالإدخـار والاسـتثمار، وبـذلك يقـول "مارشـال" «كل إنسان يعلم أن تكديس الثروة له ما يحـدهُ، وأن معـدل الفائـدة مسـموح بـه حتى الآن بسبب تفضيل الغالبية العظمى من الـبشر الرخـاء العاجـل عـلى الرخـاء الآجل، أو بعبارة أخرى: كرههم للانتظار»[2]. ومن هنا يصبح سعر الفائدة في المـدى الطويل "العائد الطبيعي" الذي ينبغي أن يحصل عليه صاحب رأس المـال ليعوضـه

---

(1) هوبزباوم، إريك، كيفية تغيير العالم (حكايات عن ماركس والماركسية)، ترجمة: حيـدر حـاج اسـماعيل، المنظمة العربية للترجمة- بيروت، 2010م، ص219.

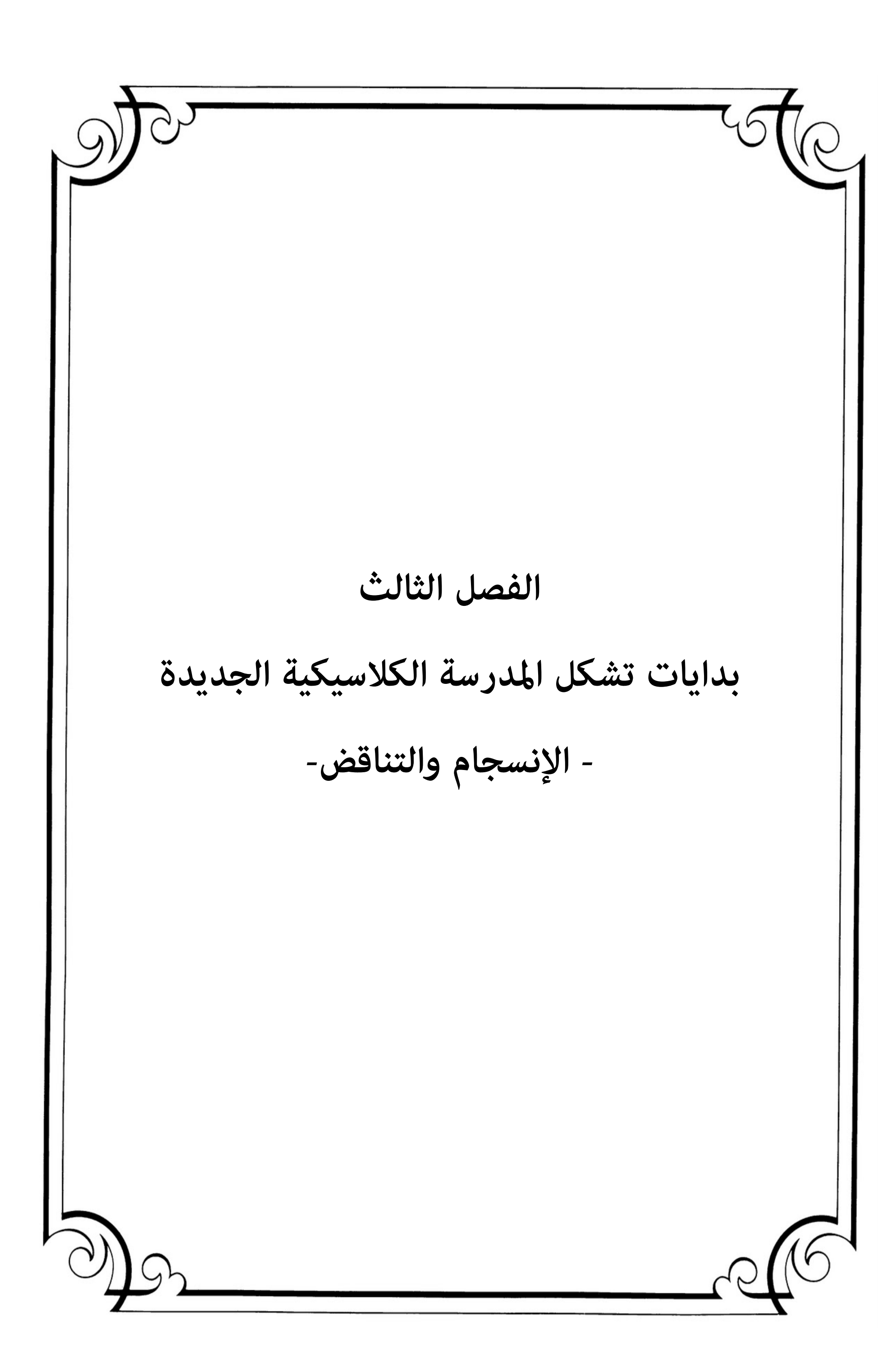
(2) عمر، د. حسين، تطور الفكر الاقتصادي، الكتاب الثاني، دار الفكر العربي- القاهرة، 1994م، ص556.

عن هذه التكلفة الحقيقية (الإنتظار أو الحرمان) لتكوين رأس المال، وقد ناقش "مارشال" العلاقة بين سعر الفائدة وتراكم رأس المال من خلال حالتين[1]:

1- **حالة ثبات مستوى الفن الانتاجي:** وهنا يميل سعر الفائدة إلى الإنخفاض مع استمرار عملية تراكم الرأسمالي.

2- **حالة تقدم الفن الانتاجي:** يتوقع استمرار ارتفاع سعر الفائدة ما دامت عملية تراكم رأس المال مستمرة، وذلك لأن التقدم الفني الانتاجي ينتج عنه دائماً مجالات جديدة لاستخدام رأس المال في شكله المادي الذي يؤدي إلى زيادة العائد، أي زيادة سعر الفائدة.

(1) أبو عيدة، د. محمد، مصدر سابق، ص408.



الفصل الثالث

بدايات تشكل المدرسة الكلاسيكية الجديدة

- الإنسجام والتناقض-

توطئة:

لا شك أن بدايات المدرسة الكلاسيكية تعود إلى زمن "آدم سميث" وما بعده، والتي يمكن أن نطلق عليها مرحلة الانطلاق مع البدايات الفعلية للثورة الصناعية. وما نقصده بعنوان هذا الفصل هو: ما مدى إمكانية تطبيق مبادئ المدرسة الكلاسيكية على الكساد الكبير الذي حدث في عام (1929م)؟ وما مدى إنسجام مبادئ هذه المدرسة في تفسير الأزمة، حيث بدأ يظهر إلى حيز الوجود تناقض شديد في تعاملها مع أزمة الكساد، كون أن من السمات المميزة للنظام الكلاسيكي كما يراه "جالبريت" افتقاره إلى نظرية عن حالات الكساد، وليس ذلك مستغربا لأن هذا النظام يستبعد بطبيعته وجود أسباب تؤدي إلى الكساد. ولا ننسى أن هذه المدرسة مرت بأعنف وأشرس حرب عرفها التاريخ والتي كان ضحيتها أكثر من (55 مليون) قتيل وهي الحرب العالمية الأولى مع دمار كبير للبنى التحتية والممتلكات الفردية. يناقش المبحث الأول الأسباب والنتائج الاقتصادية لهذه الحرب، كون أن أغلب المؤرخين لا يعيرونها أية اهتمام أو يعتبرونها من الأسباب الثانوية، فيعالج هذا المبحث أراء بعض المؤرخين والاقتصاديين الذين بيّنوا الأسباب والنتائج الاقتصادية وفي مقدمتهم المؤرخ الإنكليزي "هوبزباوم" والاقتصادي "هوبسون".

كما يناقش المبحث الثاني مسألة الرواج الاقتصادي التي أنعم بها العالم بعد الحرب العالمية الأولى بسنوات قليلة، وذلك عندما عادت الدول إلى "قاعدة الذهب"، مع المباشرة بحركة اعمار ما دمرته الحرب فزاد التشغيل وزادت الدخول، فاستقر بذلك الاقتصاد العالمي لفترة من الزمن. افترض المبحث الثالث أن الأزمة العالمية التي حدثت واستمرت ما بين (1929- 1933م) كانت نتيجة فعلية لما بعد الحرب العالمية الأولى، فيسعى الباحث لإثبات ذلك في

هذا المبحث. أما المبحث الأخير من هـذا الفصـل، فيتعـرض لعجـز آليـات النظريـة الاقتصادية الكلاسيكية في إيجاد الحلول لهذه الأزمة، كون أن هذا النظام يستبعد - كما قلنا- وجود أسباب مؤدية إلى الكساد.

المبحث الأول

الحرب العالمية الأولى- الأسباب والنتائج الاقتصادية

يـرى المـؤرخ البريطـاني " إريـك هوبزبـاوم" (1917- 2012م) أنـه « لم يشـهد التاريخ قرناً أكثر دموية من القرن العشرين، فقد قُدّر عدد من قتلوا فيما وقع فيـه من حـروب، أو بسـببها بنحـو (187 مليونـاً) أي مـا يعـادل أكـثر مـن عشر سـكان المعمورة في سنة (1913م) » [1].

اعتاد قسم من المؤرخين في البحث عن أسباب الحـرب العالميـة الأولى بعيـداً عـن العامل الاقتصادي، أو أنهم أولوا هذا العامـل دوراً ثانويـاً، ويـذهب القسـم مـنهم إلى اعتبار مقتل "الأرشيدوق" وريث عرش النمسا السبب الـرئيس لإنـدلاع نـيران الحـرب، وكان في مقدمتهم استاذ التاريخ في جامعة (سان دييغو) الأمريكيـة " نيـل م. هايمـان" صاحب كتاب (الحرب العالميـة الأولى)، الـذي رأى بأنـه: كـان يمكـن لحادثـة مؤسـفة واحدة أن تشعل الحرب في أوروبا، فكان اغتيال "الأرشـيدوق فرانـز فيردنانـد" وريـث عرش النمسا- المجـر، عـلى يـد الـوطنيين الصرب في (28 يوليـو 1914م) الشرارة التـي أشعلت الإنفجار. إذ لقي تصميم النمسا- المجر على المضي قدماً نحو الحرب مع صربيا دعماً وتأييداً ألمانيين، فتحركت روسيا للدفاع عـن صربيـا، ووجهـت فينـا إنـذاراً نهائيـاً لمملكة صربيا في الثالث والعشرين من يوليو. فبدأت إعلانات الحرب تنطلق الواحـدة تلو الأخرى: النمسا- المجر ضد صربيـا في الثـامن والعشريـن مـن يوليـو، وألمانيـا ضـد

---

(1) هوبزباوم، إريك، العولمة والديمقراطية والإرهاب، ترجمة: أكرم حمدان و نزهت طيب، الـدار العربيـة للعلوم ناشرون- بيروت، 2009م، ص15.

روسيا في الأول من أغسطس، وألمانيا ضد فرنسا في الثالث من أغسطس، وبريطانيا ضد ألمانيا في الرابع من أغسطس [1]. لم يكن "غافريلو برنشيب" (1894- 1918م) الذي اغتال "أرشيدوق" يتصور حتى اللحظة الأخيرة من حياته، أن فعلته الصغيرة تلك ستحرق بلهيبها العالم [2]. لم تعد هذه الحادثة أن تكون أحد الأسباب الطارئة في قيام هذه الحرب، فمن المتعذر فهم الأسباب الحقيقية لقيام الحرب العالمية الأولى بمعزل عن التطورات الاقتصادية المهمة التي جرت في أوروبا.

أولاً: الأسباب الاقتصادية

يقول الفيلسوف "توماس هوبز" (1588- 1679م) في كتابه (اللفياثان): نجد أنه في الطبيعة الإنسانية ثلاثة أسباب أساسية للصدام: الأول: هو المنافسة، والثاني: عدم الثقة، والثالث: المجد. الأول يجعل البشر يغزون لتحقيق الكسب، والثاني من أجل الأمن، والثالث من أجل السمعة. في الأول يستخدم الناس العنف ليجعلوا من أنفسهم سادة على الآخرين وزوجاتهم وأبنائهم وماشيتهم، وفي الثاني ليدافعوا عن أنفسهم، وفي الثالث من أجل أمور تافهة، مثل كلمة أو ابتسامة أو اختلاف في الرأي أو أية علامة أخرى على الحطّ من قيمتهم إما مباشرة في شخصهم، أو من خلال عائلتهم أو أصدقائهم أو أمتهم أو مهنتهم أو اسمهم. كما لاحظ "هوبز" أيضاً إن «الحرب ليست المعركة فقط، أو فعل

---

(1) هايمان، نيل م.، الحرب العالمية الأولى، ترجمة: حسن عويضة، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة (كلمة)- الإمارات، 2012م، ص20.

(2) هوبزباوم، إريك، عصر الإمبراطورية (1875- 1914)، ترجمة: فائز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة- بيروت، 2011م، ص600.

القتال، بل هي فترة من الزمن تكون فيها إرادة التنازع معلومة بما فيه الكفاية » بمعنى أن الحرب لا تتكون من المعارك فحسب، ولا من الأعمال القتالية، بل من فترة زمنية تكون فيها الإرادة لخوض المعركة قائمة ومعروفة بما فيه الكفاية[1].

ألقى ظهور ألمانيا السريع كقوة رائدة في القارة بظلاله على المصالح البريطانية، فقد لعب الألمان دوراً قيادياً في التجارة الدولية والمسائل الاستعمارية. وتدهورت العلاقات بشكل حاد خصوصاً عندما تدخل الألمان في مجال المصالح البريطانية في جنوب أفريقيا، وإضافة لعوامل أخرى منها سعي ألمانيا لبناء أسطول حربي على مستوى عال معتمداً على البوارج الحربية، الحكومة في برلين مع خلاف مع نظيرتها في لندن. وقد بدأ أن مثل هذا الأسطول الذي احتوى على أكثر السفن قوة في ذلك العصر قُدّر له مواجهة أسطول بريطانيا الكبير في بحر الشمال، وعلاوة على ذلك فإن إمكانية سيطرة الألمان على الممرات البحرية حول بريطانيا وبالتالي تهديد إمدادات الغذاء، جعل العداوة أمراً مرجحاً أن لم يكن حتمياً [2]. وبذلك أدهشت بريطانيا الجميع مثلما أدهشت نفسها بانضمامها إلى المعسكر المعادي لألمانيا، ويقول "هوبزباوم" بأنه « يمكن أن نفهم أصول الحرب العالمية الأولى بالرجوع إلى بروز هذه الخصومة الأنجلو- ألمانية » [3].

---

(1) هوبز، توماس، اللفياثان (الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة)، ترجمة: ديانا حبيب حرب و بشرى صعب، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث (كلمة)- الإمارات، 2011م، ص134.

(2) هايمان، نيل م.، مصدر سابق، ص17- 18.

(3) هوبزباوم، إريك، عصر الإمبراطورية (1875- 1914)، مصدر سابق، ص582.

وإذا ما رجعنا إلى الجذور الأكثر عمقاً من هذه الخصومة (الأنجلو- ألمانية) الذي قدّمه "هوبزباوم" للأسباب الاقتصادية المؤدية إلى الحرب العالمية الأولى، نرى أن البعض يرجعها إلى الإمبريالية وكان في مقدمتهم "هوبسون" الذي رأى بأن: سعى جميع الدول الرأسمالية وراء المستعمرات في أواخر القرن التاسع عشر أصبح واقعاً يعرفه الجميع، وبذلك كانت الإمبريالية طريقاً مؤدياً إلى الحرب « إنها لا تصبح طريقاً ملكياً أو طريقاً للمغامرة أو النكبات، ولكنها عملية دنيئة تتنافس فيها الشعوب الرأسمالية من أجل الحصول على منابت تنمو فيها ثرواتها المعطلة. إننا لا نكاد نجد قضية تعادلها في الإيحاء بإراقة الدماء»، « إن أسوأ ما زعمه ماركس كان أن النظام [الرأسمالي] سوف يقضي على نفسه، أما هوبسن فأوحى بأن النظام سوف يقضي على العالم »[1]، والسبب الرئيسي في كل هذا هو تدني العائد على رأس المال في الاستثمار الداخلي وتوسيع الأسواق الخارجية.

كما أكد "ستالين" في عام (1952م) حين كتب « إن القانون الاقتصادى الأساسى للرأسمالية المعاصرة يمكن صياغته بصورة تقريبية على النحو الآتي: ضمان الحد الأقصى من الأرباح الرأسمالية.. عن طريق استعباد شعوب البلاد الأخرى وبخاصة البلاد المتأخرة، ونهبها بصورة منتظمة ». أما حقيقة الإمبريالية فأمر لا ريب فيه، إذ ليس في وسع أي أمرئ على دراية بالتاريخ في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، إلاّ أن يلاحظ تلك السلسلة من أعمال النهب والتوسع الإقليمي التي تشهد بها تلك الحوادث التي لا نهاية لها من الغيرة والاحتكاك والحروب بين الدول. وإذ لم يعد من المألوف اعتبار

---

(1) هيلبرونر، روبرت، مصدر سابق، ص222- 225.

الحرب العالمية الأولى صراعاً إمبريالياً صرفاً، إلاّ أنه ما من شك أن السباق بين الدول الإمبريالية من أجل المركز والتفوق قد ساعدا كثيراً على نشوبها [1].

وفي الاتجاه المعاكس لما ذهب إليه "هوبسون" و "ستالين" نرى بأن المؤرخ البريطاني "إريك هوبزباوم" في كتابه (عصر الإمبراطورية) يؤكد: بأنه من المؤكد بصورة مطلقة، أن الحكومات في جميع الدول الكبرى قبل عام (1914م) لم تكن تريد حرباً أوروبية عامة، ولا نزاعاً عسكرياً محدوداً مع إحدى الدول الأوروبية الكبرى الأخرى، ويتجلى ذلك بصورة قاطعة في أن مطامع الدول الكبرى السياسية المتضاربة بعضها مع بعض في أقاليم الغزو، وتقسيم الغنائم الكولونيالية في ما وراء البحار، والمواجهات في ما بينها، إنما كانت تتم تسويتها على الدوام بنوع من الترتيبات السلمية، وكان يجري نزع الفتيل حتى في الأزمات الأكثر خطورة، وحتى في عشية الحرب عام 1914، « لم تكن الصراعات الاستعمارية الكولونيالية تثير أي مشكلات مستعصية لدى مختلف الدول المتنافسة- وقد استخدمت هذه الحقيقة، بطريقة غير مشروعة إطلاقاً، للادعاء بأن المنافسات الإمبريالية لم يكن لها دور في اندلاع الحرب العالمية الأولى» [2].

يرى "هوبزباوم" بأنه إذا كان على النمو الرأسمالي والإمبريالية أن يتحملا مسؤولية الإنزلاق صوب الصراع العالمي، فإن من المستحيل القول «بأن كثيراً من الرأسماليين كانوا من تجار الحرب الواعين. وبوسع أي دراسة موضوعية لصحافة التجارة والأعمال، وللمراسلات الخاصة والتجارية وتصريحات

---

(1) هيلبرونر، روبرت، مصدر سابق، ص227- 228

(2) هوبزباوم، إريك، عصر الإمبراطورية (1875- 1914)، مصدر سابق، ص577.

الناطقين بلسان القطاعات البنكية، والتجارية، والصناعية، أن تبين بشكل قاطع أن أغلبية أصحاب الأعمال التجارية كانوا يرون أن السلام الدولي يعمل لصالحهم(*)»[1].

وبناءً على ذلك يمكن القول بأنه لا يمكن أن نغض البصر عن الدور الذي لعبته الإمبريالية بجانبها الاقتصادي وأدواتها السيئة على الدول المستعمرة، والمنافسات التي جرت بين هذه الدول الكبرى وفي مقدمتهم بريطانيا وألمانيا، فقد بدأ عصر الإمبريالية وكان صانعوا الخرائط مشغولين بتغيير الألوان [بتعبير هيلبرونر] التي تدل على ملكية القارات التي تقيم بها الشعوب ذات البشرة غير البيضاء. ففيما بين عامي (1870 و 1898) أضافت بريطانيا إلى إمبروطوريتها أراضي مساحتها (4 ملايين) ميل مربع، وتضم (88 مليوناً) من الأنفس، وكسبت فرنسا نفس المساحة من الأرض تقريباً وإن لم يتجاوز عدد سكانها (40 مليون) نسمة، واستولت ألمانيا على مليون ميل مربع ومعها (16 مليوناً) من أهل المستعمرات، وحصلت بلجيكا على (900،000) ميل مربع يقيم فوقها (30 مليوناً). وحتى البرتغال اشتركت في السباق وخرجت بأرض

(*) إن فكرة السلام هذه فكرة قديمة حمل لواءها الفلاسفة الرواقيون منذ القرن الثالث قبل الميلاد حين أهابوا بالإنسانية أن تحرر نفسها مما يفرق بين الإنسان وأخيه، ونظروا إلى الناس جميعاً وكأنهم أسرة واحدة، وإلى هذه الفكرة أيضاً دعا الفيلسوف "الفارابي" في كتابه (آراء أهل المدينة الفاضلة) منذ القرن العاشر الميلادي، غير أن الفيلسوف الألماني "كانت" كان أكثر الفلاسفة عناية بمسألة السلم، وله كُتيب مشهور نشره سنة (1795م) بعنوان (مشروع للسلام الدائم) أعلن فيه أن إنشاء "حلف بين الشعوب" هو السبيل الوحيد للقضاء على شرور الحرب وويلاتها. أنظر: إيمانويل كانت، مشروع للسلام الدائم، ترجمة: د. عثمان أمين، مكتبة الأنجلو المصرية- القاهرة، 1952م، ص7-9.

(1) هوبزباوم، إريك، عصر الإمبراطورية (1875- 1914)، مصدر سابق، ص586.

جديدة مساحتها (800،000) ميل مربـع وعـدد أهلهـا (9 ملايـين) [1]، فكـان لهـذا العامل (الإمبريالية والمنافسـة) الـدور الأسـاسي في اشـتعال الحـرب العالميـة الأولى، وكانت الشرارة الأولى هي اغتيال "الأرشيدوق".

ثانياً: النتائج الاقتصادية

يقول "جالبريت" « أن الحـرب هـي الشيء الوحيـد الـذي يصـعب عـلى نظـام اقتصادي أن يتخطى آثاره » [2]، حيث أثرت الحرب تأثيراً عميقاً على نوعيـة طعـام السكان في كل دولـة مـن الـدول المتحاربـة، ووصـلت الحاجـة إلى توزيـع المصـادر القومية والتوترات التي خلفها المجهود الحربي، وحتى الهجوم المبـاشر للعـدو عـلى إمدادات الغذاء إلى داخل المطابخ وغرف الطعـام في كـل مكـان. وشـعر الأفـراد في بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وألمانيا بدور الحكومة الجديد في تنظيم السلوك الشخصي في مجال الغذاء أكثر من أي مجال آخر من مجالات الحياة اليومية [3].

ففي ألمانيا اعتمـدت الدولـة بصـورة كبـيرة عـلى شـحنات المـواد الغذائيـة المنتظمة من الخارج بما يقارب (25%). وفي الولايات المتحدة الأمريكيـة خـلال العام (1916م) أدى الارتفـاع السريـع في أسـعار السـلع الغذائيـة الرئيسـية إلى أعمال شغب في المدن الرئيسية في شرق الولايات المتحدة، ولعل أفضل ما يُعـبّر عن هذه الفترة في الولايات المتحدة رواية (عناقيد الغضب The grapes of wrath) للكاتـب والـروائي الأمـريكي الحاصـل عـلى جـائزة نوبـل في سـنة

(1) هيلبرونر، روبرت، مصدر سابق، ص217.
(2) جالبريت، جون كينيث، مصدر سابق، ص202.
(3) هايمان، نيل م.، مصدر سابق، ص293.

(1962م) "جون شتاينبك"، الذي يروي المأساة الإنسانية لأسرة فقيرة تهرب من جفاف حلّ بولاية "أوكلاهوما" إلى ولاية "كاليفورنيا" سعياً خلف الحلم الأمريكي، ليفسد الإنهيار الاقتصادي العام (1929م) الأمر عليهم. وقد ذكر في مقدمة روايته التي منُعت في الولايات المتحدة الأمريكية في سنة (1939م)، واعتبرت مسيئة بأحداثها لأنها تعايش طبقة المعدمين، ومشكلة الطبقية التي كانت تسود المجتمع الأمريكي وشعار المساواة والعدالة الذي رفعه الفقراء وأودى بحياة الكثيرين منهم، فذكر « لفترة طويلة ظل المزارعون الصغار في أوكلاهوما وكذلك في ولايات الوسط في الولايات المتحدة الأمريكية يزرعون محصولا واحدا، وهو محصول القطن، عاما بعد عام، فأنهكت التربة وأصابها الضعف. وحدث أنه لم يسقط في الثلاثينيات سوى قليل من المطر، الأمر الذى أدى الى جفاف التربة وتفككها فتحولت الى غبار، طار في الهواء بفعل العواصف الشديدة، وتلاشت التربة »[1]، « ازاء ذلك تحتم على المزارعين الاقتراض من البنوك. لكن الذي حدث أن كثيرا من البنوك بسبب الأزمة الاقتصادية التي مرت بالبلاد في اواخر العشرينيات، وتوقف التجارة- أن خسرت أموالها وأغلقت أبوابها، وبالتالي فان ما بقى من البنوك كان يخشى اقراض أى أحد. كان هناك مليون جائع، وكان الأطفال يتضرعون جوعا. وكان الناس يرغبون في العمل لكن لم يكن ذلك باستطاعتهم، فشعروا بالاحباط والفشل، وبدأ الغضب ينمو وبشكل أكبر في عيونهم الجائعة »[2]. وفي مارس (1917م) دفع نقص المواد الغذائية جزءاً من السكان في بريطانيا وفرنسا إلى النزول إلى

---

(1) شتاينبك، جون، عناقيد الغضب، الهيئة المصرية العامة للكتاب- القاهرة،1998، ص9.

(2) المصدر نفسه، ص10- 12

الشـوارع للاحتجـاج [1]. وفي العـام نفسـه اسـتخدمت ألمانيـا الغواصـات لقطـع الإمدادات الغذائية الخارجية عن بريطانيا، وسرعان ما نشأت أزمة وطنية تعرضت الحبوب واللحوم التي اعتمدت عليها البلاد لهجـمات العـدو، فبـدأ الألمـان بـإغراق سفينة من بين كل أربع سفن تجارية مبحرة إلى إحدى الموانئ البريطانية، وانخفض احتياطي بريطانيا من القمح إلى معدلات دون الوضع الطبيعـي بكثـير. أمـا فرنسـا فإن عشر مقاطعات في شمال شرقها التي كانت توفر جزءاً كبيراً من غذاءها وقعت تحت احتلال العدو، فوجدت نفسها بمواجهة عجزا غذائي متزايد [2].

وتشير الإحصاءات إلى أن مـا خسرتـه فرنسـا فقـط هـو كالتـالي: (2،700،000) شخص شردوا من ديارهم. هدم (258،000) منزل. (411،000) منزل أصيب بأضرار، كذلك تحطم (22،000) مصنع. (4،800) كيلومتر مـن خطـوط السـكك الحديديـة. (59،000) كيلـومتر مـن الطـرق البريـة، كـذلك أصـيب (3،337،000) هكتـار مـن الأراضي الزراعية بأضرار جعلتها غير صالحة للزراعة [3]. كما يؤكـد الخـبراء المحايـدون أن قيمة الأموال التي تنازلت عنها ألمانيـا إلى الحلفـاء دون تعـويض بــ (6 مليـارات) دولار والتي يجب أن تحسم من مجموع التعويضات. حيث عملت هذه التعويضـات عـلى أن بلـغ التضـخم في ألمانيـا أعـلى درجاتـه وخصوصـاً في عـام (1924م) حـين

(1) هايمان، نيل م.، مصدر سابق، ص295- 298.

(2) المصدر نفسه، ص299.

(3) الجبوري، د. عبد القادر يوسف، التأريخ الاقتصادي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي- جامعة الموصل، 1980م، ص213.

انخفض المارك الألماني إلى أدنى المستويات بحيث فقدت الثقة من قبل الأفراد فيه تماماً. أما انكلترا فقد قدمت قروضاً إلى الآخرين وتحولت إلى دولة دائنة ومدينة في آن واحد، ونفس الصورة تنطبق على فرنسا ففي الوقت الذي قدمت فيه قروضاً للآخرين كانت هي مدينة لكل من انكلترا والولايات المتحدة [1]، هذه الحالة الاقتصادية لما بعد الحرب هيأت بيئة جديدة للاستثمار لإعادة ما دمرته الحرب، ورافق ذلك نوعاً من الرواج المنذر بعاصفة من الكساد والتي حصلت فعلاً للأسباب الموضوعية للنظام الرأسمالي.

كما لا ننسى أن من نتائج الحرب العالمية الأولى أيضاً كان إنهيار "نظام قاعدة الذهب" (1870- 1914م)، والذي رأى فيه "د. رمزي زكي" بأنها كانت من « نصيب المراكز الرأسمالية المتقدمة، أما البلاد المتخلفة، والتي كانت آنذاك مجرد مستعمرات وأشباه مستعمرات، فكانت صورتها قاتمة وكئيبة داخل هذا النظام » [2]. وقد عرف التاريخ ثلاثة أشكال رئيسية لقاعدة الذهب [3]:

1. يتحقق الشكل الأول حينما تكون العملات الذهبية هي التي تتداول فعلاً، ويكون للأفراد حرية سك وصهر الذهب سواء في صورة نقدية أو في صورة سبائك، ويطلق على هذا الشكل (قاعدة تداول النقود الذهبية).
2. اتسم الشكل الثاني بأن النقود الذهبية لا تتداول في الداخل، وإنما يحل محلها نقود ورقية يلتزم بنك الإصدار بتحويلها إلى ذهب بالسعر

---

(1)الجبوري، عبدالقادر يوسف، مصدر سابق، ص217- 218

(2) زكي، د. رمزي، التاريخ النقدي للتخلف، عالم المعرفة- الكويت، 1987م، ص78.

(3) المصدر نفسه، ص51- 52.

القانوني، ويكون مستعداً لشراء كل ما يقدم إليه من الذهب طبقاً لهذا السعر، وفي هذا الشكل يكون استخدام السبائك الذهبية قاصراً على تسوية المعاملات الخارجية، وقد عرف هذا الشكل باسم (قاعدة الصرف بالسبائك الذهبية).

3. أما عن الشكل الثالث، فنجد أن الذهب لا يتداول في الداخل، بل تتداول النقود الورقية الإلزامية غير القابلة للصرف ذهبا، غير أن بنك الإصدار يشتري ويبيع الحوالات الأجنبية الذهبية بسعر معين، وقد عرف هذا الشكل باسم (قاعدة الصرف بالحوالات الذهبية).

وبناءً على ذلك يمكن القول أن الدول التي تطبق "قاعدة الذهب" ترتبط عملاتها برباط واحد هو الذهب، ولهذا يتحدد سعر الصرف عند التوازن طبقاً لنسبة كمية الذهب الموجودة في عملة كل دولة إلى كمية الذهب الموجودة في بقية عملات الدول الأخرى [1].

(1) زكي، د. رمزي، مصدر سابق، ص53

المبحث الثاني

إعادة إعمار وبناء ما دمرته الحرب ومسألة الرواج الاقتصادي

انتهت الحرب العالمية الأولى بهزيمة ألمانيا، وخرجت الولايات المتحدة الأمريكية من هذه الحرب وهي تتمتع بأقوى جهاز اقتصادي وبأعظم قدر من الموارد، ومن هنا كانت بالفعل أغنى الدول الرأسمالية وبدأت تحتل موقعها القيادي في الاقتصاد العالمي بالتدريج، آخذة في ذلك الموقع الذي كانت تتمتع به بريطانيا قبل الحرب. فهناك دول زادت فيها كميات الذهب بشكل واضح عما كانت تملكه قبل الحرب، وقد تمثل ذلك في تلك الدول التي كانت أراضيها بمنأى عن العمليات العسكرية، ولم تتأثر صادراتها ووارداتها بهذه العمليات، ومن هذه الدول نذكر: الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والدول المحايدة: مثل السويد وسويسرا [1].

اضطرت الدول التي شاركت في الحرب ما عدا الولايات المتحدة إلى الخروج عن "قاعدة الذهب" بسبب ظروف الحرب الاستثنائية التي تطلبت سحب النقود الذهبية من التعامل وإصدار أوراق نقدية محلها غير قابلة للتحويل إلى ذهب، وترتب على هذا الإجراء نتائج سلبية كان من جرائها أن فقدت الثقة بقيمة الأوراق النقدية، مما أدى إلى حدوث خلل كبير على معدلات الصرف[2].

(1) زكي، د. رمزي، التاريخ النقدي للتخلف، مصدر سابق، ص85- 86.

(2) الجبوري، د. عبد القادر يوسف، مصدر سابق، ص221.

ولقد تم عقد معاهدة للسلام في فرساي (فرنسا) في كانون الثاني (1919م)، وكان من شأنها أن فرضت على ألمانيا شروطاً اقتصادية ومالية وتغييرات مهمة حين نصت التغيرات الاقليمية على إعادة منطقتي (الالزاس واللورين) إلى فرنسا، المنطقتين الغنيتين بالمواد الأولية الضرورية للصناعة، والتي كانت ألمانيا قد اقتطعتها من فرنسا على أثر حرب عام (1871م). كما أجبرت ألمانيا أيضاً على التنازل عن أسطول صيدها وبواخرها التجارية الكبيرة، والتخلي عن كل مستعمراتها ودفع كميات كبيرة من الذهب قدرت قيمتها بنحو (300 مليون) دولار [1].

وبعد هذه المعاهدة برزت الحاجة من جديد للعودة إلى "قاعدة الذهب" أي إلى إيجاد غطاء ذهبي للأوراق النقدية. ولتحقيق هذا الهدف فقد دعي إلى عقد مؤتمرين يبحثان المشاكل المالية، الأول في عام (1920م) في بروكسل، والثاني في عام (1922م) في جنيف. فأوصى مؤتمر بروكسل بأهمية الرجوع إلى قاعدة الذهب، وبضرورة الدعوة إلى انكماش نقدي، بمعنى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحديد كميات النقود في التداول وتوصيات أخرى. أما مؤتمر جنيف فقد حدد السبل العملية التي ينبغي اتباعها للعودة إلى "قاعدة الذهب" كالاحتفاظ باحتياطي ذهبي أو ما يقابله من قيم أخرى، وسحب النقود الذهبية من التداول وتكريسها لتصفية الحسابات التجارية بين الدول [2].

وما يلفت النظر أن القسم الأعظم من الاقتصاديين الذين تصدوا لمناقشة هذه القضية كانوا يجمعون على أن الإصلاح النقدي لن يتأتي إلاّ بالعودة من

(1) الجبوري، عبدالقادر يوسف، مصدر سابق، ص215

(2) المصدر نفسه، ص221

جديد لـ "قاعدة الذهب"، وكانت حجتهم في ذلك أن الاضطراب الذي حدث في الشؤون النقدية لا يرجع إلى عيوب كامنة في نظام "قاعدة الذهب"، وإنما إلى الإضطراب الذي قد حدث بسبب الخروج عن قواعد اللعبة، وأهمها قاعدة الحرية الاقتصادية، وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، والامتناع عن فرض القيود على التجارة الخارجية، وربط النقود بالذهب. وكان أهم المبادئ التي أثارها هؤلاء الاقتصاديون للعودة مرة أخرى إلى "قاعدة الذهب" تتمثل فيما يلي [(1)]:

1- ضرورة تحديد قيمة النقود الورقية بالنسبة للذهب.

2- إعادة قابلية صرف النقود الورقية بالذهب.

3- إعادة التوازن للموازنة العامة للدولة، وأن تكف الحكومة عن الاقتراض من الجهاز المصرفي.

4- بذل الجهود من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات حتى يمكن المحافظة على سعر صرف ثابت للعملة.

5- زيادة كمية الذهب في بنك الدولة.

6- العمل على توفير ثقة الأفراد من جديد في العملة عن طريق مكافحة التضخم.

7- ضرورة إحداث نوع من التوافق بين القوة الشرائية للنقود في الداخل والخارج.

ومع حلول عام (1924م) كانت أعاصير ما بعد الحرب هذه قد هدأت (بتعبير هوبزباوم)، وقد حدث بالفعل ما يشبه العودة إلى النمو العالمي، فبعد

---

(1) زكي، د. رمزي، التاريخ النقدي للتخلف، مصدر سابق، ص89- 90.

العودة إلى "قاعدة الذهب" بدأ الانتعاش يدب في هيكل النشاط الاقتصادي لهذه الدول، وبدأت معالم الرخاء في الأفق من جديد وأخذت الصناعة تستعيد أنفاسها من جديد، وتم استحداث فروع صناعية جديدة مثل صناعة السيارات، والكهرباء والصناعات الكيميائية [1].

ولم يقتصر الانتعاش الاقتصادي على القطاع الصناعي، بل أنه شمل الانتاج الزراعي الذي تطور بشكل سريع إلى درجة أصبح فيه من المعتذر تصريف هذا الانتاج، وخصوصاً بالنسبة لفرنسا وألمانيا وإيطاليا التي اضطرت إلى فرض ضرائب إضافية على السلع الزراعية المستوردة من الولايات المتحدة الأمريكية. وترتب على هذا الانتعاش بداية رخاء اقتصادي كبير في أوروبا تجلى في التوسع الكبير في صناعة البناء، حيث تم إنشاء الكثير من العمارات العالية لأغراض السكن والمحلات التجارية والمكاتب والمدارس، ورافق هذه الحركة اهتمام بتبليط وتحسين الطرق البرية التي أدت بدورها إلى تشجيع صناعة المركبات الصناعية. كما تحسنت التجارة الدولية وتعمقت الثقة بين الدول بعدما ازداد الطلب على السلع الكمالية من خلال الزيادة الملحوظة في مداخيل الأفراد [2]، هذه النشاطات أدت إلى إعادة الثقة بالنشاط النقدي المدعم بالذهب، فخلقت فرص كبيرة في التشغيل وزيادة في الدخول لمقابلة طلب على المعروض، إلاّ أن معطيات النظرية الكلاسيكية وثوابتها لاسيما في مسألتي العرض يخلق الطلب عليه ومخصص الأجور (الحد الأدنى للأجور) أدى إلى

---

(1) هوبزباوم، إريك، عصر التطرفات (القرن العشرون الوجيز، 1914- 1991)، ترجمة: فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة- بيروت، 2011م، ص173.
(2) الجبوري، د. عبد القادر يوسف، مصدر سابق، ص222.

درجة من التشبع في المعروض لم يقابله طلب مع ثبات نسبي في الدخول، وبذلك كان المجتمع مهيئ لصدمة جديدة في إعادة النظر في الثقة، وبذلك حلت الكارثة بشكل سريع لكنه غير متوقع لأن الواقعة التي حصلت وضعت مفكري "علم الاقتصاد" في حيرة تفسير الأسباب، فهل كانت الأسباب تعود على التركيز على جانب العرض وقصور الطلب؟ أم تعود إلى أسباب نقدية بحتة في انعدام الثقة والهلع في التوجه لسحب الودائع، وغياب نسبة كبيرة من الكتلة النقدية في الأسواق؟.

ولكن فما أن طرق الكساد الكبير أبواب الدول الرأسمالية عام (1929م) حتى بدأت الدول، دولة تلو الأخرى، تخرج عن "قاعدة الذهب"، بل لم يأت عام (1936م) إلاّ وكانت جميع الدول قد خرجت عن "قاعدة الذهب"، بحيث خرجت بريطانيا عام (1931م) وإيطاليا والولايات المتحدة عام (1933م)، وفي عام (1936م) خرجت كل من فرنسا وبلجيكا، وبذلك أنهار من جديد نظام النقد الدولي، وأدت إلى شل النشاط الانتاجي للنظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي[1].

(1) بولانيي، كارل، التحول الكبير (الأصول السياسية والاقتصادية لزمننا المعاصر)، ترجمة: محمد فاضل طبّاخ، المنظمة العربية للترجمة- بيروت، 2009م، ص465.

المبحث الثالث

الكساد الاقتصادي الكبير كنتيجة فعلية لما بعد الحرب العالمية الأولى

لم يشهد النظام الرأسمالي العالمي أزمة اقتصادية أخطر وأشمل من تلك الأزمة التي أندلعت في عام (1929م)، فالأزمات السابقة كانت تشمل إما فرعاً أو أكثر من فروع الانتاج، كما أن كل الأزمات السابقة لم تدم لفترة زمنية طويلة وكانت تعقبها عادة فترة انتعاش اقتصادي، إلاّ أن السمة التي ميزت "أزمة الكساد الكبير" كانت طول الفترة التي استغرقتها، حيث نجد الركود الاقتصادي يمتد إلى عام (1933م)، وأثبتت بأنها لم تعد أزمة اقتصادية كما كان الحال مع الأزمات السابقة، بل انها أزمة تمس جوهر النظام الرأسمالي العالمي بشكل مباشر [1].

فما جاء خريف (1929م) حتى بدأت بوادر الأزمة في الظهور، وكانت البداية هي ما حدث في يوم (24 أكتوبر) في هذا العام بمدينة نيويورك وهو اليوم الذي عرف باسم (الخميس الأسود) حيث بيعت في البورصة في هذا اليوم كميات هائلة من الأسهم والسندات التي تمثل أعظم رأسمال الشركات الكبرى، فهبطت أسعارها وخسر آلاف الأفراد ثروتهم في غضون ساعات قليلة، وظلت الأسعار بعد ذلك في هبوط مستمر أعقب ذلك موجات ذعر وعدم الثقة، فاندفع الأفراد يسحبون ودائعهم من البنوك مما أدى ذلك إلى

---

(1) الجبوري، د. عبد القادر يوسف، مصدر سابق، ص229- 230.

إفلاس البنوك [1]. وانتشر شبح البطالـة المخيـف وارتفـع عـدد العـمال العـاطلين عـن العمل في النصف الثاني مـن عـام (1932م) إلى (30 مليـون) شـخص باسـتثناء الـذين يمارسون أعمالاً متقطعة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية فقـط بلـغ عـدد العـاطلين عن العمل في عام (1933م) نحو (13 مليون) عامل أي بنسـبة (27%) مـن مجمـوع عـدد العـمال في الولايـات المتحـدة، وفي انكلـترا انخفـض الانتـاج الصـناعي إلى نحـو (18%) وبلغ عدد العاطلين عن العمل في عام (1931م) إلى نحو (3 ملايين) عامل أي ما يعادل (23%) من مجموع عدد أفراد الطبقة العاملة، أما في ألمانيا فقد بلـغ عـدد العاطلين (6 ملايين) عامل، وفي إيطاليا بـ (1 مليون) عامل عاطل عن العمل[2].

ومن وجهة نظر "جالبريت" كان للكساد العالمي ثلاث سمات ظاهرةيلخصها بـالآتي: 1- الانكماش الشديد في الأسعار مع ما ترتب عليه من إفـلاس في الصـناعة والزراعـة. 2- البطالة. 3- المشاق التـي أنزلهـا الكسـاد بالفئـات الضـعيفة بصـورة خاصـة كبـار السـن والصغار والمرضى الذين ليس لهم مأوى مناسب إلى جانب العاطلين عن العمل [3].

ولكن لماذا أخفق أداء الاقتصاد الرأسمالي في هذه الفترة مؤدية إلى الكساد الكبير؟. وإذا اعتبرنا أن الحرب العالمية الأولى كانت السبب في هذا ولو بصورة جزئية في البلدان المتحاربة، فإن الولايـات المتحـدة الأمريكيـة كانـت أراضـيها بعيدة كل البعد عن مناطق التي جرت فيهـا الحـرب، كـما خرجـت الولايـات

---

(1) زكي، د. رمزي، الاقتصاد السياسي للبطالة، عالم المعرفة- الكويت، 1998م، ص289.

(2) الجبوري، د. عبد القادر يوسف، مصدر سابق، ص229.

(3) جالبريت، جون كينيث، مصدر سابق، ص212.

المتحدة (كما ذكرنا في المبحث السابق) وهي تتمتع بأقوى جهاز اقتصادي وبأعظم قدر من الموارد [1]، لكن هل يمكن القول كجواب على هذا التسأول أن العالم الرأسمالي كان مهيئ للأزمة لوصول درجة الصراع الاقتصادي إلى حد الانفجار جاءت الحرب لتبرر حدوث الأزمة الاقتصادية وتفاقمها.

من وجهة نظر المؤرخ "هوبزباوم" لا يمكن أن تفسر الأزمة الاقتصادية العالمية من دون الولايات المتحدة الأمريكية، فهي قبل كل شيء كانت الدولة المصدرة الأولى، فحتى عام (1929م) انتجت الولايات المتحدة ما يزيد عن (42%) من مجموع الانتاج العالمي مقابل (28%) للقوى الصناعية الأوروبية الثلاث الأخرى: ألمانيا وفرنسا وبريطانيا. والدولة المستوردة الأولى أيضاً بعد بريطانيا وقد كانت تستورد (40%) من المواد الخام والمواد الغذائية من مجموع الواردات لأهم خمس عشر دولة تجارية في العالم. وذلك يفسر إلى حد كبير التأثير الكارثي للإنهيار على منتجي سلع مثل: القمح والقطن والسكر والمطاط والحرير وغيرها، وللأسباب نفسها أصبحت هي الضحية الأساسية للإنهيار حين هبطت وارداتها بمقدار (70%) ما بين (1929- 1932م) وأنخفضت صادراتها بالمعدل نفسه [2]. وهذا كله ناتج عن إخفاق الاقتصاد العالمي في إيجاد ما يكفي من الطلب على التوسع المستمر في النشاط الاقتصادي.

فبحلول تلك الأزمة لوحظ وجود ظواهر للتشبع الاقتصادي منذ نهاية (1928م) حينما أخذت أسعار الكثير من السلع تنخفض بوتائر سريعة وعلى الأخص السلع الزراعية، فالإضافة إلى محصول القمح الكبير عام (1928م)

---

(1) زكي، د. رمزي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مصدر سابق، 1998م، ص85.

(2) هوبزباوم، إريك، عصر التطرفات، مصدر سابق، ص174.

فإن القمح السوفيتي المصدر إلى أوروبا زاد في الطين بلة وأثقل كاهل سوق المحاصيل الزراعية، فانخفضت الأسعار بصورة مفاجئة وقلت المداخيل التي يحصل عليها المزارعون، وترتب على هذا تراجع في الطلب على السلع الصناعية وبالتالي هبوط مفاجئ في معدلات الانتاج الصناعي، وبعبارة أخرى فقد حدث انخفاض عام في معدلات الاستهلاك وركود في النشاط الاقتصادي[1]، وفي أي حال من الأحوال لا يمكن اعفاء الاتحاد السوفيتي من النوايا السيئة في تأجيج هذه الأزمة من خلال زيادة المعروض الزراعي لقدرتها التنافسية، كون أن تكاليف الانتاج لاسيما الأجور في الاتحاد السوفيتي كانت تمثل الحد الأدنى من الأجور قياساً بأجور الأعمال الزراعية في دول غرب أوروبا.

لقد لاحظ خبراء "عصبة الأمم" الذين لم يعرهم أحد أي اهتمام (بتعبير هوبزباوم) إن الركود في اقتصاد أمريكا الشمالية الصناعي سرعان ما انتشر إلى بؤرة صناعية أخرى هي ألمانيا فقد هبط الانتاج الصناعي الأمريكي بمقدار الثلث بين عامي (1929 و 1933م)، وانخفض الانتاج الألماني بنسبة مماثلة كما خسرت شركة المعدات الكهربائية الأمريكية (وستنغهاوس) ثلثي مبيعاتها، فيما هبط دخلها الصافي بمقدار (67%). كان هناك أزمة في الانتاج الأولي في المواد الغذائية والمواد الخام معاً، فقد تهافتت الأسعار التي لم يعد بالإمكان المحافظة عليها بزيادة المخزون فقد هبط سعر الشاي والقمح بمقدار الثلثين،

(1) الجبوري، د. عبد القادر يوسف، مصدر سابق، ص230.

وسعر الحرير الخام بمقدار الثلاثة أرباع، وهذا ما أنهك اقتصادات بلدان عديدة[1].

وبناءً على ذلك يمكن القول أن آثار الحرب العالمية الأولى كانت ظاهرة للعيان وكانت ما تزال لها الدور الحاسم في ظهور أزمة الكساد التي حدثت واستمرت ما بين الأعوام (1929- 1933م). وكانت للصادرات والواردات الولايات المتحدة الأمريكية كما يقول "هوبزباوم" الكلمة الأخيرة في ظهور هذه الأزمة، على الرغم من أنها كانت تتمتع بأقوى اقتصاد في العالم آنذاك، ومن أجل ذلك كان تأثيرها شاملاً على العالم ككل. كما كانت للمحاصيل الزراعية السوفيتية دوراً في العمل على تقويض العالم الرأسمالي من خلال الفائض الموجود في الأسواق الأوروبية التي لم يجد من يشتريه [2]، وبذلك يمكن أن نقول: أن أزمة الكساد كانت عبارة عن أزمة في الاستهلاك. ولا ننسى دور ألمانيا هذا البلد الذي كان يصدر نصف صادرات العالم الرأسمالي، أصبح بحلول عام (1928م) دولة مقترضة حيث بلغ اقتراضها ما بين (20- 30 ألف) بليون مارك، نصفها على الأرجح قصير الأجل، وهذا ما جعل الاقتصاد الألماني مرة أخرى سهل الاستهداف [3]، ومن هنا لم يكن من المفاجئ للجميع أن ينتكس الاقتصاد العالمي ثانية، بعدما انتعشت لفترة قصيرة نسبياً، وهذه العوامل كلها مجتمعة كانت النتيجة الحتمية لظهور أطول وأكبر كساد عرفه التاريخ الاقتصادي مسبباً إنقلاب في بنمط التفكير بشكل عام والتفكير

---

(1) هوبزباوم، إريك، عصر التطرفات، مصدر سابق، ص174.

(2) الجبوري، د. عبد القادر يوسف، مصدر سابق، ص230.

(3) هوبزباوم، إريك، عصر التطرفات، مصدر سابق، ص174.

الاقتصادي بشكل خاص والنظرية الاقتصادية الكلاسيكية التقليدية تحديـداً، حيـث بدأ التشكيك في قدرة النظرية الاقتصـادية عـلى أدائهـا في مجـال العمـل والنشـاط حتى بدى للبعض أن التعامل مع النظريـة الماركسـية يعطـي النظريـة الاقتصـادية الرأسـمالية دفعـة نحـو التطـوير في الأسـاليب والأدوات، وكـان في طليعـة هـؤلاء "جوزيف شومبيتر".

المبحث الرابع

آليات النظرية الاقتصادية وعجزها في إيجاد الحلول للركود الاقتصادي

لقد رسخ "الكساد الكبير" اعتقاد المثقفين والناشطين والمواطنين العاديين بأن ثمة خطأً جوهرياً فادحاً في العالم الذي يعيشون فيه، وأن الوضع لا يمكن تصحيحه بالأدوات والخرائط الاقتصادية للقرن التاسع عشر، ولا يمكن الركون إليها. فلم يكن من السهل الاعتقاد في عام (1933م) مثلاً « أنه حين يصاب طلب المستهلك وبالتالي الاستهلاك بالركود، فإن معدل الفائدة يهبط بالنسبة المطلوبة لتحفيز الاستثمار بحيث يملأ الطلب المتزايد على الاستثمار تماماً الثغرة التي خلفها الطلب الاستهلاكي الأقل من ذلك » [1]. ومع ارتفاع معدلات البطالة لم يكن من المعقول الاعتقاد بعد ذلك الوقت، أن الأشغال العامة لن تزيد التوظيف مطلقاً لأن الأموال المصروفة عليها ستكون مجرد أموال من القطاع الخاص الذي كان بوسعه أن يوجد فرص عمل كثيرة بطرق أخرى، وبذلك تعذّر على الذين قدّر لهم أن يعيشوا سنوات "الكساد" أن يفهموا كيف لم تستطع "مبادئ السوق الحر" والتي فقدت مصداقيتها على نحو واضح، أن تعالج وتفسر هذه الأزمة؟[2].

كان من السمات المميزة للنظام الكلاسيكي كما يراه "جالبريت" افتقاره إلى نظرية عن حالات الكساد، وليس ذلك مستغربا لأن هذا النظام يستبعد بطبيعته وجود أسباب تؤدي إلى الكساد، وكانت حال التوازن التي يعود

(1) هوبزباوم، إريك، عصر التطرفات، مصدر سابق، ص193.

(2) المصدر نفسه، ص194.

إليها الاقتصاد من تلقاء نفسه هي حال العمالة الكاملة، وتلك هـي النتيجـة التـي من المحتوم أن تؤدي إليها التحركات في الأجور والأسعار والتي كـان "قـانون سـاي" يسعى لإثباتها، ومن هنا كانت النتيجة واضحة وهي « أنه لا يمكن أن يكون هنـاك علاج للكساد، لأنه مستبعد على أساس نظري. فالأطباء، مهما بلغت شهرتهم، لـيس لديهم علاج لمرض لا يمكن أن يوجد»[1]، وبالمقابل فـإن الأطبـاء لا يمكـنهم معالجـة كل الأمراض بدواء واحد.

نص "قانون ساي للأسـواق" عـلى « أن أيـة عمليـة بيـع هـي في نفـس الوقـت عملية شراء »، فاستناداً إلى هذه الفرضية بـيّن "سـاي" بـأن السـلعة بمجـرد انتاجهـا فإنها تخلق سوقاً لسلع أخرى تتساوى في قيمتها مع قيمـة هـذه السـلعة المنتجـة، وتبعاً لذلك فانه لا يمكن أن يوجد في النظام الاقتصادي مـما يُعتـبر إفراطـاً عامـاً في الانتاج، والتي تؤدي بدورها إلى خلق أزمة اقتصـادية في السـوق [2]، وهنـا السـؤال الجوهري الذي يوسع المقولة ولا ينقضها هو: هـل أن قـدرات البـائعين والمشـترين تبقى واحدة عبر الزمن؟.

تبعاً لـ "ساي" فإن السلعة بمجرد انتاجهـا فإنهـا تخلـق سـوقاً لسـلع أخـرى تتساوى في قيمتها مع قيمة هذه السـلعة المنتجـة. وحيـنما ينتهـي المنـتج مـن انتاج سلعته، فإنه يصبح متلهفاً إلى بيعها في الحال خوفـاً مـن نقـص قيمتهـا في يديه، وحينما يبيع السلعة ويحصل على ثمنها نقوداً، فإنه يصـبح متلهفـاً كـذلك إلى التخلص من هذه النقود لأن قيمتها هي الأخرى عرضة للتغير. ومـن وجهـة نظر "ساي" فإن الطريقة الوحيدة التي يمكن بواسطتها التخلص من النقود هي

(1) جالبريت، جون كينيث، مصدر سابق، ص209- 210.

(2) عمر، د. حسين، مصدر سابق، ص373.

عن طريق شراء سلعة أخرى، ومن ثم فإن مجرد انتاج سلعة معينة سوف يخلق الطلب على سلع أخرى [1]، هذا النمط من التفكير يستبعد التغيير وكأنما الأمور كلها تسير على نمط واحد بمعزل عن أي مفاجأة تؤدي إلى تقويض هذه الفرضية سواء في تغيير سعر العرض أو تراجع في الطلب.

وبناءً على ذلك فإذا كان "قانون ساي في الأسواق" ينص على أن السلع تُستبدل بالسلع من خلال النقود، فقد خلص "ساي" إلى أنه قلما تحدث أزمة الإفراط العام في الانتاج، نظراً لأنه « إذا كان بالإمكان إنتاج الكثير من سلعة معينة بالنسبة إلى باقي السلع، فمن المستحيل إنتاج الكثير من جميع السلع » [2]، وإذا حدثت الأزمة فإنها لا تعدوا أن تكون أزمة (إفراط جزئي في الانتاج) في بعض الفروع المعينة وهنا كأنما يريد "ساي" استبعاد حالة التكامل بين السلع في حال اجتماعها لتقديم سلعة أو خدمة، وهذا موطئ ضعف في طرح "ساي"، والسبب كما يراه "ساي" هو في سوء تخصيص عناصر الانتاج على الأنشطة الاقتصادية في مجتمع معين. وفي مثل هذه الحالة لا تنصرف معالجة هذا الاختلال في تخصيص الموارد إلى خفض انتاج هذه الفروع المعينة، بل إلى زيادة انتاج الفروع الأخرى حتى تلحق بها، وبذلك فإن الطلب الفعّال والتوظيف الكامل للموارد يتحققان دائماً وفي كل الأحوال، باستثناء بعض الظروف الطارئة التي تعكس بعض الاختلال الوقتي في أسواق السلع [3].

---

(1) عمر، د. حسين، مصدر سابق، ص374

(2) ملاك، د. وسام، مصدر سابق، ص259.

(3) عمر، د. حسين، مصدر سابق، ص375- 376.

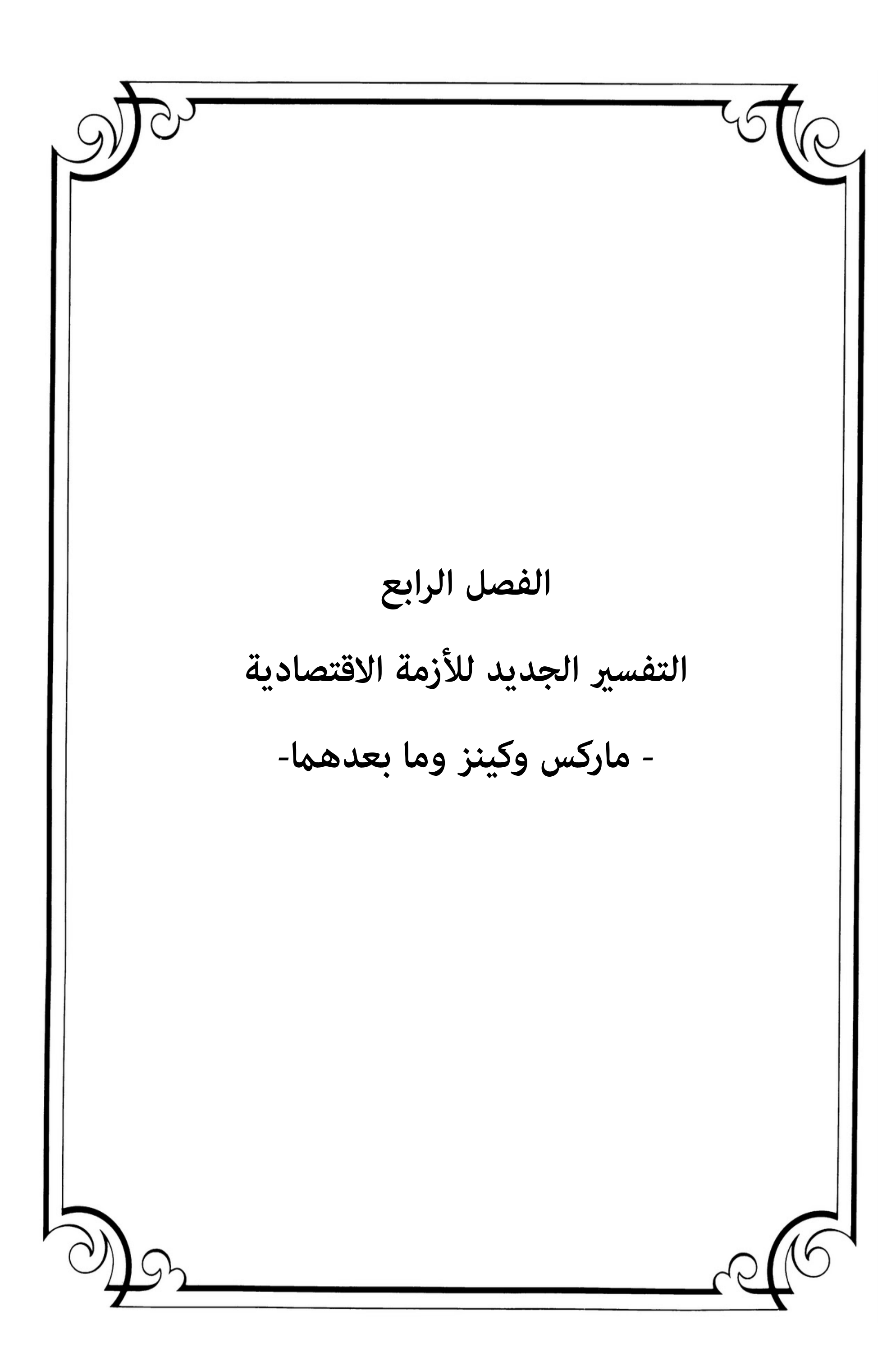
وكانت نتيجة ما سبق أنه عندما وقع "الكساد الكبير" بعد انهيار بورصة الأوراق المالية في أكتوبر (1929م) كان موقف الاقتصاديين المؤمنين بالتراث الكلاسيكي، أي كل الاقتصاديين تقريباً، هو إلتزام الصمت فقد كان أمراً يتطلب الترقب والإنتظار، وبادر في هذا الوقت الاقتصادي الكبير "جوزيف شومبيتر" من جامعة "هارفارد" بدعوة محددة لعدم عمل شيء، فالكساد يجب أن يترك حتى ينتهي من تلقاء نفسه فذلك هو السبيل الوحيد لعلاجه. وأن السبب هو تراكم نوع من السموم في النظام الاقتصادي، وأن المشاق الناتجة عنه هي التي تخرج تلك السموم وتعيد للاقتصاد عافيته وسلامته، وأكد "شومبيتر" بأن الشفاء يأتي دائماً من تلقاء نفسه، وأضاف « أن هذا ليس كل ما في الأمر. فتحليلنا يؤدي بنا إلى الاعتقاد بأن الانتعاش لا يكون صحيحا إلا إذا جاء من تلقاء نفسه » [1].

في الوقت الذي عجز فيه اقتصاديوا المدرسة الكلاسيكية عن إيجاد تفسير وحلول لهذه المشاكل والتغيرات الاقتصادية التي طرأت على البنية الهيكلية للنظام الرأسمالي العالمي من خلال "أزمة الكساد"، قامت الحاجة إلى تفسير جديد يسمح ببيان أن الاختلال الاقتصادي أمر ممكن، كما يساعد على إعطاء وسائل لعلاج هذا الاختلال، وهذا ما فعله "كينز" من خلال مؤلفه (النظرية العامة) حين قدم تفسيراً للتوازن والاختلال وبيّن بأن التوظيف الكامل التي أدعى الكلاسيك والنيوكلاسيك بأنه الوضع العادي والمألوف في الاقتصاد القومي ليست إلاّ حالة خاصة جداً، فيقول "كينز" «أن المسلمات التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية لا تنطبق إلا على حالة خاصة وليس على الحالة

(1) جالبريت، جون كينيث، مصدر سابق، ص211.

العامة»، وأن التوازن يمكن أن يتحقق عند مستويات مختلفة تقل عن مستوى التوظيف الكامل، وهكذا فإن استمرار البطالة أمر ممكن ومقبول في ظل النظرية الاقتصادية [1].

(1) كينز، جون ماينارد، مصدر سابق، ص61.



الفصل الرابع

التفسير الجديد للأزمة الاقتصادية

- ماركس وكينز وما بعدهما-

توطئة:

في هـذا الفصـل سـوف نتطـرق إلى التفسـيرات الجديـدة للأزمـات الاقتصـادية وكيفيـة معالجتهـا مـن خـلال النظريـات التـي أصـبحت الموضـوعات الرئيسـية في المناقشات والسياسات الاقتصادية الحديثـة. فنبحـث في مـا قدمـه "كـارل مـاركس" مروراً بـ "جون هوبسون"، والتفسيرات التي قـدمها "كينـز" ومـا بعـده المتمثلـة في المدرسـة النقديـة وعـلى رأسـهم "ميلتـون فريـدمان"، كـما نبحـث في آراء "بـول كروجمان" بخصوص الأزمة الاقتصادية العالمية التي حدثت في 2008م.

فعند "ماركس" تفسـيرات مختلفـة للأزمـات الاقتصـادية، فمـن ناحيـة أخـذ بـأن السبب في الأزمات الاقتصادية هو نتيجة ما يُعـرف بــ "فـائض القيمـة". ومـن ناحيـة أخرى أخذ بالاتجاه الغالب لدى المفكرين التقليدين بالقول بأن النظام الرأسمالي يتجه نحو الركود نظراً لانخفاض معدل الربح فيه، هذا ما يختص به المبحث الأول من هـذا الفصل. أما المبحث الثاني فيعالج "الإفراط في الإدخار" الناتج عن سوء التوزيـع للـدخل والثروات، والذي رأى "جون هوبسون" بأنه من نتاج الإمبريالية الغربية، فبحسب قول "هوبسون" أن هذه الإمبريالية الرأسـمالية سـوف تـقضي عـلى العـالم، في المقابـل رأى "ماركس" بأن هذه الرأسمالية سوف تقضي على نفسـها. أمـا المبحـث الثالـث فيُعـالج مسألة الاستخدام الشامل وتحقيق التوازن الاقتصادي عند "كينـز" مـن خـلال الطلـب الكلي الفعّال المكون من الاستهلاك والاستثمار، وتفضيله استخدام السياسة المالية على السياسة النقدية في معالجة الأزمات الاقتصادية. أما المبحث الرابع فيُنـاقش تفسـيرات المدرسة النقديـة وعـلى رأسـهم "ميلتـون فريـدمان" للأزمـات الاقتصـادية ومـا قدمـه

من خلال نظريته المعروفة بـ (نظرية كمية النقود) التي صاغها من معادلة "فيشر". ويختص المبحث الخامس والأخير من هذا الفصل بتفسير "بول كروجمان" للأزمة الاقتصادية التي حدثت في 2008م.

المبحث الأول

الرؤية الماركسية للأزمات الاقتصادية

كان "كارل ماركس" (1818- 1883م) إبناً لمحام ألماني ثـري مـن أصـل يهـودي، وكتلميـذ للفلسـفة الماديـة اليونانيـة التقليديـة كتـب أطروحتـه للـدكتوراه عـن "ديموقريطس" و"إبيقورس"، لكنه تأثر كثيراً بـالهيجليين اليسـاريين في زمانـه. عمـل صحافياً في الصحف اليسارية والثورية، وانتقل في عام (1834م) إلى باريس وتعـرف فيها على عدد من الاشتراكيين الفرنسيين من بينهم صديق عمـره "فردريـك إنجلـز" وهو أحد رجال الأعمال من أصل ألماني يملـك مصـانع للمنسـوجات في مانشسـتر. وعندما أبعد "ماركس" من فرنسا لنشاطه السياسي انتقل إلى بروكسـل، وعـن هـذا الطريق اتصل "ماركس" و "إنجلز" بـ (رابطة الشيوعيين) الباحثين المناضـلين فرصـة عرض أفكارهما في (البيان الشيوعي) الذي نشر كوثيقة تركيبية في العام التالي [1].

وأثناء ثورة عام (1848م) عاد "ماركس" إلى بلاد الراين، ولكـن عنـدما قُمعـت الثورة هرب إلى لندن حيث أمضى بقية حياته. وتأسست جمعية العـمال الـدوليين المعروفـة باسـم "الأمميـة الأولى" عـام (1864م) والتـي مثّلـت طبقـة العــمال (البروليتاريا) في جميع الأقطار، وكان "ماركس" أحد قواهـا المحركـة. وبعـد هزيمـة اللجنـة الثوريـة في بـاريس أو مـا يسـمى بــ "كومونـة بـاريس" في عـام (1871م) انحلّت جمعية "الأممية الأولى"، ومنـذ ذلـك الوقـت ركّـز "مـاركس" عـلى تحليلـه

---

(1) شاتليه، فرانسوا، تاريخ الايديولوجيا، ج3، ترجمة: د. أنطـون حـمصي، وزارة الثقافـة- دمشـق، 1997م، ص205.

الاقتصادي في كيفية التحول الثوري من الرأسمالية إلى الاشتراكية ضمن القيود والشروط الذاتية والموضوعية التي اشترطها، ولم يعد منشغلاً في السياسة ومن بين أشهر كتاباته نذكر (مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي) و (رأس المال) الذي نشر عام (1867م) [1].

لا نجد لدى "ماركس" نظرية واحدة لتفسير الأزمات الاقتصادية، بل نجد عنده عدة تفسيرات، فمن ناحية أخذ بأن السبب في الأزمات الاقتصادية هو الإفراط في الانتاج أو نقص الاستهلاك أو ما يُعرف بـ "فائض القيمة". ومن ناحية أخرى أخذ "ماركس" الاتجاه الغالب لدى المفكرين التقليدين بالقول بأن النظام الرأسمالي هو نظام يتجه نحو الركود نظراً لانخفاض معدل الربح فيه، كما أن الفوضى الموجودة في هذا النظام وعدم معرفة حاجات السوق يمكن أن يؤدي إلى تقلبات شديدة، وقد يترتب عليها إفراط في انتاج بعض السلع [2].

نظرية فائض القيمة

تطورت نظرية القيمة عند "ماركس" في كتابه (رأس المال)، ففي الجزء الأول نجده يأخذ بنظرية العمل في القيمة، في حين نجده في الجزء الثالث من الكتاب نفسه قد عدل بعض أفكاره وإن كان مستمراً في الاعتقاد بأنه لم يخرج عن نظريته الأصلية، وهو في جميع الأحوال لا يخرج كثيراً عن الفكر السائد لدى التقليديين وبخاصة "ريكاردو".

---

(1) سكيربك و غيلجي، غنار و نلز، تاريخ الفكر الغربي (من اليونان القديمة إلى القرن العشرين)، ترجمة: حيدر حاج اسماعيل، المنظمة العربية للترجمة- بيروت، 2012م، ص669- 670.

(2) شومبيتر، جوزيف أ.، الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية، ترجمة: حيدر حاج اسماعيل، المنظمة العربية للترجمة- بيروت، 2011، ص133.

ونبدأ بنظرية القيمة كما وردت في الجزء الأول من كتاب "رأس المال"، حيث يفرق بين عدة أمور، فهناك قيمة الاستعمال ويقصد بها منفعة السلعة لإشباع حاجات الإنسان فيقول « أن السلعة شيء خارج عنا أى يستطيع بما له من خواص أن يقضى الحاجات الإنسانية المختلفة الأنواع » والشيء النافع كالحديد والورق وما إليهما يجوز النظر إليه من وجهتي الكيف والكم، فهو « مجموعة خواص كثيرة وبذا تتعدد وسائل الانتفاع به »، « إن منفعة الشىء تجعله قيمة استعمالية. ولكن هذه المنفعة ليست شيئاً قائماً مستقلا بذاته، إذ نظرا لأن خواص السلعة هي التي تعينها فإن المنفعة لا وجود لها منفصل من تلك الخواص »، وعلى ذلك فالسلعة كالحديد والقمح والماس قيمة استعمالية وصفتها هذه مستقلة عن كمية العمل اللازم للانتفاع بصفاتها النافعة، كما لا تكون للقيمة الاستعمالية أي وجود إلاّ بالاستعمال أو الاستهلاك [(1)].

ويرى "ماركس" أن القيم التبادلية لسلعة ما مع السلعة الأخرى لابد أن تعبر عن أشياء مشتركة مساوية لها، ومعنى ذلك أنه إذا كانت كميتان مختلفتان من سلعة القمح وسلعة الحديد متساويتين في القيمة، فلابد أنهما يحتويان على كمية متساوية من شيء ثالث يكون مشتركاً بينهما بالمقارنة بينهما، «فمثلا قد تكون المعادلة هكذا: ربع من القمح يساوي س هندردويت [(*)] من الحديد. فما الذي تدل عليه هذه المعادلة؟ إنها تدل على أنه في شيئين مختلفين وهما ربع من القمح، س هندردويت من الحديد يوجد شىء مشترك بينهما بمقادير متساوية. وعلى ذلك فهما مساويان لشىء ثالث يختلف عنهما من حيث الجوهر. وإذن

---

(1) ماركس، كارل، رأس المال، ترجمة: د. راشد البراوي، مكتبة النهضة المصرية- القاهرة، 1947م، ص2.

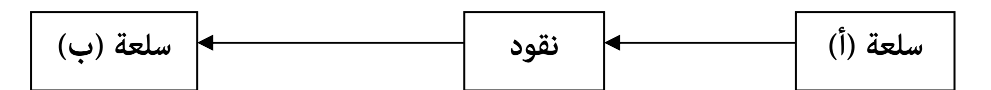
(*) **هندردويت:** وحدة وزن يساوي (50) كغم.

يجب إرجاع كل منهما، من حيث كونه قيمة تبادلية، إلى هذا الشىء الثالث».
ويتسأل "ماركس" عن هذا الشيء المشترك أو الثالث الذي يجعل قيم الأشياء قابلة للمقابلة؟ لا يمكن أن يكون هذا الشىء هو خصائص السلع، لأن هذه الخصائص تؤثر على منفعة السلعة ومن ثم على قيمة الاستعمال، فنراه يقول « وهذا الشىء المشترك لا يمكن أن يكون أية خاصية هندسية أو كيماوية أو طبيعية للسلع، إذ هذه الخواص إنما تسترعى انتباهنا من حيث أنها تؤثر في منفعة هذه السلع أى تجعلها قيما استعمالية »[1]. ولذلك لم يبقى سوى عنصر واحد مشترك في جميع السلع هو كونها ناتج العمل الإنساني، « حين نسقط من الحساب القيمة الاستعمالية للسلع لا يتبقى لدينا إلا خاصية واحدة مشتركة بالنسبة اليها جميعا وهي خاصية كونها منتجات عمل »، فالعمل هو الذي يفسر قيمة المبادلة وهو أساس القيمة[2].

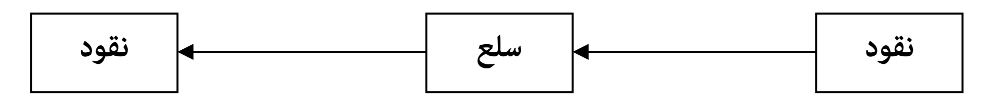
إن اهتمام "ماركس" بالقيمة إنما يرجع بالدرجة الأولى إلى رغبته في تفسير "فائض القيمة" الذي يحصل عليه الرأسماليون في ظل النظام الرأسمالي، حيث يرى بأن التبادل يختلف في ظل الانتاج الرأسمالي عنه في ظل نظام الانتاج البسيط. ففي ظل الانتاج البسيط الذي لا يدخل فيه الرأسمالي، يبيع المنتج سلعته مقابل النقود ثم يستخدم هذه النقود للحصول على ما يلزمه من السلع الأخرى، « البيع وهو استبدال السلعة بنقود، والشراء وهو استبدال النقود بسلعة، والرابطة بين العملين هي البيع بقصد الشراء » ويحقق المنتج

(1) ماركس، كارل، مصدر سابق، ص3.
(2) المصدر نفسه، ص4.

فائدة إذا كانت منفعة السلعة (ب) بالنسبة له أكبر من منفعة السلعة (أ) التي يبعها [1].



أما في ظل الانتاج الرأسمالي، فالمنتج الحقيقي وهو العامل الذي لا ينتج لحسابه، وإنما لحساب الرأسمالي، ولذلك يأخذ التبادل صورة مختلفة تبدأ بشراء الرأسمالي عنصر العمل والمواد الأولية التي يستخدمها في الانتاج، ثم يبيعها في السوق مقابل النقود. وبذلك يحقق الرأسمالي فائدة إذا كانت النقود التي يحصل عليها أكبر من تلك التي يبدأ بها [2].



ويتساءل "ماركس" عن مصدر هذه الزيادة في النقود التي يحصل عليها الرأسمالي، ويرى أنها ناجمة عن "فائض القيمة". فمن وجهة نظر "ماركس" أن حصول الرأسمالي على هذا الفائض يعتبر استغلالاً للعامل، لأن العامل هو المنتج الوحيد [3]، فيقول "ماركس" بهذا الخصوص « وفي الحالات التي يكسب فيها صاحب المحل قدراً من العمل الإضافي مكوناً من سرقات بسيطة خلال اليوم التي يرتكبها الرأسمالي على حساب الزمن المقرر لراحة العامل وتناوله

---

(1) ماركس، كارل، مصدر سابق، ص68- 71

(2) المصدر نفسه، ص76- 79

(3) الببلاوى، د. حازم، مصدر سابق، ص97.

الطعـام يـدعوها بعـض المفتشـين "سرقـات تافهـة للـدقائق" أو اغتصـاب بضـع دقائق»[1].

وإذا انتقلنا إلى نظرية "فائض القيمة" عند "ماركس" كما تظهر في الجـزء الثالـث من كتابه (رأس المال) الـذي نشر بعـد وفاتـه، نجـد أن ثمـة تعـديلاً قـد لحـق بهـذه النظرية، فقد ظهـرت مصـطلحات جديـدة، فمـثلاً قسـم "مـاركس" "رأس المـال" إلى نوعين: 1- أطلق على أجور العمال تسمية (رأس المال المتغـير) لأن العمـل يزيـد مـن قيمة السلعة التي يساهم في انتاجها « تتغير قيمة ذلك الجزء الـذي يتحـول إلى قـوة عمل، فهو يعيد إنتاج معادل لذاته ثم قيمة فائضة متغيرة في مقدارها بمعنى أنها قد تكون أكبر أو أصغر. هذا الجزء يتحول بلا انقطاع إلى حجم متغير ولهذا تحدث عنـه باسم رأس المال المتغير »، 2- بيـنما اعتـبر ثمـن الآلات والمـواد الأوليـة بــ (رأس المـال الثابت) لأنها لا تضيف زيادة إلى قيمة السلعة التـي تـدخل في انتاجهـا وإنمـا تنتقـل إليها قيمتها دون تغيير، فيقول "ماركس" « لا يطرأ أى تغير أثناء عمليـة العمـل عـلى حجم قيمة ذلك الجزء مـن رأس المـال والـذي يتحـول إلى أدوات أى إلى مـواد أوليـة ومواد إضافية وأدوات عمل. ولهذا السبب أطلق عليه رأس المال الثابت» [2].

يبيّن "ماركس" أن "فائض القيمـة" هـو الفـرق بـين كلفـة قـوة العمـل وقيمـة المنتج، ففائض القيمة هو « عبارة عن مبلغ زيادة قيمة المنتج عـلى مجمـوع قـيم العناصر التي يتكون منها. أن فائض القيمة ينشأ فقط عن التغيير في القيمة الـذي يطرأ على ذلك الجزء من رأس المال الذي تحول إلى قوة عمل »، بمعنى أن "فـائض

(1) ماركس، كارل، مصدر سابق، ص197.

(2) المصدر نفسه، ص164.

القيمة" ينـتج فقـط مـن العمـل المبـاشر أي (رأس المـال المتغـير) دون (رأس المـال الثابت) [1]. كما مييّز "ماركس" بين فائض القيمة المطلقة وفـائض القيمـة النسـبي، والأول هو زيادة القيمة الجديدة التي خلقت في يـوم عـلى قيمـة قـوة العمـل، أو القيمة الناتجة عن إطالة يوم العمل والتي تأتي في المرحلة الأولى من تطور علاقـات الانتاج الرأسمالية التي تتسم بضعف وسائل الانتاج ، فيقول "ماركس" « وإني أطلق عبارة فائض القيمة المطلق على فائض القيمة الناتج عن إطالة يوم العمل » [2]. أما الفـائض الثـاني (النسـبي) فينشـأ مـن تحسـين انتاجيـة العمـل بفضـل التقـدم التكنولوجي، وتأتي في مرحلة الرأسمالية المتطورة وتمثل الشكل الأوسـع للقيمـة [3]، فيقول "ماركس" « أطلـق فـائض القيمـة الـذي يترتـب عـلى خفـض وقـت العمـل الضروري وعلى تغيير مماثل في النسبة بين جزئى يوم العمل » [4].

ويرى "ماركس" أن فائض القيمة النسـبي مفسـدة مطلقـة لأنـه الـدافع وراء تكديس وتجميع رأس المال وهو شيء يكون محل إعجـاب الصـانع وسـعيه إليـه، وكلما كبر حجم رأس المـال وارتفعـت درجـة التكنولوجيـا ازداد النـاتج مـن قـوة العمـل وكـان مـن المفـترض إزديـاد الأربـاح دون هـوادة مـن خـلال التبـادل في الأسواق. ونظام السوق ذو "الفائض النسبي للقيمة" الذي يتحقق بفضل التبـادل يشعل شدة الحـرص عـلى الاسـتحواذ عـلى رأس المـال، وهكـذا فإنـه مـع الوقـت

(1) ماركس، كارل، مصدر سابق، ص167- 169.
(2) المصدر نفسه، ص265.
(3) كانتربري، إي. راي، مصدر سابق، ص169.
(4) ماركس، كارل، مصدر سابق، ص265.

يكون الرأسماليون قد جمعوا الثروة، والعـمال لا يكـون لـديهم مـا يبيعونـه سـوى جلودهم [1].

أزمة في الرأسمالية

إن القيم المادية التي يخلقهـا العـمال مـن خـلال نشـاطهم في الانتـاج، عنـدما تُغطي كلفة الانتاج ويتلقى العمال أجورهم فما يبقى أي (فائض قيمة) وهو تعبير عن العمل الذي لم يدفع ثمنه للعامل، ويذهب هـذا "الفـائض" إلى الرأسـمالي عـلى شكل أرباح. وبما أن الرأسماليين موجودون في السوق وفي حالة تنافس والخوف من خطر الإفلاس يدفعهم إلى تجنب الاستهلاك المفـرط، فيُجـددون الاسـتثمار بعوامـل مثل التكنولوجيا الأفضل بغية تقوية مركزهم في المنافسة مع الرأسماليين الآخـرين، وعلى هذا النحو يتم توظيف "فائض القيمـة" لإعـادة الاسـتثمار ومـن خلالهـا يـتم زيادة "فائض القيمة" وتزداد الأرباح وينمـو المـال أي يصـير رأسـمالاً، وينشـأ نظـام اقتصادي توسعي مبدؤه الربح وهذا النظام هو (الرأسمالية) وهـي مـدمرة لـذاتها فهو يؤدي إلى أزمات لا يمكن حلّها من داخل النظام لذا سيخلفه نظام مختلف [2].

فعند "ماركس" يبقـي النظـام الرأسـمالي العـمال في حالـة فقـر مسـتمر، ولا يمكن أن تزيد الأجور عن مستوى حد الكفاف، وهذا من شـأنه إنقـاص الطلـب على العمال وبذلك يزيد عرض العمال على طلبهم ويظهر فائض في عرض العمل مما يؤدي إلى إنخفاض أجورهم باستمرار، « هـذا الفريـق مـن الطبقـة العاملـة والذي تحـول بسـبب [إحـلال] الآلات [محـل قـوة العمـل أدى] إلى فـائض مـن

---

(1) كانتربري، إي. راي، مصدر سابق، ص170.

(2) سكيربك و غيلجي، غنار و نلز، مصدر سابق، ص687- 688.

السكان. إما أن يتحطم في [هذا] الصراع غير المتساوى القوة بين الحرف القديمة والصناعة اليدوية القديمة من جهة وبين الصناعة الآلية من جهة أخرى، وإما أن يفيض على فروع الصناعات التي يسهل الوصول اليها فيغمر سوق العمل وبذلك يهبط بثمن قوة العمل إلى ما دون قيمتها »[1]. ولذلك فإن الطبقة العاملة وهي تقوم بإنتاج الآلات ووسائل الانتاج الرأسمالية، فإنها تنتج في الوقت نفسه الوسائل التي تزيحها من السوق وتجعلها زائدة عن الحاجة[2]، يقول "ماركس" « إن الغاية التي ترمى إليها الطريقة الرأسمالية في استعمال الآلات [هي] العمل على رخص السلع، وإنقاض وقت العمل الذي يشتغل فيه العامل لنفسه، وزيادة الجزء الذي يعطيه للرأسمالي دون مقابل، فكأن الالات وسيلة لإنتاج فائض القيمة »[3].

وطبقاً لمذهب "ماركس" الشهير (مذهب إزدياد البؤس)، فإن ظروف العمال تسوء بالمقارنة مع تحسن ظروف الرأسماليين، وعندما تصبح الأقدار الخاصة بالعمال غير محتملة يثورون ضد الرأسماليين في شكل ثورة اجتماعية واقتصادية، ويرى "ماركس" بأن وراء هذا السلوك يكمن العمل الغريب الذي تقوم فيها الرأسمالية بتغريب العمال وتجريدهم من إنسانيتهم[4]. وقد

(1) ماركس، كارل، مصدر سابق، ص372.
(2) الببلاوى، د. حازم، مصدر سابق، ص101.
(3) ماركس، كارل، مصدر سابق، ص317.
(4) كانتربري، إي. راي، مصدر سابق، ص172.

أخذ "ماركس" نظريته في "الاغتراب" من الفيلسوف "فويرباخ" الذي وظّفها توظيفاً لصالح تفسيره المادي للتاريخ والصراع الطبقي [1]:

1- في البداية عاش البشر في براءة، وفي انسجام مع أنفسهم.

2- وفي النهاية خلق البشر صورة عن الله، لكنهم لم يدركوا أن ذلك هو من صنع الإنسان. وفهموا أن ذلك الإله مختلف عنهم وأنه قوة خارجية تهدد وتعاقب، لذلك انقسم البشر ما اعتبره أنفسهم وما اعتبره قوة خارجية لكنها لم تكن في الحقيقة سوى تمظهر خارجي لأنفسهم. في تلك الثنائية الإنقسامية كان "الاغتراب"، أي: إن البشر في تلك الحالة هم أنفسهم غرباء عن بعضهم البعض، وفي هذه الحالة الاغترابية اختبروا الله قوة مستقلة، وهم عديمو القوة. وصار البشر عبيداً بالنسبة إلى صورة للإله فظلموا أنفسهم بأنفسهم، هذا ما يراه "فيورباخ".

3- ولكي يتغلب البشر على ذلك "الاغتراب" البائس لابد لهم من أن يدركو العلاقة التي هي: إن ذلك الإله الذي يتصورونه قوة خارجية هو في الحقيقة من انتاج الإنسان، أي أنه جزء من البشر أنفسهم.

وافق "ماركس" على فكرة "فويرباخ" بأن البشر مغتربون دينياً، غير أنه لم يعتبر ذلك الاغتراب الاغتراب الأهم، فالاغتراب الديني ليس إلاّ مظهراً من مظاهر الاغتراب العام في المجتمع الرأسمالي والمرتبط بالمؤسسات الدينية، فالعمل يخلق الاغتراب في المجتمع الرأسمالي، وأصبح البشر خاضعين لقوى خارجية

(1) فويرباخ، ماهية الدين (قضايا أولية لإصلاح الفلسفة ونصوص أخرى)، ترجمة: د. أحمد عبد الحليم عطية، دار الثقافة العربية- القاهرة، 2007م، ص261-318.

(للمادية) ولضغوط العمل، تمنعهم من تحقيق ذواتهم ككائنات حرة وخلاّقة، فكان عليهم أن يعملوا كآلات تديرها قوى من خلقهم لكنهم فقدوا السيطرة عليها. وعلى أساس هذا الاغتراب تتردّي الأوضاع وتظهر أزمة في النظام الرأسمالي. وللقضاء على هذا الاغتراب يرى "ماركس" بأنه على العمال أن يقوموا بالثورة يستعيدون فيه قيمة الإنسان بسيطرتهم على عناصر الانتاج وعلى الآلات والمعامل، وعندما يفعلون ذلك يعرفون أنفسهم في ذلك الانتاج ويتصالحون معه تماماً مثلما فكّر "فويرباخ" بأن البشر تصالحوا مع صفاتهم الدينية، ويصير البشر واعين وأحراراً بعد الثورة، ويبطل العجز، ويسيطر البشر على الاقتصاد ويصبحون في وضع ملائم لتحقيق ذاتهم [(1)]. وبذلك يظهر نظام اقتصادي جديد يمكن من خلاله خفض يوم العمل بمقدار تقدم الكفاية التقنية لوسائل الانتاج، وهذا النظام هو (الشيوعية) التي تكون مرحلتها الأولى الاستلاء على السلطة من جانب الشعب (المسلح) الذي يتخذ قراراً أولياً هو التحول إلى الملكية الجماعية لوسائل الانتاج [(2)]، هذا المجتمع حسب وصف "ماركس" يكون بعيداً كل البعد عن الأزمات الاقتصادية، باعتبار أن الحتمية التاريخية هي الفاصل الفيصل في مصير النظام الرأسمالي وفي التحول إلى النظام الاشتراكي عبر مراحل التحول هذه ووصوله إلى مرحلة النضج.

---

(1) سكيربك و غيلجي، غنار و نلز، مصدر سابق، ص674- 676.

(2) شاتليه، فرانسوا، ج3، مصدر سابق، ص209.

المبحث الثاني

الإمبريالية المولدة للأزمات الاقتصادية - جون هوبسون

بعد الحرب الإسبانية- الأمريكية سنة (1898م) بفترة وجيزة، أخذ الآدب الاقتصادي يتطرق أكثر فأكثر لوصف العصر الذي اجتازته الإمبريالية الغربية ونتائجها الاقتصادية السيئة على العالم ككل، من خلال كونها (الإمبريالية) مولدة للأزمات الاقتصادية. ففي انكلترا كان عدد سكانها عام (1891م) مثل فرنسا (38 مليون) نسمة، غير أن عدد سكان ألمانيا كان (50 مليون) نسمة والولايات المتحدة (64 مليوناً)، وروسيا (100 مليون)، وعليه شعرت الأمة الانكليزية بأن الإمبراطوريات تهددها. لقد كانت انكلترا تملك أسطولاً تجارياً تضاهي حمولته حمولة جميع الأساطيل الأخرى، لكن الصادرات الانكليزية تدهورت منذ سنة (1872م) إذ تبنت ألمانيا والولايات المتحدة سياسة تعريفات كمركية حمائية. وعندها اكتشف الرأي العام الانكليزي الحاجة إلى غزو الأسواق [1].

وفي سنة (1902م) صدر في لندن مؤلف لاقتصادي انجليزي هو "جون هوبسون" عنوانه (الإمبريالية)، والمؤلف بحسب ما قاله "لينين" « متمسك بوجهة نظر النزعة البرجوازية للاشتراكية الإصلاحية والمسالمة » [2]، وكان مجلداً مدمراً بتعبير "هيلبرونر" إذ نحن هنا أمام أهم وأعنف حملة نقد شنت على نظام الربح، « إن أسوأ ما زعمه ماركس كان أن النظام [الرأسمالي] سوف يقضي على نفسه،

---

(1) توشار، جان، تاريخ الأفكار السياسية (من عصر النهضة إلى عصر الأنوار)، ج3، ترجمة: د. ناجي الدراوشة، دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر- دمشق، 2010م، ص914.

(2) لينين، فلاديمير، الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية، دار التقدم- موسكو، بدون تاريخ النشر، ص8.

أما هوبسن فـأوحى بـأن النظـام سـوف يـقضي عـلى العـالم ». لقـد رأى في عمليـة التوسع الاستعماري اتجاهاً لا يلين أبداً ولا يهدأ، من جانب الرأسـمالية للنجـاة مـن ورطة فرضتها على نفسها وهو اتجاه يتضمن غزواً تجارياً من قبل الـدول الأجنبيـة، وبذلك ينطوي بصورة لا مفر منها على خطر دائـم بنشـوب حـرب[1]، وبـذلك نـرى "هوبسـون" يـزعم « أن الرأسـمالية تواجـه صـعوبة داخليـة لا تقبـل الحـل، وأنهـا مرغمة على التحول إلى التوسع الاسـتعماري لا بسـبب شـهوة خالصـة للغـزو وإنمـا كوسيلة تضمن بها بقاءهـا الاقتصـادي » [2]. "هوبسـون" المتـوفى في سـنة (1940م) تدرب فكرياً بجامعة إكسفورد، ومن ثم أصبح مصلحاً اجتماعياً مدفوعاً بالرغبـة في التخفيف من (التعسف الاقتصادي)، والرغبة في التطلع إلى مزج السياسة الأخلاقيـة بالاقتصاد [3]. فقد كان متأثراً بمؤلفات "رسكين" الناقـد البريطـاني وكاتـب المقـالات، والذي كان يهزأ من القوانين البورجوازية في العصر الفيكتوري عن القيمـة النقديـة معلناً في ضجة عالية (الثروة هي الحياة). وألقت به الصدفه كما يقول " هيلبرونـر" في صحبة شخص يُقال له "أ. ف. ممرى" الـذي كـان مفكـراً مسـتقلاً ورجـل أعـمال ناجح ومن هواة تسلق الجبال (وقدر له أن يلقي حتفه في عام 1895م عـلى نانجـا باربات[*])، ويقول "هوبسون" عنه « لست بحاجة إلى القول بأن اتصالى به لم يكـن في هـذا المسـتوى المـادى.. ولكنـه كـان رجـلا يتسـلق مرتفعـات الفكـر أيضـا ».

(1) لمزيد من التفاصـيل حـول أفكـار "هوبسـون" راجـع كتابـه: Hobson. J. A.، Imperialism، James Pott Company- New York، 1902.

(2) هيلبرونر، روبرت، مصدر سابق، ص222- 223.

(3) عمر، د. حسين، الكتاب الثاني، مصدر سابق، ص965.

(*) **نانجا باربات:** هو أحد جبال سلسلة "جبال الهيمالايا" يقع في باكستان.

كان "ممرى" يرى بأن سبب الركود يكمن في (الإفراط في الإدخار) وفي العجز المزمن من جانب نظام الأعمال عن توزيع القوة الشرائية بالقدر الذي يكفي كي تشتري منتجاتها من جديد. ناقش "هوبسون" فكرة "ممرى" ثم اقتنع بأنه على صواب، وكتب الإثنان (فسيولوجية الصناعة)، وفيه قدما فكرتهما عن المذهب السائد الذي يقول « أن المدخرات قد تقوض دعائم الرخاء »[1].

في نظر "هوبسون" أن الإمبريالية هي « المحاولة التي يقوم بها كبار الذين يتحكمون في الصناعة، لتوسيع المجرى الذي ينساب فيه فائض ثروتهم عن طريق البحث عن أسواق أجنبية واستثمارات أجنبية تستوعب ما لا يستطيعون استخدامه في بلدهم، من البضائع ورأس المال »[2]، كون العائد على رأس المال بدأ يتراجع كما توقع "ماركس". وإن كانت هناك ماهية للإمبريالية فإنها « تكمن في تمجيد الأوربيين بصفتهم "أسياد الجنس البشري" وفي تقوية الأنا الأوروبية بوصفها الأسمى. وبالتالي سوف تشكل آلية ينشر من خلالها الرأسماليون هبة الرأسمالية الغربية »[3].

يرى "هوبسون" في هذا المنطق أن الاحتكار هو أعمق أساس اقتصادي للإمبريالية، وهو احتكار رأسمالي أي أنه ناشئ عن الرأسمالية وقائم ضمن الظروف العامة للرأسمالية وللانتاج البضاعي والمنافسة، وهو متناقض مع هذه الظروف العامة تناقضاً دائماً لا مخرج منه، وهو مع ذلك ككل احتكار يولد

(1) هيلبرونر، روبرت، مصدر سابق، ص219- 220.

(2) المصدر نفسه، ص225.

(3) هوبسون، جون إم، مصدر سابق، ص260.

حتماً الميل إلى الركود والتعفن [1]. ويقصد بذلك أن الرأسمالية تتسم بعدم العدالـة في توزيع الثروة، وأن نظام الربح غالباً ما أدى إلى زيادة ثراء الأغنياء وإزديـاد نسـل وفقر الفقراء. ويجادل "هوبسون" بأن آلية التوزيع في النظام الرأسمالي يجـري مـن خلال تحديد أسعار السوق، مصحوباً بعملية مساومات يـتم مـن خلالهـا الحصـول على (مكسب إجباري) عن طريق إعمال القوة الاقتصادية العليا، أو عن طريـق مـا يسميه "هوبسون" بـ (الخبث والدهاء) من جانب المشترين والبائعين، مع ترك أدنى الحوافز لأضعف المسـاومين. وعـلى ذلـك « تطفـو عـلى السـطح القيمـة الحقيقيـة للفائض »، تلك القيمة التي ليست مشتقة من فكرة غامضة وملتبسة عن الطغيان، وإنما هي مشتقة من مختلف العوائق التي يصادفها مـن يملكـون مختلـف عنـاصر الانتاج من أجل تحقيق المساواة في قوة المساومة وما يتبع ذلك من إقامة مختلـف أشكال وضغوط القوة الاقتصادية [2].

فمن وجهة نظر "هوبسون" أن التفاوت في توزيـع الـدخل أدى إلى موقـف متناقض لا يستطيع فيه الأغنياء والفقراء –على حد سـواء- أن يسـتهلكوا القـدر الكـافي مـن السـلع، لكـون الفقـراء يعيشـون بـدخول الكفـاف، بيـنما الأغنيـاء يحققون أرباحاً تتحول إلى مدخرات تعجز السـوق المحليـة عـن اسـتثمارها [3]، ويقول "هوبسون" « فلكي يـتخلص الاقتصـاد مـن السـلع المعروضـة في السـوق

(1) لينين، فلاديمير، مصدر سابق، ص63.

(2) عمر، د. حسين، الكتاب الثاني، مصدر سابق، ص966.

(3) منصور، د. أحمد إبراهيم، عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية- رؤيـة إسلامية مقارنـة، مركـز دراسـات الوحدة العربية- بيروت، 2007م، ص100.

يتعين عليه أن يستهلك كل ما ينتجه »، أي يجب أن يكون هناك مشتري لكل سلعة. فإذا كان الفقراء لا يستطيعون شراء أكثر من مجرد الضروريات لكون دخولهم بمستوى الكفاف، فمن ذا الذي يستهلك بقية السلع؟ من الواضح أن الذين يستطيعون ذلك حسب "هوبسون" هم الأغنياء، ولكن بينما يملك الأغنياء المال فإنهم يفتقرون إلى القدرة الطبيعية على ذلك الاستهلاك الذي يزيد عن طاقتهم [1]، هذا المنطق هو طبقاً لقاعدة معروفة هو أن دخل الفقراء يُنفق بالكامل على الاستهلاك مع عدم إدخار، والعكس يحدث عند الأغنياء حيث يذهب جزء من أرباحهم إلى الاستهلاك والجزء المتبقي يذهب إلى الإدخار.

كان الجواب دقيقاً عند "هوبسون" وهو أن المدخرات التي يكونها الأغنياء بطريقة آلية يمكن استثمارها بحيث لا يصحبه إزدياد الانتاج في الداخل، ومعنى ذلك أنه يمكن استثمارها فيما وراء البحار، وهذا أصل الإمبريالية [2]. بذلك فإن الإمبريالية كانت الناتج الطبيعي للضغط الاقتصادي الناشيء عن تقدم رأسمالي مفاجئ لم يجد لنفسه مجالاً في الداخل، فاحتاج إلى أسواق أجنبية للسلع والاستثمارات، وهكذا تصبح أفريقيا سوقاً هائلة ومصدراً للخامات الرئيسية تُقسم بين الرأسماليين في انجلترا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا، وتصبح آسيا من وجهة نظر "هوبسون" كعكة غنية يتقطع أجزاء منها اليابانيون والروس والهولنديون، وتصبح الهند أرضاً يغرقها الانجليز ببضائعهم، وتتحول الصين إلى هند أخرى بالنسبة إلى اليابان [3].

---

(1) هيلبرونر، روبرت، مصدر سابق، ص223.

(2) المصدر نفسه، ص225

(3) منصور، د. أحمد إبراهيم، مصدر سابق، ص100.

ويشير "هوبسون" في مؤلفه عن "الإمبريالية" إلى مرحلة السنوات (1883-1900م) باعتبارها مرحلة اشتداد "توسع" الدول الأوروبية الرئيسية، وبموجب حساباته تملكت هذه الدول:

جدول رقم (1)

(جدول مرحلة اشتداد توسع الدول الأوربية الرئيسية)

السنوات	انجلترا		فرنسا		ألمانيا		بلجيكا		البرتغال	
	المساحة (بملايين الأميال المربعة)	السكان (بالملايين)	المساحة (بملايين الأميال المربعة)	السكان (بالملايين)	المساحة (بملايين الأميال المربعة)	السكان (بالملايين)	المساحة (بملايين الأميال المربعة)	السكان (بالملايين)	المساحة (بملايين الأميال المربعة)	السكان (بالملايين)
1883 -1900	7،3	57	6،3	5،36	1	8،14	900 ألف	30	800 ألف	9

المصدر: لينين، فلاديمير، **الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية**، دار التقدم- موسكو، بدون تاريخ النشر، ص49.

يرى "هوبسون" إن تسابق جميع الدول الرأسمالية وراء المستعمرات في أواخر القرن التاسع عشر ولا سيما منذ سنوات العقد التاسع هو واقع يعرفه الجميع، باعتباره "سياسة أصلية حكيمة". وبهذا تصبح الإمبريالية طريقاً يؤدي إلى الحرب « إنها لا تصبح طريقاً ملكياً أو طريقاً للمغامرة أو النكبات، ولكنها عملية دنيئة تتنافس فيها الشعوب الرأسمالية من أجل الحصول على منابت تنمو فيها ثرواتها المعطلة. إننا لا نكاد نجد قضية تعادلها في الإيحاء بإراقة الدماء»[1].

(1) هيلبرونر، روبرت، مصدر سابق، ص225.

يطرح "هوبسون" أسئلة تتعلق بالجانب الأخلاقي للتطور الرأسمالي [1]:

- لماذا يحدث أن يقل الاستهلاك أو يزيد الإدخار؟.
- لماذا يكون هناك اتجاه للأفراد في الإدخار أكبر مما يمكن استخدامه بطريقة مفيدة؟.
- لماذا لا يسير ضغط الحاجات الراهنة جنباً إلى جنب مع كل إمكانية لإشباعها؟.

من داخل النظام الرأسمالي يمكن الإجابة عن هذه التساؤلات من خلال نظام التوزيع غير العادل للدخل، كون أن الذي يحول دون ارتفاع الأجور بنسبة ارتفاع الكفاية هو نظام المنافسة في سوق العمل. وعلى مستوى خارج النظام، فإن البحث عن أسواق أجنبية واستثمارات أجنبية أدى إلى تقسيم غير متوازن للعمل الدولي، وتوزيع غير عادل لخارج الاستثمار الأجنبي، وصل إلى حد النهب لثروات الأمم التي توصف عادة بالتخلف، زيادة على كون الإمبريالية نظرية تدعو إلى العنف والصراع. والنتيجة تنطوي على نكبة خطيرة، ذلك أن الذي يرسل بالثروة الفائضة إلى الخارج من أجل الاستثمار لكون العائد على رأس المال مجزي جداً ليس شعباً واحداً، وإنما تسير الشعوب جميعها على النهج ذاته مما يترتب عليه سباق من أجل تقسيم العالم، حيث يحاول كل شعب أن يحمي مصالح المستثمرين من أبنائه في أغنى الأسواق التي يستطيع الاستيلاء عليها وأكثرها إدراراً للربح [2]، وهو ما حصل فعلاً في أن العالم

(1) هيلبرونر، روبرت، مصدر سابق، ص225

(2) منصور، د. أحمد إبراهيم، مصدر سابق، ص100.

أصبح منقسماً بـين القـوى الإمبرياليـة لـدوافع اقتصـادية رافقتهـا عمليـات ثقافيـة وتبشير ديني يخدم المصالح الاقتصادية.

وبناء على ذلك، يمكن القول أن سوء التوزيـع للـدخل والـثروات يولـد إمكانيـة الإفراط في الإدخار لدى بعض أفراد الطبقة فاحشي الغنى، مقابل مسـتوى الكفـاف المعيشة عند البعض الآخر أو الفقراء. وهذا الإفراط في الإدخار إذا ما تـم اسـتثماره داخل البلد فإنه سوف يؤدي إلى ركود كبـير ومشـكلة وأزمـة اقتصـادية داخليـة في الأسواق لكون أن الفقراء لا يشترون إلاّ ما هو ضروري لكون أن دخـولهم بمسـتوى الكفـاف، والأغنيـاء أيضـاً لا يسـتطيعون شراء هـذا الفـائض الكبـير مـن السـلع والخدمات لكونها أكثر من حاجاتهم المطلوبـة. ومـن أجـل ذلـك كانـت الإمبرياليـة أطروحة بديلة لهـذا الوضـع السـائد داخـل البلـد الرأسـمالي بحسـب وجهـة نظـر "هوبسون"، حيـث يـتم دفـع هـذا الإدخـار إلى الأسـواق الخارجيـة واسـتثمارها في المستعمرات الجديدة والتي هي تحـت سـيطرة وقـوة الجـبروت الإمبريـالي. ولكـن "هوبسون" غير متفائل باسـتمرار هـذه الحالـة الإمبرياليـة كـون أن شـعوب هـذه البلدان المستعمرة سوف ينتفضون على هؤلاء الرأسماليين مشـكّلة حربـاً لا تنتهـي، ومن أجل ذلك كانت مقولة "هوبسون" بأن الإمبريالية الرأسمالية سوف تقضي على العالم، وربما يمكن تأويلها إلى أن هذا السلوك الإمبريالي بحسب "هوبسـون" سـوف يقود العالم عبر مصالح الـدول الإمبرياليـة أبعـد مـن التأزمـات الاقتصـادية ربمـا إلى الحرب وهذا مـا حصـل، في الحـرب العالميـة الأولى والتـي مثلـت كارثـة اقتصـادية مزدوجة النتائج في أثرها الاجتماعي والاقتصادي وإعادة ترتيب الجغرافيا السياسـية طبقاً لمصالحهم.

المبحث الثالث

التفسير الكينزي للكساد الكبير- بطلان نظرية العرض- الطلب الكلي الفعلي

« إنه أكثر من رأيت في الذكاء والوضوح، وإنني عندما أتحاور معه أشعر أنني أحمل عمري كله بين يدي، ونادراً ما خرجت من المناقشة معه بدون شعور بالسخافة »، هذا ما قاله الفيلسوف البريطاني "برتراند راسل" بحق الاقتصادي الانكليزي "جون ماينارد كينز" المولود سنة (1883م)، الذي كان ابناً لـ "جون نيفيل كينز" أستاذ بجامعة كمبردج درس المنطق والاقتصاد وشغل منصب مسجل الجامعة، وهي وظيفة إدارية هامة لأنها تتعلق بإدارة أموال الجامعة، وكان زميلاً لـ "ألفريد مارشال"، كما شغلت أمه (فلورنس آدا) منصب عمدة كمبردج [1].

وفي وسط يقدس العلم والمعرفة كان من الطبيعي أن ينال "كينز" الأبن أفضل الفرص المتاحة، فذهب إلى (إيتن Eton) المشهورة في تعليم أبناء رجال الدولة والنبلاء، وأظهر فيها تميزاً في الرياضيات، وكان من السهل أن ينتقل إلى كامبردج حيث التقى هناك بعدد من العقول الفذة في مختلف المجالات في الفن والأدب والفلسفة والرياضة، وكان من بينهم "راسل" و "هوايتهيد" عالم الرياضة والمنطق وغيرهم، كما درس مع "ألفريد مارشال" لنحو ثمانية أسابيع[2]. وبعد تخرجه أقنعه والده بدراسة الاقتصاد حيث تقدم لامتحان في الحكومة البريطانية في وزارة المستعمرات (مكتب الهند) في سنة 1905م، حيث نجح وكان ترتيبه

---

(1) وارس، دافيد، المعرفة وثروة الأمم (قصة اكتشاف اقتصادي)، ترجمة: نيرمين صلاح الدين الزفتاوى، المركز القومي للترجمة- القاهرة، 2011م، ص167.

(2) المكان نفسه.

الثاني من عدد المتقدمين (104). وفي أثناء عمله في الهند وضع كتيباً عن العملة في الهند وهو ما اعتبره "شومبيتر" أهم ما كتب عن قاعدة الذهب. وجدير بالذكر أنه قبل الحرب العالمية الأولى، لم يفعل "كينز" شيئاً يلفت إليه الأنظار، وبعد ما وضعت الحرب أوزارها شارك في مشكلة تمويل السلم من خلال كتابه (النتائج الاقتصادية للسلم) عام 1919م [1].

بعد سبع سنوات من أندلاع الكساد الكبير سنة (1929م) نشر "كينز" الطبعة الأولى من نظريته العامة أو ما سماه بـ (النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود)، وفي هذا الكتاب قلب المائدة على رؤوس كل من سبقوه من الاقتصاديين الكلاسيك والنيوكلاسيك بتعبير الدكتور "رمزي زكي" بعد أن هدم ترسانتهم الفكرية. لقد كان الكساد الكبير الذي أثر بعمق شديد في تفكير "كينز" ووعيه أسوأ أزمة اقتصادية عالمية طاحنة في تاريخ النظام الرأسمالي، ولم ينج من آثارها ووطأتها أي بلد في العالم باستثناء (الاتحاد السوفيتي) [2]. فما جاء خريف (1929م) حتى بدأت بوادر الأزمة في الظهور لتضع الفكر النيوكلاسيكي في محنة شديدة، وكانت البداية هي ما حدث في يوم (24 أكتوبر) في هذا العام بمدينة نيويورك وهو اليوم الذي عرف باسم (الخميس الأسود) حيث بيعت في البورصة في هذا اليوم كميات هائلة من الأسهم والسندات التي تمثل أعظم رأسمال الشركات الكبرى، فهبطت أسعارها وخسر آلاف الأفراد ثروتهم في غضون ساعات قليلة، وظلت الأسعار بعد ذلك في هبوط مستمر أعقب ذلك موجات ذعر وعدم الثقة، فاندفع الأفراد يسحبون ودائعهم من

(1) عمر، د. حسين، الكتاب الثاني، ص801.

(2) زكي، د. رمزي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مصدر سابق، 1998م، ص288.

البنوك مما أدى ذلك إلى إفلاس البنوك، فقد وصل عدد البنوك التي أغلق أبوابها في عام (1930م) إلى (1325) بنكاً، ثم ارتفع هذا الرقم ليصل في عام (1931م) إلى (2294) بنكاً [1].

وفي عام (1932م) بلغ معدل البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية نحو (25%)، وأقدم الرئيس الأمريكي (فرانكلين دي روزفلت) على مواجهة الأزمة من خلال زيادة الأشغال العامة ودعم أسعار المنتجات الزراعية، وخفض ساعات العمل وأيامه وإعادة تشجير الريف وإلغاء الحظر على الخمور [2].

البطالة والتشغيل الشامل

ظلت النظرية الاقتصادية المعتمدة (الكلاسيكية والنيوكلاسيكية) عاجزة دون أن تجد تفسيراً مقنعاً لهذه الأزمة أو مخرجاً منه، فوفقاً لهذه النظرية فإنه برغم من إمكان حدوث اختلالات جزئية في الاقتصاد، فإن القوى الاقتصادية للسوق كفيلة بإعادة التوازن العام للاقتصاد [3]. وهكذا فقد قامت الحاجة إلى تفسير جديد يسمح ببيان أن الاختلال الاقتصادي أمر ممكن، كما يساعد على إعطاء وسائل لعلاج هذا الاختلال، وهذا ما فعله "كينز" من خلال مؤلفه (النظرية العامة) حين قدم تفسيراً للتوازن والاختلال وبين بأن التوظيف الكامل الذي أدعى الكلاسيك والنيوكلاسيك بأنه الوضع العادي والمألوف في الاقتصاد القومي ليس إلاّ حالة خاصة جداً، فيقول "كينز" « أن المسلمات التي

---

(1) زكي، د. رمزي، الاقتصاد السياسي، مصدر سابق، ص289

(2) راشواي، إريك، الكساد الكبير والصفقة الجديدة (مقدمة قصيرة جداً)، ترجمة: ضياء ورّاد، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة- القاهرة، 2015م، ص9.

(3) زكي، د. رمزي، مصدر سابق، ص296.

قامت عليها النظرية الكلاسيكية لا تنطبق إلا على حالة خاصة وليس على الحالة العامة »، وأن التوازن يمكن أن يتحقق عند مستويات مختلفة تقل عن مستوى التوظيف الكامل، وهكذا فإن استمرار البطالة أمر ممكن ومقبول في ظل النظرية الاقتصادية [1].

يرى "كينز" أن الاقتصاد الحديث لا يجد بالضرورة توازنه في العمالة الكاملة، بل يستطيع أن يجد هذا التوازن في وجود البطالة أو ما يسمى بـ (البطالة الإجبارية)، فوفقاً لـ "كينز" أن النظرية الكلاسيكية بنيت في التشغيل على مسلمتين أساسيتين هما [2]:

1- الأجر يساوي الناتج الحدي للعمل: وهذا يعني أن أجر العامل يساوي القيمة التي ستُفقد لو تم تخفيض التشغيل بوحدة واحدة.

2- تساوي منفعة الأجر حين يوظف عدد معين من وحدات العمل الضرر الحدي لهذه الوحدات: وهذا يعني أن الأجر الحقيقي للعامل هو ما يكون كافياً بالكاد لحث مقدار العمل الموظف بالفعل على الوجود.

يرى الكلاسيك في المسلمة الأولى أن الأجور تهبط عندما يزيد عرض العمل عن الطلب عليه شأنه شأن أي سعر سلعة آخرى، وأن انخفاض أجور العمل بالدرجة الكافية يعطي الفرصة المناسبة لأرباب الأعمال لاستخدام أكبر عدد من العمال. يعتقد "كينز" بأن هذه المسلمة تتماشى مع ما يمكن تسميته بـ (البطالة الاحتكاكية) التي قد تحدث « نتيجة خلل مؤقت في التوازن بين

(1) كينز، جون ماينارد، مصدر سابق، ص61.

(2) المصدر نفسه، ص64.

الكميات النسبية من الموارد المتخصصة نتيجة خطأ في الحسابات أو تقطع الطلب، أو بسبب التأخر في الوقت بسبب تغيرات غير متوقعة، أو بسبب أن الانتقال من وظيفة إلى أخرى يأخذ بعض الوقت ». كما تتماشى هذه المسلمة أيضاً حسب وجهة نظر "كينز" مع مفهوم (البطالة الاختيارية) التي تعود إلى « رفض وحدة عمل أو عجزها عن قبول العائد المناظر لقيمة الناتج المنسوب إلى انتاجيتها الحدية »[1]. ويرى "كينز" أن النظرية الكلاسيكية تعتبر أن هاتين الفئتين من البطالة (الاحتكاكية والاختيارية) شاملتان، « فلا تترك المسلمات الكلاسيكية مجالاً لاحتمال وجود فئة ثالثة، تلك التي أعرفها بـ "البطالة الإجبارية" فوفقاً للنظرية الكلاسيكية- بموجب هاتين المسلمتين. فالأولى تعطينا جدول الطلب على التشغيل والثانية تعطينا جدول العرض، ويتحدد مقدار التشغيل عند النقطة التي تتوازن فيها قيمة الناتج مع ضرر التشغيل الحدي »، ويرى "كينز" أن هذا هو جوهر نظرية البطالة لدى البروفيسور "بيجو"[*] والتي تُعتبر الإفادة الوحيدة المتاحة للنظرية الكلاسيكية للتشغيل[2].

---

(1) كينز، جون مينارد، مصدر سابق، ص65

(*) لم يكن أمام الكتاب المحدثين أمثال "آرثر سيسيل بيجو" (الأستاذ في جامعة كامبريدج) من وسيلة لعلاج مشكلة البطالة التي حدثت نتيجة للكساد الكبير سوى خفض معدلات الأجور، وإن كان من المسلم به بينهم أنه من الصعب عملياً تحقيق الخفض في هذه المعدلات بسبب المعارضة من جانب النقابات العمالية. وقد ركز "بيجو" فعلاً تحليله لعلاج مشكلة البطالة على خفض الأجور، إذ أن ذلك يؤدي إلى هبوط نفقة الانتاج الحدية تجاوباً مع هبوط الأسعار، الأمر الذي يفضي إلى احتفاظ المنظمين بالمعدلات السائدة للأرباح، أو زيادتها في بعض الأحوال، وبالتالي إلى أن يعمدوا إلى تشغيل العمال العاطلين. وقد أطلق على هذا التحليل في الأدبيات الاقتصادية بـ (أثر بيجو). أنظر: كينز، جون مينارد، مصدر سابق، ص311- 316.

(2) كينز، جون مينارد، مصدر سابق، ص 66.

ويُعرف "كينز" البطالة الإجبارية بأنها البطالة التي يكون « الناس عاطلين عن العمل بشكل إجباري إن كان كل من العرض الكلي من العمال الراغبين في العمل مقابل الأجر النقدي الحالي والطلب الكلي عليهم عند هذا الأجر، أكبر من مقدار التشغيل الموجود، وذلك في حالة حدوث ارتفاع بسيط في سعر السلع الأجرية نسبة إلى الأجر النقدي » [1].

انتقد "كينز" النظرية الكلاسيكية من خلال ما قدمه في المسلمتين، وكان بالشكل الآتي:-

1- في المسلمة الأولى افتراض "كينز" أن العمال غير مستعدين للعمل مقابل أجر نقدي أقل، وأن الانخفاض في مستوى الأجور النقدية الحالي سيؤدي من خلال الإضرابات أو أي طريقة أخرى إلى إنسحاب العاملين المشتغلين حالياً من سوق العمل، فيرى "كينز" بأنه إذا ما حدث ذلك، فهل هذا يعني « أن مستوى الأجور الحقيقية الحالي يقيس بدقة الضرر الحدي للعمل؟ »، فيُجيب بأنه ليس بالضرورة، لكون أن تخفيض قيمة الأجر النقدي الحالي معبراً عنها بالسلع الأجرية سيؤدي لنفس النتيجة لو كان انخفاض القيمة يعود إلى ارتفاع سعر هذه السلع. بصيغة أخرى، أن الحالة التي يتعاقد فيها العمال على العمل على أساس الأجر النقدي وليس الأجر الحقيقي هي الحالة القياسية وليست مجرد احتمال من الاحتمالات[2].

ويرى "كينز" أن الرأي القائل بأن « البطالة المميزة للركود سببها رفض العمال قبول تخفيض الأجور النقدية »، ليس من المعقول الجزم بأن البطالة في

(1) كينز، جون ماينارد، مصدر سابق، ص73

(2) المصدر نفسه، ص67.

الولايات المتحدة سنة (1932م) كانت بسبب أن العمال كانوا يرفضون بعناد قبول تخفيض الأجور النقدية أو يطالبون بزيادة الأجور الحقيقية عما تستطيع انتاجية الجهاز الاقتصادي توفيره، فالعمال لا يكونون أكثر مشاكسة في وقت الركود عن وقت الرواج، بل العكس هو الصحيح [1].

2- يرى "كينز" أن هناك اعتراضين على المسلمة الثانية للنظرية الكلاسيكية[2]:-

أ- الاعتراض الأول يتعلق بالسلوك الواقعي للعمال: فالانخفاض في الأجر الحقيقي بسبب زيادة الأسعار –مع بقاء الأجور النقدية كما هي- لا يؤدي عادة إلى انخفاض عرض العمل المتاح المعروض عند الأجر الحالي تحت الكمية التي كانت موظفة بالفعل قبل زيادة الأسعار. ويرى "كينز" أنه لو افترضنا أنه يؤدي إلى هذه النتيجة، فإننا نفترض أن كل من « هم عاطلين حالياً رغم أنهم يرغبون في العمل في ظل الأجر الحالي سيمتنعون عن عرض عملهم في حالة حدوث أي ارتفاع ولو طفيف في تكاليف المعيشة ».

ب- أما الاعتراض الآخر فيرى "كينز" بأنه نابع من تفنيدنا للافتراض القائل بأن المستوى العام للأجور الحقيقية يتحدد مباشرة بموجب التفاوض حول الأجر. إن قيام المدرسة الكلاسيكية من وجهة نظر "كينز" بالأفتراض هذه جعلها تنزلق إلى افتراض باطل، كون أنه « لا توجد أي طريقة متاحة للعمال ككل يمكنهم من خلالها جعل ما يساوي المستوى العام للأجور النقدية من سلع أجرية متماشياً مع الضرر الحدي للمقدار الحالي من التشغيل».

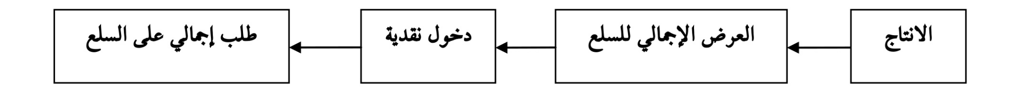
(1) كينز، جون ماينارد، مصدر سابق، ص68.

(2) المصدر نفسه، ص70- 71.

وهكذا يتضح أن تحليل "كينز" يعترف بأن البطالة ليست أمراً استثنائياً ومؤقتاً، بل يمكن أن تمثل حالة طبيعية للاقتصاد.

الطلب الفعّال

يقضي قانون ساي الذي يقول « أن أية عملية بيع هي في نفس الوقت عملية شراء »، أو بأن « العرض الإجمالي يخلق الطلب الإجمالي المقابل والمساوي له في القيمة » [1]، فالعرض الإجمالي للسلع ينشأ من الانتاج، والانتاج يؤدي إلى توزيع دخول على عناصر الانتاج (رأس المال والعمل) تعادل بالضبط قيمة الانتاج، وبالتالي لا يمكن أن يعرف الاقتصاد أزمة إفراط في الانتاج بأن يكون العرض الإجمالي للسلع أكبر من الطلب الإجمالي عليها. ومن ناحية أخرى فإن هذه الدخول النقدية لن تلبث أن تتحول إلى طلب على السلع، فالنقود ليس لها سوى وظيفة واحدة « هي أنها وسيط في التبادل » [2].



لا يعتقد "كينز" في صحة قانون ساي، فهو يرى بأن النظرية الكلاسيكية تفترض « أن سعر الطلب الكلي أو (العوائد) يكيّف نفسه دائماً على سعر العرض الكلي، بحيث تأخذ العوائد قيمة مساوية لسعر العرض الكلي »، وهذا يعني أن الطلب الفعّال ليس له قيمة واحدة فقط عند نقطة التوازن، وإنما هو

---

(1) عمر، د. حسين، مصدر سابق، ص373.

(2) Detzer, Daniel, Theories of financial crises– an overview, Institute for International, Political Economy Berlin,2014, p. 6

عبارة عن نطاق غير محدد من القيم التي يمكن أن تتحقق أي منها على حد سواء [1].

فمن وجهة نظر "كينز" بأن العكس تماماً هو الصحيح، أي أن « الطلب يخلق العرض » فالمنتجون ينتجون تلك الكمية التي يعرفون أن هناك أسواقاً لها، ومن ثم فإن وجود طلب في السوق هو الذي يؤدي إلى انتاج السلع والخدمات اللازمة لإشباع هذا الطلب، «فالمنتج يبدأ بالتفكير في الإنتاج إذا توقع أن هناك طلبا على سلعته». كما يرى "كينز" أنه ليس صحيحاً أن النقود هي مجرد وسيط في التبادل، وأن كل دخل نقدي لابد أن يتحول إلى طلب على السلع والخدمات، بل إن للنقود وظيفة أخرى هي « أنها مخزن القيم »، فالنقود قد تطلب لذاتها وبذلك لا تتحول بالضرورة إلى طلب على السلع والخدمات، فليس من الضروري أن يؤدي العرض إلى زيادة في الطلب بنفس المقدار إذ يتسرب جزء من الدخول النقدية الموزعة بعيداً عن الطلب (الاكتناز) [2].

يؤكد "كينز" على أن العبرة في تحديد مستوى التشغيل هو بالطلب الفعلي الكلي الفعّال، ولبيان ذلك ميز بين ما أسماه بالعرض الإجمالي أو (دالة العرض الإجمالي) الذي يمثل العلاقة بين كل مستوى من مستويات التشغيل وبين الحد الأدنى من إيرادات البيع المتوقعة التي تكفي المنتجين لتشغيل هذا الحجم من العمالة. أما دالة الطلب الإجمالي فيقصد بها العلاقة « بين أي مستوى معين من [مستويات] التشغيل وبين العوائد التي يتوقع أن يحققها ذلك المستوى من التشغيل » [3]. أما الطلب الفعّال فهو نقطة إلتقاء هذين الأمرين،

---

(1) كينز، جون مaينارد، مصدر سابق، ص83.

(2) الببلاوى، د. حازم، مصدر سابق، ص139.

(3) كينز، جون ماينارد، مصدر سابق، ص142.

أي الوضع الـذي يتوقـع المنتجـون الحصـول عليـه مـن الإيـرادات والتـي تكفـي في الوقت نفسه لتغطية تكـاليف الانتـاج، وعنـد هـذا المسـتوى مـن الطلـب الفعّـال يتحدد مستوى التشغيل الشامل ويتحقـق التـوازن في الاقتصـاد. ومـن هنـا تكمـن أهمية تحليل مكونات هذا الطلب الفعّال، وهي عند "كينز" الطلب على الاستهلاك والطلب على الاستثمار فإذا كان الاستهلاك والاستثمار غير كافيين، فإن الاقتصاد يجد توازنه دون التشغيل الشامل أي مع وجود البطالة[1].

الاستهلاك والاستثمار

المقصود بالاستهلاك هو ماينفق عـلى السـلع الاسـتهلاكية، وقـد أدخـل "كينـز" فكرة (دالة الاستهلاك) والمقصود بـذلك هـو تحديـد العوامـل التـي يتوقـف عليهـا الإنفاق الاستهلاكي، فقد ذكر "كينز" نوعين من العوامل [2]:

1- العوامل الموضوعية وهي العوامل التي تؤثر على الميل للاستهلاك.
2- العوامل الذاتية أي « الدوافع الذاتية والاجتماعية » وهي عبارة عن دوافع وأهداف رئيسية ذات طبيعة ذاتية تؤدي بالأفراد للامتناع عن الإنفاق مـن دخولهم.

ويلاحـظ "كينـز" أن هنـاك علاقـة بـين الاسـتهلاك والإدخـار، فـإذا كـان الاستهلاك هـو جـزء مـن الـدخل الـذي ينفـق عـلى شراء السـلع والخـدمات الاستهلاكية، فإن الإدخار هو الجزء المتبقي من الدخل والذي لا ينفق. وبذلك يتوقف الاستهلاك على الدخل عند "كينز" فيزيد الاستهلاك مع زيـادة الـدخل

(1) الببلاوى، د. حازم، مصدر سابق، ص140.
(2) كينز، جون ماينارد، مصدر سابق، ص143- 158.

ولكن بنسبة أقل عن طريق ما أسماه بـ (الميل للاستهلاك)، بحيث « أن كل تغيير في الدخل يؤدي إلى تغيير مقابل في الاستهلاك، ولكن بمعدل أقل »، بمعنى أن هناك ميلاً موجباً للإدخار، كون أن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الإدخار ولكن بنسبة أكبر [1].

يرى "كينز" أن الاستهلاك يتوقف على ما أسماه بـ (القانون النفسي) ومقتضاه « أن الناس يميلون إلى زيادة استهلاكهم كلما تزايد دخلهم، ولكن ليس بنفس القدر الذي يزيد به دخلهم » [2]، بمعنى آخر: أن الأفراد يزيدون استهلاكهم مع زيادة الدخل ولكن بنسبة أقل، ومن ثم نجد أن الميل للاستهلاك يكون عادة أعلى لدى الطبقات الفقيرة التي يكفي دخلها بالكاد لإشباع حاجاتها الضرورية، أما الإدخار فهو ترف لا يقدر عليه سوى الأغنياء الذين تزداد قدرتهم على الإدخار بزيادة الدخل [3].

أما الاستثمار عند "كينز" فقد اعتبره متغيراً مستقلاً وأن تقلباته هي المسؤولة إلى حد كبير عن تغيرات مستوى الدخل القومي والعمالة، وذلك بعكس الاستهلاك الذي رأه "كينز" مستقراً إلى حد بعيد نتيجة لإستقرار عادات الاستهلاك (القانون النفسي للاستهلاك) [4]. فعندما يقول "كينز" بأن الاستثمار متغير مستقل يقصد به أن الاستثمار يتغير لأسباب مستقلة عن تغيرات الدخل، بمعنى يتوقف الاستثمار على أمور أخرى غير الدخل، وهي : الكفاية الحدية

(1) الببلاوى، د. حازم، مصدر سابق، ص141- 142.

(2) زكي، د. رمزي، مصدر سابق، ص301.

(3) كينز، جون مايناردن مصدر سابق، ص143.

(4) الببلاوى، د. حازم، مصدر سابق، ص144.

لرأس المال، وسعر الفائدة، وهما المحددان الرئيسيين لـ (دالـة الاسـتثمار). ويقصـد "كينز" بالكفاية الحدية لرأس المال « تساوي معـدل الخصـم الـذي يجعـل القيمـة الحاليـة لسلسـلة الـدفعات الدوريـة التـي توفرهـا العوائـد المتوقعـة مـن الأصـل الرأسمالي على مدار عمره مسـاوية بالكـاد لسـعر عرضـه »، أو بمعنـى آخـر، يمكـن الحصول على الكفاية الحدية لرأس المال من خلال العلاقة بين العائد المتوقع لأصـل رأسمالي ما، وبين سعر عرضه [1].

إن إتخاذ القرار بشأن الاستثمار يتطلب حسب "كينز" البحث عن سعر الخصم الذي يساوي بين ثمن عرض رأس المال أو تكلفة الاستثمار من ناحيـة، وبـين القيمـة الحالية للإيرادات المتوقعة للاستثمار من ناحية أخرى، وقد أطلق "كينز" عـلى هـذا السعر بـ (الكفاية الحدية لرأس المال) أو معـدل الـربح الصـافي المتوقـع، ومـن ثـم قارن "كينز" بينه وبين سعر الفائـدة، فـإذا كانـت الكفايـة الحديـة أكـبر مـن سـعر الفائدة فإن المستثمر يجد مـن مصـلحته القيـام بالاسـتثمار، وإلا فـلا. وإذا سـاد في السوق موجة من التفاؤل أقبل المسـتثمرون لأنهـم يتوقعـون عائـدات كبـيرة عـلى استثماراتهم، أما إذا سادت موجات التشاؤم فإنهم يدبرون عن الاستثمار [2].

أما بالنسبة لسعر الفائـدة، فيعرفهـا "كينـز" بأنهـا « المكافـأة التـي يحصـل عليها المرء مقابل تخليه عن السيولة لمدة معينة »، وهي ظاهرة نقدية تتوقف على طلب وعرض النقود [3]. أما عرض النقود فهو متغير خـارجي يتوقـف عـلى

(1) كينز، جون مايناردن، مصدر سابق، ص184.
(2) فيتللو، فنشنزو، مصدر سابق، ص104.
(3) كينز، جون مايناردن، مصدر سابق، ص213.

قرارات السلطات النقدية، وأما الطلب على النقـود فهـو يمثـل تجديـداً مـن ناحيـة "كينز"، ولم يقتصر فيه "كينز" على الطلب على النقود لباعث المعاملات والاحتيـاط وإنما ظهر الطلب على النقود لباعث المضاربة والذي اعتبرها "كينـز" دالـة في سـعر الفائدة. فالنقود قد تطلب باعتبارها وسيطاً في المبادلات وهنا يتوقف هذا الطلـب على الدخل. فكلما زاد الدخل زادت الحاجة إلى المعاملات وبالتالي زاد الطلب عـلى النقود. ولكن أيضاً النقود تطلب باعتبارهـا مخزنـاً للقـيم، وهنـا تـتم المقارنـة بـين الاحتفاظ بالنقود سائلة أو توظيفها في أصول مالية، فإذا زادت أسعار الفائـدة عـلى الأصول المالية فإن الأفراد لا يحتفظون بنقودهم سائلة ومعطلة إلاّ في حـدود دنيـا. أما إذا إنخفضت أسعار الفائدة فـإن الأفـراد يفضـلون الاحتفـاظ بنقـودهم سـائلة انتظاراً لمستقبل تتحسن فيه أسعار الفائدة[1].

وبناء على ذلك يمكن القول أن محددات الدخل القومي والعمالة عنـد "كينـز" تنحصر في ثلاثة أمور وهي: (الميل للاستهلاك والكفايـة الحديـة لـرأس المـال وسـعر الفائدة) والتي بدورها تحدد الطلب الكلي الفعّال من خلال الاستهلاك والاسـتثمار، فالميل للاستهلاك يحدد الطلب عـلى الاسـتهلاك، وسـعر الفائـدة والكفايـة الحديـة يحددان معاً الاستثمار، وبالتالي فإن النقص في الطلب الكـلي الفعّـال والـذي يخلـق أزمة اقتصادية يأتي من خلال كل من: هبوط الميل الحدي للاستهلاك، ومـن تنـاقص الكفاية الحدية لرأس المال، ومن تفضيل السيولة عند الأفراد.

---

(1) الببلاوى، د. حازم، مصدر سابق، ص145- 146.

السياسة المالية ومعالجة الأزمة

وإذا انتقلنا إلى السياسة الاقتصادية التي ينصح بها "كينز" لمعالجـة الاخـتلالات وبخاصة محاربة (التضخم) فإنه كان ميالاً إلى السياسة الماليـة بمـا يخـص (الإنفـاق العام) أكثر من السياسـة النقديـة، فكـان يـرى بـأن السياسـة الماليـة أكـثر تـأثيراً في محاربة البطالة، وذلك من خلال زيادة الإنفاق الحكومي والقيام باستثمارات عامة. ولكن من أين للحكومة أن تأتي بالأموال من أجـل القيـام بالاسـتثمار؟ قـدّم "كينـز" الإجابة مـن خـلال اقتراحـه بأخـذ سياسـة التمويـل بعجـز الموازنـة، بحيـث يجـب الاستمرار بهذه السياسة حتى التخلص مـن الكسـاد تخلصاً تامـاً، والتـي رأى بأنهـا الطريق الأكثر فاعليـة لزيـادة الإنفـاق وتحريـك الطلـب الكـلي الفعّـال، لكـون أن محاربة البطالة تقتضي زيادة الطلب الكلي الفعّال [1]. وقد ساعدت هذه السياسـة بالفعل على الخروج من الأزمة العالمية في الثلاثينات، فأخـذ بهـا -ربمـا بشـكل غـير واع- "أدولف هتلر" الذي شرع في تنفيـذ برنـامج واسـع النطـاق للأشـغال العامـة، عندما تقلد السلطة في العام (1933م)، وكان أوضح مظاهرها مشروع إنشاء الطرق السريعة، وبعد فترة مـن الـزمن تبـع الإنفـاق عـلى الأشـغال المدنيـة الإنفـاق عـلى الأسلحة، وخرج الاقتصاد الألماني من الركود الذي كـان يُعانيـه في السـابق، وبحلـول العام (1936م) كان قد قضى تقريباً على البطالة الموجودة داخل الاقتصاد الألماني [2].

(1) أبو عيدة، د. محمد، مصدر سابق، ص490.

(2) جالبريت، جون كينيث، مصدر سابق، ص241.

المبحث الرابع

ملتون فريدمان وتفسيرات المدرسة النقودية للأزمات

شهد الاقتصاد الرأسمالي بعد أزمة الكساد الكبير عام (1929م) نمواً في الاقتصاد العالمي وذلك بفضل الأفكار الكينزية التي فسرت وعالجت هذه الأزمة. إلاّ أن هذا لم يستمر فقد ظهرت الكثير من المشكلات على صعيد الاقتصادات المحلية وكذلك على صعيد المنظومة الرأسمالية، ففي عقد الستينات من القرن الماضي أصبح من الواضح تماماً أن ثمة ميلاً شديداً للدول الرأسمالية يدفعها بقوة نحو التضخم، وبدأ بعض الاقتصاديين يشيرون إلى خطورة التضخم ويحذرون من أخطاره المعروفة، وإلى الصعوبات والخسائر التي ستواجه هذه الدول حينما تتقاعس عن مكافحة التضخم [1]. وبهذا الصدد وطبقاً لأحد الحسابات التي أجراها أحد الاقتصاديين، تُبين أن تخفيض التضخم بالولايات المتحدة الأمريكية بنسبة (1%) فقط سوف يكلف خسارة في حجم الناتج الإجمالي تُقدّر بنحو (200 مليار دولار) كنتيجة لما يتطلبه ذلك من تزايد في البطالة وارتفاع في نسب الطاقات العاطلة [2].

في (15 أغسطس 1971م) كان الرئيس الأمريكي (ريتشارد نيكسون) الذي أرسى مستقبله السياسي على أساس الدفاع عن رأسمالية حرية السوق ومهاجمة الشيوعيين، قد أذهل الأمة بوضع ضوابط ورقابة واسعة النطاق على الأجور والأسعار [3]، وكان هذا الإنقلاب العكسي لسياسة (نيكسون) دليلاً

(1) المعموري، عبد علي كاظم، مصدر سابق، ص451.

(2) زكي، د. رمزي، مصدر سابق، ص347.

(3) جالبريت، جون كينيث، مصدر سابق، ص288.

واعترافاً على فشل جميع وسائل سياسة الكينزيين في إبطال التضخم بـدون حـدوث كساد شديد، وبالتالي بات واضحاً أن النظام الكينزي كان عـاجزاً بوضـوح. وظهـرت على السطح بوادر أزمة رئيسـية في علـم الاقتصـاد والتـي هـي «الفشـل في تفسـير السـبب في أن اسـتقرار الأسـعار لا يمكـن تحقيقـه إلاّ مقابـل ارتفـاع كبـير جـداً في مستويات البطالة »، وكانت هناك عودة للأزمة في عام (1973 و1979م) فأحـدثت السياسة الأمريكية حالتين من الركود الاقتصادي في محاولة لتخفيض التضخم [1].

في ظل هذا الجو المشبع بأخطار البطالة والتضخم، ظـل هنـاك مسـلك سـياسي متاح وهو إمكان اللجـوء إلى السياسـة النقديـة أي (المـذهب النقـدي)، وكـان لهـذه السياسة من يدافعون عنها بوضوح وممن يشتغلون بمراكز قوية التأثير، وكـان هنـاك من الشخصيات الاقتصادية الأكثر نفوذاً ممن ينتظر أيامـه كـما يقـول (جالبريـت) في النصف الثاني من القرن العشرين، ألا وهو "ميلتون فريـدمان" (1912- 2006م) مـن جامعة شيكاغو، الذي بدء حياته كينزياً ثم انتهى مدافعاً عن نظرية "كميـة النقـود" في ثوب جديد [2]. وقد استند "فريدمان" في نظريته على دراسة إحصائية قـام بهـا لــ (تاريخ النقدي للولايات المتحدة 1867- 1960) مع زوجته السيدة (آنا شوارتز)، وقـد بيّنا في دراستهما بأن «السوابق التاريخيـة في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة توضـح أن هناك ارتباطاً بين الكساد والانتعاش الاقتصادي من ناحية، وبين التضييق والتوسـع في عرض النقود من ناحية أخرى»، فيرى الباحثان بأنه في كـل الأحـوال التـي ظهـر فيهـا

(1) كانتربري، إي. راي، مصدر سابق، ص389-390.

(2) جالبريت، جون كينيث، مصدر سابق، ص290.

التضخم زاد العرض النقدي، وعلى العكس فإن عرض النقود ظل شحيحاً في كل أوقات الأزمات الاقتصادية [1].

وقد وصلت المغالاة في تقدير دور النقود في الحياة الاقتصادية إلى حد أن "فريدمان" كان يرى أن أحداث الكساد الكبير (1929م) كانت ترجع في الأساس إلى العوامل النقدية، حيث ذكر في كتابه (التاريخ النقدي) أن « كمية النقود قد انخفضت في الولايات المتحدة خلال سنوات الكساد بما لا يقل عن الثلث، وأنه كان من الممكن تلافي حدوث الكساد لو أن بنك الاحتياط الفيدرالي قد عمل على تلافي التخفيض في كمية النقود » [2]، فمن وجهة نظر "فريدمان" أنه لو قامت السلطات (الاحتياطي الفدرالي الأمريكي) بتقديم السيولة النقدية للبنوك عندما هرع العملاء لسحب ودائعهم، لزرع الثقة في نفوس العملاء وقلل الهوس في سحب المدخرات. وعلى الرغم مما تقدم فإن تفسير المدرسة النقدية وعلى رأسهم "فريدمان" للكساد الكبير لم يُنسى تماماً، ففي كلمة ألقيت خلال احتفال بعيد ميلاد "ميلتون فريدمان" التسعين في أواخر عام (2002م) قال محافظ الاحتياطي الفيدرالي السيد "بن برنانكي" « أود أن أقول لميلتون وآنا [شوارتز] ما يلي: فيما يتعلق بالكساد الكبير، لقد كنتما على حق. نحن [الاحتياطي الفيدرالي] فعلناها. ونحن في غاية الأسف. ولكن بفضلكما، لن نفعلها ثانية » [3].

---

(1) البيلاوى، د. حازم، مصدر سابق، ص156.

(2) زكي، د. رمزي، مصدر سابق، ص348.

(3) جهان و جورجيو، ثروت و كريس، مقالة بعنوان (ماهي المدرسة النقدية)، مجلة التمويل والتنمية، مارس- 2014م، ص39.

يأخذ "فريدمان" على "كينز" أنه وإن اهتم بدراسة الطلب على النقـود إلاّ أنـه اعتبر أن عرض النقود متغير مستقل يتوقف على السـلطات النقديـة، وأنـه "كينـز" بالتالي لم يوجه اهتماماً كافيـاً لمسـألة عـرض النقـود تاركـاً السـلطات النقديـة دون توجيهات محددة. أما "فريدمان" فقد لاحـظ معتمـداً عـلى دراسـته الإحصـائية أن الطلب على النقود أكـثر اسـتقراراً مـما يـدّعي "كينـز"، وأنـه يتوقـف عـلى الـدخل الفردي، وبالتالي فإن زيادة عرض النقود أو نقصانه يؤدي مباشرة إلى زيادة الإنفـاق أو نقصانه، ومن ثم فإن لعرض النقود تأثيراً مباشراً على المستوى العام للأسعار [1].

يكمن أساس المدرسة النقدية في نظرية (كمية النقـود) التقليديـة التـي تقـول (إن المعروض النقدي X سرعة تـداول النقـود (معـدل تـداول النقـود) = النفقـات الأسمية في الاقتصاد (عدد السلع والخـدمات المباعـة) X متوسـط السـعر المـدفوع مقابلها). ويمكن التعبير عن هذه المعادلة بالصيغة الرياضية الآتية:

$$M^{*} V= P^{*} T$$

حيث أن:

M: كمية النقود **V: سرعة تداول النقود**

P: المستوى العام للأسعار **T: كمية المبادلات**

(1) الببلاوى، د. حازم، مصدر سابق، ص157.

وكانت النظرية التقليدية ترى أن التغييرات في (T) ترجع إلى أسباب عينية لا شأن للنقود بها، أما (V) فهي تتمتع باستقرار كبير وتخضع لاعتبارات لا تتغير إلاّ ببطء، وبذلك يبقى من هذه المعادلة كل من (M) و (P)، وترى النظرية التقليدية أن كمية النقود (M) تؤثر في المستوى العام للأسعار (P) [1]. وعندما جاء "كينز" شك في استقرار سرعة تداول النقود (V) مؤكداً أن « سرعة دوران النقود [هي] مجرد اسم لا يفسر شيئاً، ولا يوجد سبب يجعلنا نتوقع أنها ستكون ثابتة »، كما بيّن بأن زيادة عرض النقود يمكن أن تنعكس في ارتفاع المستوى العام للأسعار (P) أو في انخفاض معدل سرعة تداول النقود (V)، وهي النتيجة التي حاول "فريدمان" أن يشك فيها، حيث اعتبر بأن سرعة تداول النقود (V) مستقرة بوجه عام، إلاّ إذا ازداد سعر الفائدة الحقيقي فإن سرعة تداول النقود (V) سوف تزداد وبالتالي يزداد الطلب على النقود [2].

كما انتقد "فريدمان" والمدرسة النقدية (مدرسة شيكاغو) قول "كينز" بأن السياسة المالية من خلال (عجز الموازنة) يمكن أن تواجه مشاكل البطالة والكساد. وبينّوا بأنه إذا لم يرتبط بعجز الموازنة زيادة في عرض النقود، فإن زيادة الإنفاق الحكومي سيقابلها نقص في الإنفاق الخاص وبذلك تزاحم النفقات العامة النفقات الخاصة ولا يحدث أي أثر إضافي على الطلب ما لم يزد عرض النقود، ولذلك ينتهون إلى أن العبرة هي دائماً تكون « بزيادة عرض النقود » [3]. ويرى "فريدمان" أن السياسات الحكومية المستهترة هي السبب الرئيسي للتضخم، أما السياسة النقدية فهي تستبعد إلى حد بعيد التدخل الحكومي وتهيئ الظروف للقطاع الخاص والأفراد لكي يتخذوا القرارات

---

(1) جهان و جورجيو، ثروت و كريس، مصدر سابق، ص38.

(2) كينز، جون مينارد، مصدر سابق، ص335.

(3) الببلاوى، د. حازم، مصدر سابق، ص158- 159.

المناسبة. ويلاحظ أن "فريدمان" كان معارضاً قوياً للتنظيمات الحكومية والتدخل الحكومي، وكان من رأيه أن « الحرية تبلغ أقصاها عندما تترك للفرد حرية التصرف في دخله وفقاً لرغبته » [1].

عموماً كان النقديون يرون أن النظام الرأسمالي بطبيعته مستقر في الأساس، وأنه « لا يتعرض بالضرورة للتضخم والبطالة والركود إلاّ من خلال التقلبات الكبيرة التي تحدث في الرصيد النقدي »، بمعنى أن التقلبات التي تحدث في مستوى الدخل والناتج والتوظيف وانحرافها عن اتجاهها العام إنما ترتبط بمعدلات التغير في عرض النقود. وترى المدرسة النقدية أنه في المراحل الأولى من النمو الرأسمالي كانت البطالة تُعالج من خلال انخفاض مستويات الأجور، حينما يزيد عرض العمل على الطلب عليه [2]. أما الآن فإن نقابات العمال وإعانات البطالة تُعطل من فاعلية سوق العمل، كون أن هذه الإعانات التي تمنحها حكومات البلدان الصناعية جعلت العمال العاطلين غير عابئين بالبحث عن فرص للعمل، ويقول "فريدمان" بهذا الخصوص « إن العاطل المقيد الآن على برامج الرعاية الاجتماعية يتردد في الوقت الحاضر عن قبول وظيفة ما، حتى ولو كان مرتبها يزيد على ما يتقاضاه من برنامج الرعاية الاجتماعية، لأنه في حالة فقدانه لهذه الوظيفة قد يمر بعض الوقت حتى يُعاد قيده مرة أخرى في سجلات الرعاية ». لذلك ينتقد النقديون (مدرسة شيكاغو) الآثار السلبية التي أحدثتها هذه البرامج الاجتماعية، ويُنادون بإلغائها حتى يمكن إعادة الحيوية لسوق العمل [3].

---

(1) جالبريت، جون كينيث، مصدر سابق، ص291.

(2) زكي، د. رمزي، مصدر سابق، ص350.

(3) المصدر نفسه، ص352

المبحث الخامس

تفسير "بول كروجمان" للأزمة الاقتصادية العالمية (2008)

يذكر الاقتصادي الأمريكي "جوزيف إ. ستيغليتز" في كتابه (السقوط الحر) بالقول « خسر ملايين الأشخاص في الولايات المتحدة والعالم بيوتهم وأعمالهم في الركود الكبير الذي بدأ في سنة 2008. وعانى أكثر منهم القلق والخوف من أن يصيبهم ذلك، وشهد جميع من ادّخروا الأموال للتقاعد أو تعليم أطفالهم تضاؤل استثماراتهم لتصبح جزءاً ضئيلاً من قيمتها. وسرعان ما تحوّلت تلك الأزمة التي بدأت في الولايات المتحدة إلى أزمة عالمية، إذ فقد عشرات الملايين أعمالهم في جميع أنحاء العالم -20 مليوناً في الصين وحدها- وسقط عشرات الملايين في براثن الفقر»[1].

عندما بدأت غيوم الركود تلوح في أفق الاقتصاد الأميركي في سنة (2007م) وأوائل سنة (2008م) سُئل الاقتصاديون كثيراً عما إذا كان هناك احتمال حدوث كساد أو ركود كبير. نفي معظمهم ذلك بصورة غريزية، فالتقدم الذي طرأ على علم الاقتصاد بما في ذلك معرفة كيفية إدارة الاقتصاد العالمي، يعني أن مثل هذه الكارثة تبدو غير متصورة بالنسبة إلى كثير من الخبراء[2]، إذن ما الذي حدث هل هذا تشابه للأزمات السابقة أم أن الحادث يختلف؟، سوف نرى أن الافراط في الائتمان والمديونية المفرطة هي السبب.

---

(1) ستيغليتز، جوزيف إ.، السقوط الحر: أميركا، والأسواق الحرّة، وتدهور الاقتصاد العالمي، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي، دار الكتاب العربي- بيروت، 2011م، ص7.

(2) المصدر نفسه، ص12.

تكاد تتفق آراء الباحثين على أن السبب الفني الرئيسي لأزمة عام (2008م) يكمن في:

1- التوسع في الائتمان حيث وصل إلى المستوى الذي أصبح فيه الاقتصاد يتحمل ديوناً حجمها أضعاف حجم الاقتصاد الحقيقي [(1)].

2- المديونية المفرطة الحاضرة التي كانت مفرطة في المستوى الذي بلغته وفي سرعة نموها، ومن مظاهرها في مركز الأزمة الولايات المتحدة حين تصاعدت المديونية الإجمالية للقطاع المالي في الولايات المتحدة من (22%) من مجمل الناتج المحلي عام (1981م) إلى (117%) في الربع الثالث من عام (2008م)، كما بلغت في بريطانيا (250%) من مجمل الناتج، ووصل دين القطاع الأهلي في أمريكا إلى مستوى (100%) من مجمل الناتج عام (2007م)، أما مجمل الدين للقطاعين العام والخاص فقد بلغ (350%) من مجمل الناتج بعد أن كان نحو (160%) عام (1980م) [(2)].

واعتقد كثيرون أن هذه الأزمة هي مشكلة أمريكية بحتة، وأن الولايات المتحدة الأمريكية هي المسؤولة عن حلها أولاً وأخيراً. ولكن ما كاد يعلن "ليمان براذرز" (Lehman Brothers) المصرف الأمريكي الناشط في مجال الاستثمار المالي إفلاسه في الخامس عشر من سبتمبر من العام (2008م)

---

(1) العوران، أحمد فرّاس، اقتصاد الأمن الاجتماعي (التحدي والاستجابة)، المعهد العالمي للفكر الإسلامي- الولايات المتحدة الأمريكية، 2014م، ص63.

(2) الزرقا، أ. د. محمد أنس بن مصطفى، الأزمة المالية العالمية: المديونية المفرطة سبباً، والتمويل الإسلامي بديلاً، ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر العلمي الدولي حول: "الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي"، عمان- الأردن، 1-2 كانون أول/ 2010، ص2.

حتى اندلع إعصار عظيم أحاط بالعالم أجمع في غضون بضعة أسابيع [1]. وفي هـذه الفترة حاول رئيس المصرف "ريتشـارد فولـد" انتهـاز جميـع الفـرص للحيلولـة دون تعرض المصرف للإفلاس. وكان "فولد" يتربع على قمـة مصرف "لـيمان بـراذرز" منـذ (15) عامـاً، وسـعياً منـه إلى تفـادي الإفـلاس طلـب "فولـد" العـون مـن المصـارف الحكومية في كوريا والصين، وكذلك من كثير من المستثمرين، غير أن الجميع رفضوا مديد العون له [2].

وخلال بضع ساعات انتشرت أخبار مفزعة مفادها بأن "وول ستريت" لن تكون من الآن فصاعداً هي نفسها "وول ستريت" التـي عرفهـا العـالم حتـى الآن. فخـلال ثلاثة أيام اختفت من السـاحة ثلاثـة مـن كـبرى بيـوت الاسـتثمار "لـيمان بـراذرز" اعلنت الإفلاس، و "ميريل لينش" بيعت و"غولدمان ساكس ومورغان ستانلي" تحولا إلى مصرفين قابضين متواضعين [3].

هزّت هذه الأحداث عملاقاً من عمالقة الاقتصاد، فقد ذكر الاقتصادي الأمريكي (المولود سـنة 1953م) والحـائز عـلى جـائزة نوبـل للاقتصـاد سـنة (2008م) "بـول كروجمان" بأنه بعـد إفـلاس بنـك "لـيمان بـراذرز" بسـتة أشـهر، دخلـت الولايـات المتحدة مرحلة تدهور اقتصادي مخيف [4].

---

(1) شيفر، أولريش، انهيار الرأسمالية- أسباب إخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود، ترجمة: د. عـدنان عباس علي، عالم المعرفة- الكويت، 2010م، ص265.

(2) المصدر نفسه، ص269.

(3) المصدر نفسه، ص273.

(4) كروجمان، بول، أنهوا هذا الكساد الآن، ترجمة: أميرة أحمد إمبابي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافـة- القاهرة، 2015م، ص31.

كما ظهر رئيس بنك الاحتياطي الفدرالي "بـن برنـانكي" في البرنـامج التليفزيـوني (60 دقيقة) ليعلن: أننا صرنا على مشارف ربيع اقتصادي حين قال « أعتقد أنه مـع بداية ظهور البراعم الخضراء في مختلف الأسواق، ومع بدء عودة بعض الثقة، يبـدأ بذلك حراكٌ إيجابيٌّ يُعيد اقتصادنا لسابق عهده »، وعـلى الفـور يتـابع "كـروجمان" بالقول: ذاع صيت تصريحات "بن برنانكي" لاسيما أنها تحمل تشابهاً غريباً مع كـلام "تشانس" المعروف كذلك باسم (تشـونسي جـاردنر)، ذلـك البسـتاني السـاذج الـذي يظنه الناس رجلاً حكيماً في فليم (أن تكـون هنـاك) في أحـد المشـاهد، يُطلـب مـن "تشانس" أن يُعلّق على السياسة الاقتصادية، فيؤكد للرئيس أنه « ما دامت الجذور لم تقطع، فكلُّ شيء في الحديقة عـلى مـا يـرام، وكـلُّ شيء سـيكون عـلى مـا يـرام... سيشهد الربيع نموّاً ». ويقول "كروجمان" معلقاً على هذه المقولة: لكن مع الأسـف لم يكن كل شيء في الحديقة على مـا يـرام، ولم يتحقـق النمـو الموعـود قـط، فعـلى الرغم من أن الأزمة بدأت تنفرج وبدأ التدهور الاقتصادي يتباطأ أبتدأً مـن (يونيـو 2009م)، إلاّ أنه لم يقدم الكثير لغالبية الأمـريكيين، فقـد ظلـت الوظـائف شـحيحة واستنزفت أعداد من الأُسر مدخراتها وفقدت منازلها، والأسـوأ مـن ذلـك كلـه أنهـا فقدت الأمل [1].

في إطار تحليله للأزمة العالمية (2008م) استعرض "كروجمان" في كتابـه (أنهـوا هذا الكساد الآن) مجموعتين مـن الأسـباب التـي قـادت إلى حـدوثها والتـي يمكـن تلخيصها في ما يلي:

---

(1) كروجمان، بول، مصدر سابق، ص32

1- السر يكمن في الطلب

يتسـأل "كـروجمان" بـالقول: لمـاذا ارتفـع معـدل البطالـة وانخفـض النـاتج الاقتصـادي إلى هـذا الحـدِّ؟ يُجيـب: لأننـا لا ننفـق بمـا فيـه الكفايـة -وأعنـي هنـا المستهلكين والشركات والحكومات مجتمعـين-، فقـد انخفـض الإنفـاق عـلى السـلع الاستهلاكية وبناء المنازل عندما انفجـرت فقاعتـا الإسـكان المتشـابهتان في الولايـات المتحدة وأوروبا، وسرعان ما تبع ذلك انخفاض الاستثمار في الأعمال التجارية، وذلك لأنه لا معنى لتوسيع القدرات في حين أن المبيعات آخذة في الانكماش. وقد صاحب ذلك انخفـاضٌ في الإنفـاق الحكـومي حـين وجـدت حكومـات المحليـات والولايـات وبعض الدول نفسها متعطّشةً للإيرادات. وانخفاض الإنفاق يستتبع بدوره انخفاض فرص العمل، لأن الشركات لن تُنتج ما لا يمكنها بيعه، ولن توظّف عمّالاً ما لم تكـن تحتاجهم للإنتاج، فنحن نعاني من نقص حادّ في الطلب إجمالاً [(1)].

2- فخ السيولة

في منتصف العقد الماضي، كان اقتصاد الولايات المتحدة قائماً عـلى عـاملين رئيسيين هما: 1- أعمال إنشاء إسكانية كثيرة. 2- وإنفاق استهلاكي قوي. وكـان كلٌّ منهما بدوره مدفوعاً بأسـعار المسـاكن المرتفعـة والمتزايـدة، مـما أدّى إلى طفرة في البناء وزيادة الإنفاق من جانـب المسـتهلكين الـذين شـعروا بـالثراء، ولكن تبيَّن أن ارتفاع أسعار المساكن كـان فقاعـةً، اسـتندت إلى توقّعـات غـير واقعية، وعندما انفجرت الفقاعة، اصطحبت معها كلاً من الإنشاءات والإنفاق

(1) كروجمان، بول، مصدر سابق، ص50.

الاستهلاكي. في العالم الخارجي يستطيع الأفراد ومؤسّسات الأعمال دائماً زيادة ما يمتلكونه من سيولة، ولكن بمقابل حيث يمكنهم أن يقترضوا النقود، ولكن يبقى عليهم أن يدفعوا فائدةً على النقود المقترضة، فما يستطيع بنك الاحتياطي الفيدرالي أن يحقّقه من خلال الدفع بالمزيد من النقود إلى البنوك، هو خفض أسعار الفائدة، وهي ثمن السيولة، وكذلك -بطبيعة الحال- ثمن الاقتراض من أجل تمويل الاستثمار أو غيره من أوجه الإنفاق. إذن ففي الاقتصاد الحقيقي تكمن قدرة بنك الاحتياطي الفيدرالي على دفع الاقتصاد، في قدرته على تحريك أسعار الفائدة[1].

ويتابع "كروجمان" بالقول: أن النقطة المفصلية هنا هي أن البنك الاحتياطي الفيدرالي لا يمكن أن يدفع أسعار الفائدة للهبوط أكثر من ذلك، وعلى وجه التحديد، لا يمكنه دفعها إلى أقلّ من الصفر لأنه عندما تقترب أسعار الفائدة من الصفر، سيصبح خيار الاحتفاظ بالنقود دون استغلالها أفضل من إقراض النقود للآخرين، وللأسف وجدنا أن نسبة الصفر لم تكن منخفضةً بما فيه الكفاية، وذلك لأن انفجار فقاعة الإسكان خلّف ضرراً كبيراً، وظلّ الإنفاق الاستهلاكي ضعيفاً، واستمرّ انهيار قطاع الإسكان، وانخفض الاستثمار التجاري، وذلك لأنه لا يوجد ما يدعو للتوسّع ما لم تكن المبيعات قويةً، وبقيت معدلات البطالة مرتفعة إلى حدٍ كارثيّ، وهذا هو فخّ السيولة. هذا ما يحدث عندما لا يصبح مستوى الصفر منخفضاً بما فيه الكفاية، عندما يُشبع بنك

(1) كروجمان، بول، مصدر سابق، ص57

الاحتياطي الفيدرالي الاقتصاد بالسيولة حتى لا تعود ثمة تكلفةٌ للاحتفاظ بالمزيد من النقود، ومع ذلك يبقى الطلب الكلي منخفضًا جداً [1].

أما مسألة معالجة الأزمة عند "كروجمان" فقد بيّن ذلك من خلال (الإنفاق سبيلاً للرخاء)، فيذكر بأن « النقطة الأساسية هي أن ما نحتاجه للخروج من الكساد الحالي هو دفعة أخرى من الإنفاق الحكومي » ويتسأل هل الأمر حقّاً بهذه البساطة؟ هل سيكون بهذه السهولة فعلًا؟ الإجابة باختصار هي نعم، طبعاً لا بد لنا من الحديث عن دور السياسة النقدية، والتبعات التي ستقع على الدّين الحكومي، وما يجب القيام به لضمان عدم إنزلاق الاقتصاد إلى هوّة الكساد من جديد عند توقّف الإنفاق الحكومي، فإنهاء هذا الكساد ينبغي أن يكون سهلاً إلى حدّ لا يُصدّق [2].

---

(1) كروجمان، بول، مصدر سابق، ص51.

(2) المصدر نفسه، ص63.

الاستنتاجات والمقترحات

لقد أصبحت مشكلة الأزمات الاقتصادية الشغل الشاغل لخبراء الاقتصاد والمال، وكذلك أصحاب القرار خاصة في البلدان المتقدمة اقتصادياً، لذلك جاءت هذه الدراسة من خلال فرضيته التي تنص على « ان الأزمات الاقتصادية في مسارها منذ المدرسة التجارية وحتى العصر الحديث كانت تؤدي إلى حالات متباينة في إطار الكساد والرواج، ولكنها مختلفة من حيث الأسباب والنتائج». ولقد حاولنا في سياق هذه الدراسة عبر فصولها الأربعة أن نثبت هذه الفرضية، من خلال استعراض الأسباب المؤدية إلى كل أزمة على حدة يختص بطبيعتها الخاصة وظروف نشأتها، والعوامل المؤدية لنشوئها، ولقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات نذكر أهمها فيما يلي:

أولاً: الاستنتاجات

1- يعتبر "المقريزي" من المساهمين الأوائل في تفسير الأزمات الاقتصادية حين قدّم تفسيراً للأزمة الاقتصادية التي حدثت في الدولة المملوكية، كما يُعتبر سابقاً على "بودان" بهذا الخصوص.

2- نستنتج بأن هدف المذهب "المركنتيلي" في بحث المشاكل الاقتصادية كانت من أجل الوصول إلى إغناء الدولة، لذلك يمكن أن نقول بأن "المركنتلية" كانت في المقام الأول نتاج عقول رجال الدولة وكبار الموظفين ورجال المال والأعمال في تلك الأيام، فلم يكن لعلم الاقتصاد ناطق بأسمه معترف به من أمثال "أرسطو" في اليونان، والقديس "توما الأكويني" في العصور الوسطى أو "آدم سميث" في الأعوام التالية.

3- نستنتج أيضاً بأن المدرسة الطبيعية كانت تعتقد بأن العالم محكوم بقـوانين ثابتة عامة لا تتغير، وهذه القوانين لا تشـمل العـالم الطبيعـي فقـط، وإنمـا تشـمل المجتمع الإنساني أيضاً بما فيه النظـام الاقتصـادي، لـذلك نجـد أن النشـاط الوحيـد القادر على خلق "الناتج الصافي" هـي الزراعـة ومـا عـداها لا يعطـي ناتجـاً صـافياً ويُعتبر من قبيل الحرف العقيمة.

4- يرى "آدم سميث" بأن مصدر كل ثروة هي الجهد المبـذول في العمـل، وأن زيادة الثروة تتوقف على زيادة إنتاجية العمل، وأن هذه الزيادة في إنتاجية العمـل تتوقف بدورها على تقسيم العمل والتخصص في عمليات الانتاج، واعتقد بـأن اليـد الخفية والمنافسة في الأسواق قادرتان على تحقيق التوازن في الاقتصاد والابتعاد عـن الأزمات الاقتصادية، وأن هناك حالات للكساد والـرواج الاقتصـادي ولكـن القـانون الطبيعي كفيل بتعديل المسار الصحيح للظاهرة الاقتصادية.

5- رغم الآثار المدمرة للأزمات الاقتصادية، إلاّ أن الواقع أثبت أن كل أزمة تأتي تكشف عن نقاط الضعف في النظام المعني، وتشكل بـذلك دفعـة جديـدة للنمـو، كما تمثل نقطة بداية لظهور فكر اقتصـادي جديـد، فأزمـة "الكسـاد الكبـير" تعتـبر كنقطة فاصلة بين إنهيار الفكر الكلاسيكي وبـروز الفكـر الكينـزي، كـما تعتـبر أزمـة السبعينيات السبب في تطور المدرسة النقدية المعارضة للمدرسة الكينزية.

6- أكـدت الأزمـة الماليـة العالميـة التـي حـدثت في (2008م) عـدم فعاليـة السياسات التي يدعو إليها "صندوق النقد الـدولي" باعتبـاره مقـرض المـلاذ الأخـير، وعدم قدرتها على التنبؤ بالأزمات وإدارتها.

7- يعتبر التوقع بالأزمات أمراً مستعصياً، لكون أن كل أزمة تنفرد بطبيعة مختلفة عن طبيعة الأزمات السابقة لها، وأن عوامل إنفجارها معقدة نسبياً كونها تنطوي على تفاعل العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وحتى النفسية.

8- يشير كُتّاب الأدب الاقتصادي أن الأزمات الاقتصادية هي في الحقيقة أحد السمات الأساسية للنظام الاقتصادي سواء كان هذا النظام رأسمالي أم اشتراكي، فمثلاً أكد بعض مؤيدي المذهب التجاري بأن دافع الأزمات في النظام الرأسمالي هو سرعة دوران رأس المال الثابت بمعدل أكبر من سرعة دوران رأس المال الجاري (أو المتغير) مما يؤدي إلى هبوط في مستوى الانتاج.

ثانياً: المقترحات

الاسئلة التي يحاول جميع الاقتصاديين الاجابة عليها هو كيف يمكن تفادي الازمات الاقتصادية، هل الازمات الاقتصادية مثل الزلازل لا يمكن معرفة وقت حدوثها، او كيف تنشأ؟ من الصعب وجود اجابة دقيقة وحاسمة لتعدد الافكار والمدارس الاقتصادية من جهة، واختلاف الظروف الاقتصادية من زمن الى آخر من جهة ثانية. لقد حاولنا دراسة وبحث هذا الموضوع رغم صعوبته وفيما يلي بعض الافكار التي قد تكون مفيدة:

1- ضرورة التفريق بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي، حيث ان الابتعاد عن الاول سبّب حدوث تضخم في استخدام الادوات المالية مما أدى الى نشوء الأزمات الاقتصادية في العصر الحديث.

2- ايجاد آلية دولية لمراقبة والاشراف على اتجاهات الاقتصاد العالمي وحركة التجارة الدولية ومنح الائتمان المصرفي .

3- اعادة النظر في دور صندوق النقد الدولي وعمله بما يتناسب مع التعامل مع الأزمات الاقتصادية.

4- من المهم دراسة التطورات الاقتصادية الحديثة للوصول الى تنظير جديد في الفكر الاقتصادي خصوصاً في مجال الاقتصاد السياسي و دور المؤسساتية ومكافحة الفساد في جميع الأصعدة.

5- ان تفادي الازمات الاقتصادية يحتاج الى ضرورة تكاتف الجهود الدولية لوضع قاعدة بيانات شاملة على أسس اجتماعية وسياسية بالإضافة الى الأساس العلمي الاقتصادي لمحاولة التنبؤ بمكامن الخلل و التدخل في الوقت المناسب.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر باللغة العربية

- **القرآن الكريم**

1- الأطاريح والرسائل العلمية

- القون، نادية، **العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج "دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية"**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير/ قسم العلوم الاقتصادية- جامعة الحاج لخضر/ باتنة - الجزائر، 2012- 2013م.
- بن علي، عبد الغاني، **أزمة الرهن العقاري وأثرها في الأزمة المالية العالمية،** رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير/ قسم العلوم الاقتصادية، جامعة دالي براهيم- الجزائر. 2009- 2010م.
- بن رقرق، فارس، **مواجهة الأزمة المالية العالمية بين تدابير صندوق النقد الدولي وخطة الإنقاذ الأمريكية،** رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير/ قسم العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف (1)- الجزائر. 2012- 2013م.

2- المجلات العلمية

- جهان و جورجيو، ثروت و كريس، مقالة بعنوان (ماهي المدرسة النقدية)، مجلة التمويل والتنمية، مارس- 2014م.

- كـداوي، د. طـلال محمـود، الإنفـاق العسـكري والتضـخم (تحليـل نظـري- تجريبي)، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 27- العدد 79، 2005م.

3- **المؤتمرات**

- الزرقا، أ. د. محمـد أنـس بـن مصـطفى، الأزمـة الماليـة العالميـة: المديونيـة المفرطة سـبباً، والتمويـل الإسـلامي بـديلاً، ورقـة بحثيـة مقدمـة إلى مـؤتمر العلمي الـدولي حـول: "الأزمـة الماليـة والاقتصـادية العالميـة المعـاصرة مـن منظور اقتصادي إسلامي"، عمان- الأردن، 1-2 كانون أول/ 2010.

4- **الكتب**

- أحمد، د. محمد وقيـع اللــه، مـدخل إلى الفلسـفة السياسـية، دار الفكـر- دمشق، 2010م.
- أبو عيـدة، د. محمـد، تـاريخ الفكـر الاقتصـادي، الشركـة العربيـة المتحـدة للتسويق والتوريدات- القاهرة، 2009م.
- ابن خلدون، عبد الرحمن، مقدمة ابـن خلـدون، ج1، المحقـق: عبـد اللــه محمد الدرويش، دار يعرب- دمشق، 2004م.
- ابن خلدون، عبد الرحمن، مقدمة ابـن خلـدون، ج2، المحقـق: عبـد اللــه محمد الدرويش، دار يعرب- دمشق، 2004م.
- أرسطو، السّياسّـيات، ترجمـة: الأب أوغسـطينس بربـارة البـوليسي، اللجنـة الدولية لترجمة الروائع الانسانية- بيروت، 1957م.
- إسبينوزا، رسالة في اللاهوت والسياسة، ترجمة: د. حسن حنفي، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع- بيروت، 2005م.

- أفلاطون، المحاورات الكاملة (الجمهورية)، ترجمة: شوقي داود تمراز، م1، الأهلية للنشر والتوزيع- بيروت، 1994م.
- إيمانويل كانت، مشروع للسلام الدائم، ترجمة: د. عثمان أمين، مكتبة الأنجلو المصرية- القاهرة، 1952م.
- آلن، روبرت سي، التاريخ الاقتصادي العالمي (مقدمة قصيرة جداً)، ترجمة: محمد سعد طنطاوي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة- القاهرة، 2014م.
- باتلر، إيمون، المدرسة النمساوية في الاقتصاد (مقدمة موجزة)، ترجمة: محمد فتحي خضر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة- القاهرة، 2013م.
- الببلاوى، د. حازم، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الشروق- القاهرة، 1995م.
- بولانيي، كارل، التحول الكبير (الأصول السياسية والاقتصادية لزمننا المعاصر)، ترجمة: محمد فاضل طبّاخ، المنظمة العربية للترجمة- بيروت، 2009م.
- جالبريت، جون كينيث، تاريخ الفكر الاقتصادي (الماضي صورة الحاضر)، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، عالم المعرفة- الكويت، 2000م.
- الجبوري، د. عبد القادر يوسف، التأريخ الاقتصادي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي- جامعة الموصل، 1980م.
- الحسناوي، د. كريم مهدي، مبادئ علم الاقتصاد، توزيع المكتبة القانونية- بغداد، 2011م.

- حمورابي، شريعة حمورابي، ترجمة: محمود الأمين، شركة دار الورّاق للنشر المحدودة- لندن، 2007م.
- راشواي، إريك، الكساد الكبير والصفقة الجديدة (مقدمة قصيرة جداً)، ترجمة: ضياء ورّاد، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة- القاهرة، 2015م.
- رفكين، جيريمي، الثورة الصناعية الثالثة، ترجمة: سعيد الحسنية، الدار العربية للعلوم ناشرون- بيروت، بدون تاريخ النشر.
- ريكاردو، ديفيد، مبادئ الاقتصاد السياسي، نقله إلى العربية: د. يحيى العريضي و حسام الدين خضور، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع- دمشق، 2015م.
- زكي، د. رمزي، الاقتصاد السياسي للبطالة، عالم المعرفة- الكويت، 1998م.
- زكي، د. رمزي، التاريخ النقدي للتخلف، عالم المعرفة- الكويت، 1987م.
- ستيغليتز، جوزيف إ.، السقوط الحر: أميركا، والأسواق الحرّة، وتدهور الاقتصاد العالمي، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي، دار الكتاب العربي- بيروت، 2011م.
- سكيربك و غيلجي، غنار و نلز، تاريخ الفكر الغربي (من اليونان القديمة إلى القرن العشرين)، ترجمة: حيدر حاج اسماعيل، المنظمة العربية للترجمة- بيروت، 2012م.
- سميث، آدم، بحث في أسباب وطبيعة ثروة الأمم، ج1، ترجمة: حسني زينه، معهد الدراسات الاستراتيجية- بيروت، 2007م.

- شاتليه، فرانسوا، تاريخ الايديولوجيا، ج3، ترجمة: د. أنطون حمصي، وزارة الثقافة- دمشق، 1997م.
- شتاينبك، جون، عناقيد الغضب، الهيئة المصرية العامة للكتاب- القاهرة، 1998.
- شكسبير، ويليام، تاجر البندقية، ترجمة: حسين أحمد أمين، دار الشروق- القاهرة، 1994م.
- شومبيتر، جوزيف أ.، تاريخ التحليل الاقتصادي، م1، ترجمة: حسن عبد الله بدر، المجلس الأعلى للثقافة- القاهرة، 2005م.
- شومبيتر، جوزيف أ.، تاريخ التحليل الاقتصادي، م2، ترجمة: حسن عبد الله بدر، المجلس الأعلى للثقافة- القاهرة، 2005م.
- شومبيتر، جوزيف أ.، تاريخ التحليل الاقتصادي، م3، ترجمة: حسن عبد الله بدر، المجلس الأعلى للثقافة- القاهرة، 2005م.
- شومبيتر، جوزيف أ.، الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية، ترجمة: حيدر حاج اسماعيل، المنظمة العربية للترجمة- بيروت، 2011.
- شيفر، أولريش، انهيار الرأسمالية- أسباب إخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود، ترجمة: د. عدنان عباس علي، عالم المعرفة- الكويت، 2010م.
- الشيباني، محمد بن الحسن، كتاب الكسب، مكتب المطبوعات الإسلامية- حلب، 1997م.
- ضومط، د. انطوان خليل، الدولة المملوكية (التاريخ السياسي والاقتصادي والعسكري)، دار الحداثة- بيروت، 1980م.

- عمر، د. حسين، تطور الفكر الاقتصادي، الكتاب الأول، دار الفكر العربي- القاهرة، 1994م.
- عمر، د. حسين، تطور الفكر الاقتصادي، الكتاب الثاني، دار الفكر العربي- القاهرة، 1994م.
- العوران، أحمد فرّاس، اقتصاد الأمن الاجتماعي (التحدي والاستجابة)، المعهد العالمي للفكر الإسلامي- الولايات المتحدة الأمريكية، 2014م.
- فوكو، ميشيل، الكلمات والأشياء، ترجمة: د. سالم يفوت، مركز الانماء القومي- بيروت، 1990م.
- فويرباخ، ماهية الدين (قضايا أولية لإصلاح الفلسفة ونصوص أخرى)، ترجمة: د. أحمد عبد الحليم عطية، دار الثقافة العربية- القاهرة، 2007م.
- فيتللو، فنشنزو، الفكر الاقتصادي الحديث، ترجمة: د. محمد ابراهيم زيد، الدار المصرية للتأليف والترجمة- القاهرة، بدون سنة النشر.
- فينلى، م. آى.، عالم أوديسيوس، ترجمة: محمد عبودي ابراهيم والسيد جاد، المركز القومي للترجمة- القاهرة، 2014م.
- كانتربري، إي. راي، موجز تاريخ علم الاقتصاد (مقاربات جمالية لدراسة العلم الكئيب)، ترجمة: سمير كريم، المركز القومي للترجمة- القاهرة، 2011م.
- كروجمان، بول، أنهوا هذا الكساد الآن، ترجمة: أميرة أحمد إمبابي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة- القاهرة، 2015م.
- كرم، يوسف، تاريخ الفلسفة الحديثة، دار المعارف- مصر، 1949م.

- كينز، جون ماينارد، النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود، ترجمة: إلهام عيداروس، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث (كلمة)- الإمارات، 2010م.
- لاسكي، هارولد، نشاة التحررية الأوربية، ترجمة: عبد الرحمن صدقي، مكتبة مصر- القاهرة، 2003م.
- لينين، فلاديمير، الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية، دار التقدم- موسكو، بدون تاريخ النشر.
- ماركس، كارل، رأس المال، ترجمة: د. راشد البراوي، مكتبة النهضة المصرية- القاهرة، 1947م.
- مالتوس، توماس، نظرية السكان (مبحث في مبدأ السكان وتأثيره في مستقبل تطور المجتمع)، ترجمة: فادي الطويل، دار الفرقد- دمشق، 2016م.
- المعموري، عبد علي كاظم، تاريخ الأفكار الاقتصادية، دار الحامد للنشر والتوزيع- عمان، 2012م.
- المقريزي، تقي الدين أبي العبّاس أحمد بن علي، المواعظ والاعتبار (بذكر الخطط والآثار)، ج2، مكتبة الثقافة الدينية- القاهرة، 1987م.
- المقريزي، تقي الدين أبي العبّاس أحمد بن علي، إغاثة الأمة بكشف الغمة، تحقيق: د. كرم حلمي فرحات، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية- القاهرة، 2007م.
- مل، جون ستيوارت، أسس اللبرالية السياسية، ترجمة: م. د. إمام عبد الفتاح و م. د. ميشيل متياس، مكتبة مدبولي- القاهرة، 1996م.

- ملاك، د. وسام، تطور الفكر الاقتصادي (من المركنتيلية إلى الكلاسيكية)، ج1، الطبعة الثانية، دار المنهل اللبناني- بيروت، 2013م.
- منصور، د. أحمد إبراهيم، عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية- رؤية إسلامية مقارنة، مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت، 2007م.
- النيرب، د. محمد محمود، المدخل في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، ج1، دار الثقافة الجديدة- القاهرة، 1997م.
- هايمان، نيل م.، الحرب العالمية الأولى، ترجمة: حسن عويضة، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة (كلمة)- الإمارات، 2012م.
- هوبسون، جون إم، الجذور الشرقية للحضارة الغربية، ترجمة: منال قابيل، مكتبة الشروق الدولية- القاهرة، 2006م.
- هوبزباوم، إريك، العولمة والديمقراطية والإرهاب، ترجمة: أكرم حمدان و نزهت طيب، الدار العربية للعلوم ناشرون- بيروت، 2009م.
- هوبزباوم، إريك، عصر الإمبراطورية (1875- 1914)، ترجمة: فائز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة- بيروت، 2011م.
- هوبزباوم، إريك، كيفية تغيير العالم (حكايات عن ماركس والماركسية)، ترجمة: حيدر حاج اسماعيل، المنظمة العربية للترجمة- بيروت، 2010م.
- هوبزباوم، إريك، عصر التطرفات (القرن العشرون الوجيز، 1914- 1991)، ترجمة: فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة- بيروت، 2011م.

- هوبز، توماس، اللفياثان (الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة)، ترجمة: ديانا حبيب حرب و بشرى صعب، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث (كلمة)- الإمارات، 2011م.
- هيلبرونر، روبرت، قادة الفكر الاقتصادي، ترجمة: د. راشد البراوي، مكتبة النهضة المصرية- القاهرة، 2002م.
- هيملفارب، غيرترود، الطرق إلى الحداثة، ترجمة: د. محمود سيد أحمد، عالم المعرفة- الكويت، 2009م.
- وارس، دافيد، المعرفة وثروة الأمم (قصة اكتشاف اقتصادي)، ترجمة: نيرمين صلاح الدين الزفتاوى، المركز القومي للترجمة- القاهرة، 2011م.
- وزنه، كامل، آدم سميث (قراءة في اقتصاد السوق)، معهد الدراسات الاستراتيجية- بيروت، بدون تاريخ النشر.

5 - المعاجم والموسوعات والقواميس

- برهييه، اميل، تاريخ الفلسفة (القرن التاسع عشر)، ج6، ترجمة: جورج طرابيشي، دار الطليعة للطباعة والنشر- بيروت، 1985م.
- توشار، جان، تاريخ الأفكار السياسية (من عصر النهضة إلى عصر الأنوار)، ج2، ترجمة: د. ناجي الدراوشة، دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر- دمشق، 2010م.
- توشار، جان، تاريخ الأفكار السياسية (من عصر النهضة إلى عصر الأنوار)، ج3، ترجمة: د. ناجي الدراوشة، دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر- دمشق، 2010م.

ثانياً: باللغة الانكليزية

1-Books

- Detzer, Daniel, Theories of financial crises– an overview, Institute for International, Political Economy Berlin, 2014.
- Hobson. J. A., Imperialism, James Pott Company- New York, 1902.
- Robinson, Joan, Economics, Department of Economics- University of Vermont, USA.
- Smith, Adam, The Theory of Moral Sentiments, Metalibri, Brasil- Sao Paulo, 2006.



شركة دار **الأكاديميون** للنشر والتوزيع
عمان - الأردن
تلفاكس: 5330508 6 962+
E-mail:academpub@yahoo.com

الرّمـال للنشر والتوزيع
عمّان - الأردن
مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية
تلفاكس: 08 05 533 6 962+
E-mail:alremalpub@live.com

9 789957 637538